برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا

نشرة خاصة 1، أيلول/ سبتمبر 2013

التحرير: رستم محمود



أساطير وواقع العلاقات بين الجماعات الأهلية في سوريا: ماض مسالم ومستقبل مجهول

Hivos
people unlimited

تفاصيل الناشر

نشرت النسخة العربية في شهر أيلول / سبتمبر 2013 من قبل برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، وهو مشروع لمؤسسة التعاون الإنساني مع الدول النامية (Hivos)
لاهاي | هولندا CG 2508 | ص.ب 85565
www.hivos.net

التصميم: شركة تانجرين للتصميم @ استشارات في مجال الاتصالات (Tangerine-Design @ Communicatie advies)، روتردام – هولندا

صورة الغلاف: مناصر للرئيس بشار الأسد يرتدي حول رقبته المسبحة المسيحية والمسبحة السنية وسيف الإمام علي 'ذو الفقار'. لكن أيام الربيع العربي أصبحت في عداد الماضي و تحولت الحرب في سوريا إلى صراع سني – شيعي. (وكالة فرانس بريس -AFP)

Hivos
people unlimited

أساطير وواقع العلاقات بين الجماعات الأهلية في سوريا:
ماض مسالم ومستقبل مجهول

التحرير: رستم محمود

فهرس

مقدمة

رستم محمود وكاوه حسن

تأتي هذه النشرة الخاصة ضمن إطار مشروع "وجهات نظر سورية" والذي يهدف إلى توفير منبر يتوجه من خلاله باحثون وناشطون سوريون من الداخل (وكذلك من الخارج) السوري إلى جمهور من القراء في شتى أنحاء العالم لاطلاعهم على الأساطير المتداولة والحقائق الواقعية المحيطة بالنزاع السوري. صحيح أن ليس هنالك قصور في كم التحاليل الخاصة شبه اليومية حول النزاع السوري من وجهة نظر المحللين الأجانب (أو من يسمون بخبراء في الشأن السوري)، ولكن ما نستفقده بشكل كبير في خضم هذا الزخم من التحاليل هو وجهات نظر الباحثين والناشطين السوريين الذين لا زالوا يعيشون في بلدهم سوريا والذين وبحكم تواجدهم في الداخل يفهمون نبض مجتمعهم وطبيعة وتعقيدات هذا النزاع. يطمح مشروع "وجهات نظر سورية" والنشرة الخاصة هذه إلى ملء الفجوة المعرفية السائدة حول المجتمع السوري والدولة السورية.

في هذه النشرة الخاصة يقوم أربعة من الباحثين السوريين بتسليط الضوء على العلاقات بين مختلف الجماعات العرقية والدينية والطائفية في سوريا. وقد ساهمت وتيرة العنف غير المشهودة سابقاً وارتفاع نبرة الطائفية في تقديم المسهّلات والمغريات لتصنيف النزاع الحالي الذي ابتدأ بتظاهرات سلمية بأنه مجرّد نزاع طائفي تقوده جماعات متحاربة فيما بينها. وهذا هو ما يمارسه في واقع الحال الإعلام الدولي ورؤساء العالم، ومثال ذلك ما صرح به الرئيس الأمريكي أوباما في مقابلة أجرته معه قناة ال"سي ان ان" الأمريكية في 23 آب/ أغسطس من هذا العام، حيث صنّف النزاع السوري صراحة على أنه مشكلة طائفية معقدة (تم الدخول على صفحة الويب المتضمنة لهذه المقابلة في 29 آب/ أغسطس 2013 من خلال الرابط:

http://cnnpressroom.blogs.cnn.com/2013/08/23/president-obama-gives-exclusive-interview-to-cnns-new-day-on-major-issues-at-home-and-abroad/?)

ولكن، هل هذا ما يعكس الواقع فعلاً؟

تم تأسيس سوريا الحديثة في عام 1920 حصيلة تسوية بين القوتين الاستعماريتين المملكة المتحدة وفرنسا. في هذه الدولة الحديثة كانت الطائفة السنية لا تشكل فقط الأكثرية السكانية المطلقة بل أيضاً النخب المالية والبيروقراطية والمثقفة، فكان ذلك سبباً في عدم رؤية الطائفة السنية داعياً لإبرام عقد اجتماعي وسياسي مع الجماعات الأهلية الأخرى. ومن جهة أخرى، شكل انعدام حدوث صدامات عنيفة بين الجماعات الأهلية في سوريا تاريخياً وتمتعها بسلم أهلي دائم سبباً إضافياً قوياً للجماعات الأهلية المختلفة لعدم حاجتها لوضع عقود دستورية وقانونية وسياسية لتنظم العلاقات بينها. ومع ذلك فقد عاش المجتمع السوري العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة والتي تركت بصمات وآثار واضحة على العلاقات بين الجماعات الأهلية، لا سيما حقبتا الحكم الوحشي التسلطي الأسدي (الأب والإبن)، والثورة التي اندلعت في شهر آذار/ مارس 2011 وما جرّته خلفها من ازدياد في النزعات الطائفية في سوريا. كل ذلك ساهم في نشوء ديناميات ومداولات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة أدت إلى تحول في العلاقات الأهلية السائدة.

تحاول هذه النشرة الخاصة تشريح وتفكيك الأساطير وتركيبة العلاقات المعقدة بين الجماعات الأهلية في سوريا، مثل العلاقات بين العلويين والسنة في مناطق الساحل السوري، وبين الأكراد والعرب شمالاً، وبين الدروز والسنة في منطقة حوران، وبين الجماعات الأهلية المختلفة في دمشق وريفها. وبما أن التاريخ لا يبدأ اليوم فإن المؤلفين المساهمين في هذه النشرة الخاصة يأخذوننا في جولة تاريخية تحليلية مثيرة ومقتضبة من بدايات تكوين سوريا الحديثة وواقع العلاقات بين الجماعات الأهلية حينها، مروراً بالتحولات التي طرأت على هذه العلاقات، ووصولاً إلى بدايات الثورة وما تبعها من تداعيات. وفي هذه الجولة يفكك الباحثون التركيبة المعقدة للعلاقات بين الجماعات الأهلية، وذلك من خلال حل شيفرة مكوناتها المرئية وغير المرئية من آليات وسلوكيات وأنماط تواصل تحكم هذه العلاقات. وقد استطاع الباحثون فك هذه الشيفرة بسبب معرفتهم العميقة بمجتمعاتهم، وفهمهم للحساسيات القائمة بشكل متبادل بين الجماعات الأهلية، كما واتباعهم الصارم لمعايير التحليل الصحيحة. ويختتم الباحثون دراستهم بتقديم تأملات فكرية حول ما يمكن أن يؤول إليه حال العلاقات بين الجماعات الأهلية في سوريا مستقبلاً.

علاقات الجماعات الأهلية في الساحل السوري

راتب شعبو

مقدمة

تعتبر العلاقة بين الجماعتين الرئيسيتين في إقليم الساحل السوري، السنة والعلويين، العلاقة الأكثر تعقيدا، من بين علاقات الجماعات السورية الأخرى في باقي المناطق والبيئات المجتمعية السورية الأخرى. ففي هذا الإقليم الحيوي اقتصاديا وجغرافيا، وحيث التساوي الديموغرافي بين هاتين الجماعتين، يحدث الاحتكاك المباشر بين الجماعتين الأهم حضورا في تاريخ سوريا الحديث. العلويون، الجماعة السورية التي ينتمي إليها الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونجله الرئيس الحالي بشار الأسد، حيث تتهم هذه الطائفة، اعتبارا لذلك الانتماء من قبل عائلة الأسد الحاكمة، تتهم هذه الطائفة بأنها "الطائفة الحاكمة" للبلاد، والمسيطرة على جميع المراكز الحساسة في السلطة الفعلية في البلاد، المراكز العسكرية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، بالرغم من صغر حجمها الديموغرافي، نسبة لعموم البلاد. مقابل الطائفة السنية، التي تشكل الأغلبية السكانية المطلقة في البلاد، وتستشعر أن حكم البلاد من قبلها، حق معطى وطبيعي لها، كونها تشكل الاغلبية السكانية، وأن استحواذ العلويين على تلك الميزة، هو الشكل الأولي والأبرز لاختلال العدالة وأدوار الدولة في البلاد. مقابل ذلك، يستشعر العلويين بخطر سني داهم، قادم من الطبائع المحافظة لأبناء هذه الطائفة، ولقوة هذه الطائفة السورية الخاصة، كونها الطائفة التي تشكل الأغلبية السكانية المطلقة. تحت ظلال تلك المخيلات تتكون أشكال العلاقات اليومية المجتمعية والنخبوية والاقتصادية والسياسية والحياتية لأبناء الجماعتين الأكثر حضورا في إقليم الساحل السوري، السنة والعلويين، وهو ما ستسعى هذه الورقة لتفكيكه.

الأسئلة

- كيف كانت أشكال العلاقات المجتمعية التاريخية التقليدية بين هاتين الجماعتين، في هذا الإقليم الديموغرافي؟
- ما تأثير حضور أبناء الطائفة العلوية في المؤسسات العسكرية والأمنية السورية مع بداية الستينات من القرن المنصرم، على تحولات العلاقة بين هاتين الجماعتين.
- ما الذي شكله حدث استحواذ حافظ الأسد، المنحدر من عائلة علوية، على سدة الرئاسة في سوريا عام 1970، من تحول عميق للعلاقات المتبادلة بين هاتين الجماعتين.
- كيف كانت تأثيرات الصدام الأهلي المسلح الأول في تاريخ البلاد "احداث الثمانينات" على أشكال تلك العلاقات والمخيلات بين الجماعتين.
- ماذا جرى من تحولات في بنية الجماعتين في سنوات استقرار حكم آل الأسد، والتي امتدت لقرابة النصف قرن.
- كيف تخلخلت العلاقة البينية، بأشكالها ومستوياتها المختلفة، بين هاتين الجماعتين في ظل التحولات العميقة في المجتمع السوري، خلال عامين من عمر "الثورة السورية"؟

المنهج

تتقصد الورقة المنهج التوصيفي التحليلي، فيرصد أشكال وأسباب ومناخات التحولات الجوهرية في المخيلات والعلاقات بين هاتين الجماعتين. حيث ستبدأ الورقة بتحديد الشكل التقليدي للعلاقة التاريخية للجماعتين في هذا الإقليم، ومن ثم سيحاول رصد انعكاسات التحولات السياسية الحديثة في سوريا على تلك التوازنات والعلاقات والمخيلات المتبادلة بينهما، معتمدة على حضور الباحث المديد في بيئة البحث هذه.

تواريخ

1918: تكوين سوريا وانفصامها عن الامبراطورية العثمانية

1920: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي

1946: استقلال سوريا عن الانتداب الفرنسي

1946-1963: تواتر الحياة السياسية السورية بين أشكال من وفترات من الديمقراطية البرجوازية، وعدد من الانقلابات العسكرية

1963: انقلاب عسكري من قبل ضباط من الجيش السوري ينتمون لحزب البعث

1966: انقلاب داخلي لضباط بعثيين "علويين" على زملائهم الانقلابين، وكان من بين الضباط العلويين الرئيس المستقبلي لسوريا، حافظ الأسد

1970: انقلاب حافظ الأسد على زملائه الضباط العلويين، والاستفراد بالسلطة السياسية في البلاد

1979-1982: الصدام المسلح بين الجيش والقوى الأمنية النظامية، والأجنحة الإسلامية المسلحة التابعة لتيار حركة "الإخوان المسلمين" السنية المحافظة، حيث تسمى تلك الصدامات اصطلاحا ب"أحداث الثمانينات"

2000: موت الرئيس حافظ الأسد، وتقليد نجله "بشار الأسد" رئاسة البلاد

15 -3-2011: اندلاع ثورة شعبية مناهضة لحكم آل الأسد في عموم البلاد

تعين ديموغرافي

يتشكل إقليم "الساحل السوري" إدارياً، من محافظتين، اللاذقية وطرطوس. يسكن محافظة اللاذقية حوالي مليون ومئتا ألف نسمة، ما يقارب 5% تقريباً من مجموع سكان سوريا[1]، وتضم عددا من المناطق الرئيسية، هي من الشمال إلى الجنوب، منطقة مدينة اللاذقية والقرى التابعة لها (الضواحي، وتسمى إدارياً قرى المركز) حيث يتساوى فيه السنة والعلويون، تقريبا، من ناحية الحضور الديموغرافي، تليها منطقة اللاذقية حيث النسبة الغالبة من السكان علويون، ومن ثم منطقة الحفة، حيث يغلب السنة في مركز المنطقة، في مدينة الحفة، بينما يغلب العلويون في ريف الحفة، الذي يشكل الجزء الأكبر من المنطقة، ومنطقة القرداحة ذات الغالبية العلوية الكاسحة، وفي أقصى جنوب محافظة اللاذقية، ثمة منطقة جبلة التي تشبه منطقة الحفة، من حيث تواجد غالبية

[1] محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية، الجزء الثاني، ص22 نقلاً عن تقدير عدد السكان في سورية للعام 2010.

سنية في المركز، وغالبية علوية في الأرياف، التي تشكل القسم الأكبر في منطقة جبلة.

في محافظة طرطوس يسكن حوالي 900 ألف نسمة أي 4 % تقريباً من سكان سوريا[2]، يشكل العلويون منهم حولي الثلثين في عموم المحافظة، لكنهم يشكلون نصف سكان مدينة طرطوس، ويتبع مدينة طرطوس إداريا عدد من المناطق هي: بانياس، صافيتا، الشيخ بدر، الدريكيش، مشتى الحلو، القدموس. يغلب العلويون على ريف منطقة بانياس، التي تعتبر من أهم مناطق طرطوس (وهي المنطقة الوحيدة التي شاركت بفعالية في بدايات الثورة السورية الحالية) ما عدا ثلاث قرى، صارت مشهورة بعد الأحداث الجارية في سورية، ولاسيما قرية "البياضة". ويتوازع السنة والعلويون مركزمدينة بانياس[3]، وهناك انقسام واضح للأحياء السكنية في جميع مراكز مناطقة بانياس في محافظة طرطوس، من حيث التوزع الطائفي. مع وجد مسيحي في كافة الأحياء. بينما يغلب العلويون على باقي المناطق في المحافظة، على أن مركز منطقة القدموس يضم أكثرية عددية من الطائفة الإسماعيلية.

في مدينة طرطوس، التي تضم حوالي ربع مجموع عدد سكان المحافظة، يقطن العلويون فيها الأحياء الجديدة (كما هو الحال في اللاذقية) وكذلك يسكنون الأحياء الطرفية، أكانت أحياء منظمة (مثل الجمعية والفقاسة) أو شعبية وعشوائية (مثل الغمقة والرادار والرمل). فيما يقطن المسلمون السنة الأحياء القديمة (المشبكة والمينا وطرطوس القديمة) وبعض الأحياء الجديدة مثل حي القصور.

تحولات التركيبة الديموغرافية لمدن الساحل السوري

يتعذر الوصول إلى أرقام إحصائية دقيقة، حول نسبة العلويين إلى السنّة، في الساحل السوري. فسوريا لا تجري إحصاءات رسمية للطوائف أو المذاهب. فقد كان الإحصاء الوحيد، الذي جرى على أساس طائفي، كان في عهد الانتداب الفرنسي، لما كان يسمى وقتهاب"دولة العلويين"[4]، التي كانت تضم إلى جانب محافظتي طرطوس واللاذقية الحاليتان، جزءاً من منطقة "جسر الشغور" ومنطقة مصياف ومنطقة تلكلخ، حيث تتبع هذه المناطق محافظات سورية أخرى راهنا. كانت الأرقام التقريبية، تشير إلى أن نسبة العلويين في الساحل السوري، تقارب حدود ال 60% من مجموع سكان هذا الإقليم، يقطن معظمهم في الريف الساحلي[5] . لكن مع التقادم الزمني، تزايد حضورهم في المدن الساحلية، بسبب تدفقات الهجرة الحادة، هذه الهجرة التي يمكن ردها إلى عاملين مركزيين:

- تزايد النشاط الاقتصادي في المدن، بعيد إنشاء وتوسيع المرفأ الساحلية (تأسست شركة مرفأ اللاذقية في 1950، وشركة مرفأ طرطوس في 1969) وأنشأت شركة الريجي للتبغ، وغيرها الكثير من الشركات الكبرى، الشيء الذي دفع عشرات الآلاف من الريفيين الفقراء، للنزوح نحو تلك المدن، للاستفادة من فرص العمل تلك.
- وصول شخصيات سياسية وبيروقراطية "علوية" لأعلى مناصب الدولة السورية، الشيء الذي نشط انخراط الريفيين العلويين، في المؤسسات البيروقراطية الحكومية، ولاسيما في مؤسسات الأمن والجيش، الشيء الذي دفع نحو إزاحتهم عن ريفهم التقليدي، نحو المدن.

مع تراكم موجات الهجرة الريفية "العلوية" هذه، تكونت صورة للتشكل الديموغرافي "الطائفي" في مدن الساحل السوري، حيث بقيت الأحياء القديمة في المدينة ذات غالبية سكانية سنية، مقابل غلبة العلويين في الأحياء الطرفية المستحدثة، سواء المنظمة منها (الرمل الشمالي في اللاذقية مثلا) أو العشوائية (مثل حي الدعتور في اللاذقية).

شملت ظاهرة هجرة الريفيين إلى مدن الساحل السوري أبناء الريف من السنّة أيضاً، ولكنها حدثت بنسبة أقل، نظراً لأن غالبية السنّة في الأصل، هم من سكان المدن. حتى أن العلويين يسمون السنّة (أولاد البلد) تلافياً للتسمية الطائفية. والبلد في لغة العلويين تعني المدينة. لكن، يضاف إلى هجرة أبناء ريف اللاذقية "السنّة" إلى مدينة اللاذقية، هجرة كثيفة من قبل "سنة" محافظة إدلب المجاورة، بحثاً عن فرص العمل، ولاسيما أبناء منطقة "جسر الشغور" المتاخمة لمحافظة اللاذقية. ويطلق أهالي اللاذقية (من السنة والعلويين) على هؤلاء اسم "الشريقية" أي القادمين من الشرق، حيث تقع إدلب إلى الشرق من اللاذقية. يسكن هؤلاء عشوائيات سنّية في الغالب (قنينص، السكنتوري، الرمل الجنوبي، مسبح الشعب..) ويعملون غالباً في الأعمال السوداء (أعمال التنظيف، الحراسات المدنية، فرز القمامة لبيع ما يباع منها، عمال مياومون "ساحة العمال" ..). وتشكل هجرة هؤلاء "السنة" الريفيين، حيث النسبة التوالد عالية لديهم، يشكلون عاملا من العوامل، التي تعمل على تعديل النسب السكانية في المدينة.

كان من نتائج هجرة الريفيين السنة و"الشريقية" إلى مدينة اللاذقية، أن بات "اللاذقانيون" السنة التقليديون، أقلية سكانية في مدن الساحل السوري التاريخية، اللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة. وكانت تلك ظاهرة ملحوظة في عموم المدن السورية، حيث أن "وتيرة التمدين في سورية – حسب المؤشر الكمي – من أعلى وتائر التمدين في العالم، فيفوق المعدل السوري لنمو سكان المدن المتوسط العالمي، ومتوسط البلدان النامية، ومتوسط قارة آسيا، لكنه يعادل متوسط البلدان العربية. وقد بات يعيش نحو 55% من مجمل السكان في المدن"[6]. وفي اللاذقية كان تزايد عدد سكان المدينة كبيراً؛ بفعل الهجرة الكثيفة إلى المدينة؛ حتى تزايد عدد سكان المدينة، من 125 ألف نسمة عام 1970، إلى 432417 نسمة عام 2010، أي 43.6% من إجمالي سكان المحافظة[7].

عملت الهجرة إلى مدن الساحل السوري، من جهة، على نقل بساطة الريفيين وطبائعهم الثقافية إلى المدينة، ومن جهة أخرى أدت إلى زيادة الاحتكاك بين الأهالي، المختلفين مذهبياً وثقافياً، في مجالات التعليم والعمل والوظائف العامة والتعاملات اليومية، مما ساهم في تخفيف الكثير من التصورات السلبية والانحيازية الموروثة.

حيث كان من الملاحظ، إجمالاً، أن مستوى الحساسيات الطائفية، بين سكان الريف، أقل منها من بين سكان المدن. ففي إقليم الساحل السوري، ثمة الكثير من القرى التي تحوي مزيجاً من العلويين والسنة، والكثير من القرى السنية التي تجاور قرى علوية، حيث

[2] /D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%
إحصاء 2010
[3] المصدر السابق الجزء الأول ص127.
[4] بلغ عدد العلويين في بدايات الاحتلال الفرنسي للساحل السوري حوالي 175-200 ألف نسمة. ستيفن همسلي لونغريغ. سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. ترجمة بيار عقل. دار الحقيقة، بيروت، ط1 1978 – ص17. أما محمد هواش فيقول: "خلاصة القول واستناداً إلى أرقام 1920 يمكن اعتبار عدد العلويين في الساحل السوري لوحده بحدود 371018 وهو ما يمثل 12% من إجمالي عدد سكان سوريا وقتها" وذلك في كتابه "عن العلويين ودولتهم المستقلة" الصادر عام 1997، الناشر الدكتور غسان هواش، ط1، ص66.
[5] للدلالة على التواجد الغالب للعلويين في الأرياف، نورد الإحصاء الذي أجري لدولة العلويين المستقلة (1925-1938) حيث كانت تضم 176285 علوياً منهم 771 نسمة في المدن والبقية في الأرياف. "عن العلويين ودولتهم المستقلة" مصدر سابق، ص240.

[6] محمد جمال باروت، العقد الأخير من تاريخ سوريا، جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عهد الدوحة: أيلول 2011. ط1 الجزء الثاني ص 19.
[7] المرجع السابق ص 22.

تتداخل العلاقات اليومية والمصالح والأعمال الزراعية والتجارية للأهالي، الشيء الذي يجعل التمايز الطائفي بين الأهالي في الريف لا يتجاوز مستواه الثقافي الشعبي. فالاختلاط والمعايشة تذيب الأوهام المتبادلة بين الجماعات، الأوهام التي تزدهر بفعل قلة الاحتكاك مع الآخرالذي هو موضوع هذه الأوهام. وعلى العكس منذلك كان الحال في المدن، حيث بقي العلويون عنصراً غريباً عن بنية السكان المدينيين، وبالتالي محلاً للكثير من التصورات السلبية والمتعالية لدى طيف واسع من سكان تلك المدن، من"السنة".

تراكب العاملين المذهبي والطبقي في علاقات أهالي الساحل السوري

لا بد أن تأخذ دراسة العلاقة الأهلية، بين العلويين والسنّة، في إقليم الساحل السوري، عاملين مهمين بعين الاعتبار:

الأول: أن العلويين، الذين يشكلون أقلية مذهبية، على مستوى التعداد السكاني الوطني العام، يشكلون أكثرية سكانية، على المستوى المحلي المناطقي، في عموم الساحل السوري.

الثاني: التداخل بين العاملين المذهبي والطبقي، في العلاقة بين الجماعتين، السنية والعلوية. ذلك أن تمركز العلويين "التاريخي" في الريف، واشتغالهم في مجالات النشاط الاقتصادي الزراعي، وتمركز غالبية السنّة في المدن الساحلية، خلق خط تمايز جديد، مديني/ريفي، مطابق للتمايز المذهبي ديموغرافياً. الشيء الذي أضاف بعداً طبقياً، للحساسية الطائفية الأولية. لاسيما أن أراض الكثير من القرى العلوية، كانت تعود بملكيتها لمالكين سنة، من سكان المدن. نتيجة ما سمي ب"الإصلاح الزراعي العثماني 1858-1862"والذي منح أراض واسعة، لطبقة الأعيان السنة المدينيين.

بشكل متعاظم مع التقادم الزمني، يغالب الشعور "الأقلوي" العام، عند العلويين، الشعور الأكثري المحلي. هذا الشعور "الأكثر-المحلي"، كان يمكن إهماله، لولا سابقة حدثت في زمن الاستعمار الفرنسي، حيث أُنشأت"دويلة العلويين المستقلة" وأسهمت هذه السابقة، في تشكيل شعور جمعي علوي بالخصوصية "المستقلة" عن الآخرين، وتشكل بالضرورة، أحد العناصر التي تؤثر بسلوكهم ونظرتهم، إلى أنفسهم وإلى الغير. وظل يتنازع العلويين، طوال تاريخهم الحديث، شعوران جمعيان متباينان: فأما نكوصُ إلى المحلية (الانعزالية)، أو خروجُ من القوقعة، عبر مسالك سياسية وطنية، أو حتى أممية تتعالى على الانتماءات الدينية والمذهبية "المتخلفة". وعلى هذا، يجمع العلويون بين ميلين ذهنيين متنافرين، على مستوى الهوية السياسية، مناطقي مذهبي، أو وطني وقومي وأممي عابر للحدود. وعليه ترى العلوي قابلا للنكوص إلى الطائفية والانعزال إذا استشعر الخطر. والخطر في شعوره الباطن يتمثل بسيطرة الإسلام السياسي "السني"،هذا الأخير، حيث تتأسس أدبياته الإسلام السياسي "السني" على رد الأقليات المسلمة، غير السنية، إلى مرتبة ثانية في الحقوق السياسية، ورأسمال الحضور الاجتماعي[8].

على أن ذلك، لم يعني، أن التاريخ السياسي الحديث للعلوين السوريين، لم يشهد مناصرة وتعاطفا مع القضايا الوطنية السورية، إن لم تحمل لهم تمايزا سلبيا. كما بينت تجربة عبد الناصر في الوحدة المصرية السورية. فلا تزال شخصية عبد الناصر، تحظى بقيمة معنوية سياسية كبيرة لدى الكثير من العلويين، ولا تزال صور هذا "الزعيم" معلقة في الكثير من بيوتهم، رغم أن التمييز السياسي "النسبي" ضد العلويين (على مستوى الوزارات على الأقل) كان بادياً كما تشير الإحصاءات وقتئذ. فقد كانت نسبة تمثيل العلويين في الوزارات خلال فترة الوحدة السورية-المصرية (1958-1961) هي النسبة الأدنى، قياساً على ما سبقتها من أزمنة سياسية، من أعمار الدولة السورية الحديثة[9]. ويكمن فهم مناصرة العلويين لعبد الناصر في نزعته القومية، التي كانت تلائم مخاوف الأقليات"المذهبية". فالسياسيات القومية تضع المذاهب الدينية، والمنتمين لها، على المستوى نفسه. كما أن الإصلاح الزراعي الذي قام به عبد الناصر وقتئذ، كان في الواقع أهم بكثير بالنسبة إلى الفقراء العلويين، من وصول شخصيات علوية لمراتب بيروقراطية عليا، أو حتى مواقع وزارية[10].

وقد كرّس العامل الثاني "عقدة دونية" عند قطاع واسع من العلويين، تتجلى بنزوعهم إلى التمويه الخطابي، في حضرة من لا يعرفون انتماءاتهم المذهبية، واللجوء بالقدر الممكن، إلى لغة عامة ساترة للهويات الخاصة[11]. فهم دائماً كانوا يفتقدون إلى القوتين الاجتماعيتين المركزيتين: السلطة والمال؛ لذا فهم يجارون الطابع السني العام، قدر ما يستطيعون. وقد كانت ذروة تلك الحالة من "التقية المجتمعية"، أن حرص الرئيس "العلوي" الأول حافظ الأسد، وسار على خطاه نجله بشار الأسد من بعده، على إقامة علاقات متينة مع المؤسسة الدينية السورية "السنية"، وتقديم نفسه لهذه المؤسسة، كمسلم سني محافظ، على المستوى الشخصي. كما جرت محاولات من قلب الطائفة العلوية، لإزالة الحواجز النفسية/ المذهبية، القائمة بين طائفتهم وبين الإسلام السني المحافظ. ففي عهد الأسد، جرى بناء المساجد في جل القرى العلوية، ونُشرت كتب "علوية" لأول مرة، ولكتاب علويين؛ تهدف لكشف شيء من الهالات الذهنية والاجتماعية المحيطة بالمعتقد العلوي، والبرهنة على أن الطائفة العلوية جزء من المذهب الإسلامي الشيعي، وليست طائفة "متهرطقة"[12].

لا يسعى العلويين لمنافسة السنة على "الشرعية الدينية"، أبداً. ودائماً كانت الهيمنة الدينية، الرسمية والاجتماعية في سوريا، للإسلام السني. وهو امر لم يكن ليعترض عليه. لكن ما ظل العلويون يعترضون عليه ويرفضونه تاريخياً ويخشونه دائماً، هو

[8] "عن العلويين ودولتهم المستقلة" مصدر سابق. "ليس هناك ما يجمعنا. فطرق التربية في المنزل والمدرسة والعادات القومية والأهداف الاجتماعية مختلفة بيننا وبين السنة كل الاختلاف" ص 251. بالطبع لم يكن هذا هو التيار الغالب عند العلويين، فقد وجه إلى وزير الخارجية الفرنسي نفسه عدد أكبر بكثير من أعيان العلويين الذين يُعر فون باسم "الوحدويين" برقية في العام نفسه يطالبون فيها بالوحدة مع سوريا، معتبرين أن ما يقوله "الاستقلاليين" إنما ينبع "من مآرب ذاتية لمن سيقضي زوال الوضع الحالي على طموحاتهم الشخصية" المصدر نفسه ص 254.

[9] الصراع على السلطة في سوريا، نيكولاوس فاندام، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الثانية 1995، ص 233.

[10] يتناثر في القرى العلوية، بيوت فاخرة تشبه القصور، يسكنها كبار المسؤولون الأمنيون والبيروقراطيون العلويون الحاليون، معزولون عن عموم المحيطين، ولم يكن هؤلاء ممثلين لفقراء القرى ولا أنصار لهم في نيل حقوقهم من الدولة، كما يسود اعتقاد خاطئ لدى عامة السنة.

[11] الملاحظ أن العلويين الذين يقطنون المدن "السنية" لفترة طويلة، يتحدثون بلهجة أهل تلك المدن السنية، ولاسيما من ذلك، لفظ حرف القاف مخففاً كما تلفظ الهمزة. فيما بعد ومع تولي أشخاص علويين مواقع هامة وفاعلة في الدولة بعد 1970 واستلام حافظ الأسد مقاليد الحكم في البلاد، ظهر لدى قطاع واسع منهم، ميل معاكس تماماً لذلك، وهو ميل ينتقم من خوف اجتماعي تاريخي قديم، ومن شعور مزمن بالنقص، حيث بات هؤلاء يتكلمون اللهجة العلوية بنوع من التباهي، وبأكثر أشكالها فجاجة، حتى باتت هذه اللهجة مرتبطة بالسلطة ولها في نفوس عموم السوريين ما للسلطة الديكتاتورية في نفوسهم من نفور وخوف. غير أن هذا الميل للانتصار للهجة العلوية المعزولة والمتنحية، قليل الحضور لدى الجيل العلوي الثاني والثالث (أبناء وأحفاد هؤلاء المسؤولين) الذين ليس لديهم عقدة النقص والحرمان التي كانت لآبائهم، حيث نشأوا في المدينة واعتادوا عليها وأخذت الطباع المدنية تطبعهم.

[12] فولكر بيرثيز. الاقتصاد السياسي لسورية في ظل حكم الأسد. ترجمة عبد الكريم محفوض. مخطوطة بلا تاريخ ولكن تشير المقدمة إلى أن الباحث يتناول سورية من 1970 حتى أواخر التسعينات. وينقل بيرثيز عن كتاب هاشم عثمان "العلويون بين الأسطورة والحقيقة" (بيروت، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، الطبعة الثانية 1985).

انتقال هذه الهيمنة المجتمعية والرسمية للإسلام السني، إلى المستوى السياسي.

فقبل ظهور الدولة السورية الحديثة، كانت سوريا الراهنة عبارة عن مجموعة من الولايات، في دول دينية اسلامية متعاقبة، أموية وعباسية وعثمانية. حيث حصلت "الاقليات" السورية واللبنانية، من غير الطوائف الإسلامية، في العهود الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية، حصلت على "حق حماية الأقليات غير المسلمة" في أرض الخلافة العثمانية، من قبل الدول الأوروبية العظمى وقتئذ، الشيء الذي منحها قوة معنوية كبرى، مضاهية للقوة المركزية للمسلمين السنة، المهيمنين على متن دولة الخلافة. لذا، فإن المذاهب الإسلامية غير السنية، كانت تستشعر التهميش والاغتراب في ظلال تلك الحقب التاريخية المديدة. فقد كانت تشغل منزلة سياسية وسلما اجتماعيا أدنى، بالنسبة لباقي الطوائف والملل في الدولة. لأن الإسلام الرسمي (السني) ينظر إليها على أنها منحرفة عن الإسلام "الصحيح" أو حتى غير مسلمة، كما في بعض الرؤى السلفية "السنية". فالهضم السياسي التقليدي "التاريخي" لم ينظر إلى أبناء المذاهب الإسلامية غير السنية، على كونهم جزء من "الأمة الإسلامية" بل على أنهم "ملل" لهم حقوقهم الخاصة، ودرجة من الاستقلال الذاتي، التي تجعل علاقة أبناء هذه الملل بالدولة، تمر اولاً بالعلاقة مع الزعيم المحلي "المقاطعجي"، الذي كان يشكل عقدة التواصل بين الدولة وأبناء الملل.

يشكل هذا بلا شك جزءاً من الذاكرة الجماعية للعلويين. حيث كان نشوء الدولة الوطنية على أساس قومي لا ديني، عقب انهيار الدولة العثمانية، نافذة يطل من خلالها العلويون على ساحة السياسة العمومية. غير أن الانتماءات الدينية والمذهبية، ظلت حاضرة، ليس فقط في العلاقات الاجتماعية فحسب، بل وعلى المستوى السياسي أيضا[13].

العلويون والسياسة في الدولة السورية الحديثة

لا يمكن فصل العلاقات الأهلية بين الطوائف، عن المستوى السياسي، الذي يترك انعكاسات حاسمة على هذه العلاقات. حتى وقتنا الراهن لم تنجز سوريا وحدتها الوطنية ولم يُقيض لها أن تلتئم على ذاتها ككيان سياسي تمثله دولة قانون وتنظر إلى محكوميها كمواطنين متساويين أمام القانون فعلياً.دائماً كان هناك ظلال طائفية حول "هوية الحاكم" تنمّي شعوراً بالغبن عند الطوائف الأخرى، وهذا الشعور يتحول إلى مشاعر سلبية تجاه "طائفة الحاكم"، حيث تُعتبر في نظر الطوائف الأولى صاحبة امتيازات.

لم تهدأ هذه الآلية النفسية السياسية بين الطوائف طوال تاريخ سورية الحديث، لكن ما حدث بعد تسلّم حزب البعث السلطة في آذار 1963، وتعمّق بعد انقلابي 1966 (حيث تعاظم دور الضباط العلويين في مؤسسات الدولة) ثم 1970 (حيث انفرد حافظ الأسد، الضابط العلوي، بحكم البلاد) أضاف عنصراً جديداً إلى لوحة العلاقات النفسية الثقافية بين الطوائف. ما حدث بالتحديد هو سيطرة ضباط علويين على المفاصل الأمنية والعسكرية في الدولة السورية، الشيء الذي ولّد مع الزمن مخيالاً ثقافياً عاماً، يصوِّر الدولة على أنها "دولة علوية"، ويصور العلويين على أنهم طائفة ذات امتيازات أو "طائفة الحكم".كان ذلك عنصراً جديداً في الحياة العامة السورية. لأن الأقليات المذهبية كانت على الدوام، ومنذ عهد السلطنة العثمانية، تشعر بالتهميش المزمن، ولا تريد من الدولة إلا "الأمان العام". أما في الحقبة البعثية، ولاسيما الحقبة الأسدية منها، فقد انقلب هذا الشعور لينمو لدى المسلمين السنّة، الذين يشكلون الأكثرية المذهبية، ويشكل هذا بطبيعة الحال تغيراً جوهرياً في العالم السياسي السوري.

والواقع أن الإجراءات التي أقدمت عليها الدول "القومية التقدمية" في دولة الوحدة السورية المصرية بين عامي 1958 و1961، ومن ثم في دولة البعث السوري، مثل الإصلاح الزراعي وإنشاء الصناعات وتطوير النقل وتعميم التعليم واعتماد خطاب قومي، فتحت سبلا موضوعية لتغيير حال العلويين نحو الأفضل. حدث ذلك بصرف النظر عن الانتماءات الطائفية للقائمين على الدولة. وكان لفقر العلويين وغياب التقاليد المهنية والصناعية الصغيرة لديهم، عموماً، أن دفعهم نحو التعليم والانخراط في سلك الوظائف البيروقراطية الحكومية، بما في ذلك مؤسسات الجيش والأمن، وذلك قبل العهد الأسدي. ويحفظ التاريخ أن العلويين شكلوا في أيام الانتداب الفرنسي مع الأقليات الأخرى نسبة مهمة من القوات الخاصة التابعة للمستعمر الفرنسي، التي استخدمتها فرنسا في أعمال القمع[14].

كان العنصر الجديد الذي دخل المشهد السياسي والاجتماعي السوري بعد انقلاب 23 شباط 1966 وبشكل أكثر بعد انقلاب حافظ الأسد في تشرين الثاني 1970 (ما يسمى في اللغة الرسمية للنظام السوري حتى الآن "الحركة التصحيحية")، إن أدى هذا العنصر، إلى شعور الأكثرية المذهبية (المسلمون السنّة) بأنهم مهمشون[15]. هذا الشعور لم ينجم عن الانتماء العلوي للرئيس حافظ الأسد[16]، ولم ينجم هذا الشعور حتى عن سيطرة ضباط علويين على أجهزة الأمن، وعلى مؤسسة الجيش والمفاصل الحساسة في الدولة. بل نجم عن اجتماع هذين العاملين مع الاحتكار المتزايد للسلطة ولمصادر الثروة، ما أفضى إلى المزيد من إفقار وتهميش قطاعات واسعة من الشعب بكل طوائفه وإثنياته، وولد سخطاًعاماً توجه في أذهان المسلمين السنة، وبفعل غياب العمل السياسي المستقل، حيث احتُكرت الثقافة كباقي القطاعات في يد الطبقة المتحكمة فحسب، إلى رموز السلطة الأمنية ومن ثم إلى محيطهم الطائفي، ليتخذ هذا السخط السياسي شكلاً طائفياً. أما في أذهان العلويين فما كان لهذا السخط أن يتخذ شكلاً طائفياً، نظراً لانتماء الحاكم إلى المنبت الطائفي نفسه، ولذلك فقد اتخذ شكلاً سياسياً موجهاً ضد السلطة الديكتاتورية. وقد قضى الكثير من المعارضين العلويين سنوات طويلة في السجون جراء هذه المواقف المعارضة[17].ولا يمكن إغفال الرضا المعنوي الذي

---

[13] انظر مثلاً التجربة المرة، منيف الرزاز، دار غندور للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، نيسان 1967.

[14] إبان ثورة 1925-1927 (الثورة السورية الكبرى في مناطق جبل العرب الدرزية وغوطة دمشق) عزز الفرنسيون (القوات الخاصة) المكونة من أبناء البلاد بوحدات جديدة ... وكان الالتحاق بهذه القوات طوعياً، من صفوف الشركس والأرمن والأقليات الأخرى بالدرجة الأولى. لونغريغ. نفس المصدر السابق ص 339. أيضاً: القوات الخاصة، وهي مؤلفة في معظمها من متطوعين من الأقليات السورية. كالأرمن والأكراد والشركس والأقليات الأخرى. جوردون توري، السياسة السورية والعسكريون 1945-1958. ترجمة: محمود فلاحة_ دار الجماهير. الطبعة الثانية 1969.

[15] حين التقى محافظ اللاذقية رياض حجاب، الذي تسلم بعد ذلك وزارة الزراعة ثم رئاسة مجلس الوزراء قبل أن ينشق عن النظام السوري وهو على رأس عمله كرئيس للوزراء، المتظاهرين في جبلة وسألهم عن مطالبهم تحدث المتظاهرون بمطالب محلية وأحياناً شخصية ثم انبرى أحد المتظاهرين ليقطع هذا السيل من المطالب قائلاً: نريد رئيساً سنياً. شهادة من الناشط جمال صالح من جبلة.. لقد عبر هذا المتظاهر بإحساسه عن قضية جوهرية فحواها: إذا كنتم تمنعون باستبدادكم تشكل أغلبية سياسية في المجتمع، فلتحكم إذن الأغلبية المذهبية.

16 رحب التجار السنة في دمشق وحلب بانقلاب حافظ الأسد عام 1970 "العلوي المولد" ورفعوا اللافتات في جل الاسواق التجارية التقليدية السنية :(طلبنا من الله المدد فأرسل لنا حافظ الأسد)، فقد كان حافظ الأسد قد خلص هذه الطبقة التجارية السنية المدينية، خلصها من السياسات اليسارية من قبل سابقيه من الحكام البعثيين، بالذات سلفه "صلاح جديد".

[17] دفع المعارض العلوي الثمن غالياً في ظل نظام حافظ الأسد لسببين الأول هو حزم النظام تجاه أي معارضة تنشأ ضمن ما يعتبره صخرة ارتكازه، أي الطائفة العلوية، والثاني هو أن يظهر لعموم المجتمع

طالما تاق إليه العلويون، بأن يحقق أحد "أبنائهم" الاعتراف العام به كرئيس للبلاد، بعد تهميش سياسي تاريخي، عانوا منه طويلاً، وأن يكون لبعض أبنائهم حضورا ووزنا في مؤسسات الدولة. ولعل هذا من الأسباب التي جعلتهم أكثر تماهياً بالنظام.

كما خفف من سخط العلويين على النظام، انفتاح آفاق جديدة تعليمية ووظيفية وإدارية في مناطقهم، لم تكن مفتوحة أمامهم من قبل، أو كانت عسيرة على عامتهم. ولا شك أن بعض الأفراد العلويين حققوا مكاسب فردية نتيجة الصلات الشخصية والقرابية لهم بالمسؤولين العلويين الذين شغلوا مناصب حساسة في مختلف مؤسسات الدولة. غير أن عموم العلويين لم ينلهم من النظام الأسدي الذي يوصف بأنه "نظام علوي"سوى "سيط الغنى"، كما يقال في الأمثال الشعبية السورية. الواقع أن اطمئنان النظام إلى ولاء العلويين جعله يهمل الانشغال التنموي والتحديثي بمناطقهم، ليهتم أكثر بتنمية المنطق السنية، حيثما أتاح له الفساد ذلك، سعياً لكسب التأييد السني الذي ظل على مدى عقود العهد الأسدي هاجساً ممضاً للنظام. "فاللاذقية، وهي المحافظة العلوية الرئيسية، وحيث يعيش فيها 6% تقريباً من مجمل سكان سوريا، اجتذبت إليها أقل من 3% من استثمارات القطاع الخاص، و4.2% فقط من كل استثمارات القطاع الصناعي العام"[18].

كما أن الواقع العياني الموضوعي، يتباين مع الموروث الذهني لوجود امتيازات للطائفة العلوية في إقليم الساحل السوري. فالواقع الاقتصادي في الساحل السوري، يشير إلى أن كبار الأثرياء ورجال الأعمال هم من الطائفة السنية. كما أن كبار رجال الأعمال، في عموم محافظة اللاذقية، هم من عائلات "جود والزين والصهيوني وعربي كاتبي وعوض وعمورة ..الخ". وجميعهم من السنة. أما في محافظة طرطوس، فإن كبار رجال الأعمال والأثرياء هم عائلات: طعمة ومحي الدين والفحل والسيد وخدام .. الخ، وهم من العائلات السنية. كما أن علاقة هذه الطبقة التجارية السنية الساحلية، وولائها لعائلة الأسد، لم تكن أقل من ولاء عموم العلويين في إقليم الساحل السوري. الشيء الآخر، يلاحظ أن هناك تمييزا طائفيا ضد طبقة العمال"العلويين" داخل مؤسسات وشركات رجال الأعمال هؤلاء، وذلك في أوج استقرار النظام الأسدي[19]. ومن البديهي أن صلة هؤلاء وأمثالهم بأجهزة الأمن وضباطها العلويين وغير العلويين هي أمتن وأكثر ثباتاً وحيوية للطرفين، من صلات هؤلاء الضباط بأبناء طوائفهم أو مناطقهم. وقد عبر أحد الكتاب عن هذه الحالة التي يسيطر فيها العلويون في أجهزة الأمن، في حين يسيطر السنة في مجال الأعمال والمجال الاقتصادي والمالي بالقول: "فالنظام وفق هذا المنظور هو سني بامتياز، يوظف قسماً كبيراً من الطائفة العلوية في حراستهم جميعاً"[20].

التأسيس للفصام السني/ العلوي: أحداث الثمانينات في سوريا

أحداث أواخر السبعينات وبداية الثمانينات في سوريا، أنعكس سلباً على طبيعة التصورات المتبادلة بين الجماعات الأهلية في سوريا. ففي الفترة المشار إليها، اندلع صراع سياسي على السلطة، غلب عليه الطابع العسكري المسلح، بين النظام السوري وتنظيم الإخوان المسلمين في سوريا. تجلى في عمليات اغتيال طائفية، طالت شخصيات علوية بارزة، وعمليات تفجير استهدفت مواقع أمنية. كانت لتلك الأحداث واقعة "طائفية" تأسيسية صريحة، حين أقدم أحد ناشطي الإخوان المسلمين في سوريا (النقيب ابراهيم اليوسف)، في 16 حزيران 1979، حيث كان هذا النقيب هو الضابط المناوب في مدرسة المدفعية العسكرية، الواقعة في منطقة الراموسة في مدينة حلب، حيث قام بفرز الطلاب الضباط في تلك المدرسة العسكرية، على أسس طائفية، وفتح النار بمساعدة عدد من معاونيه السنة، على الطلاب العلويين ما أدى إلى مقتل 32 طالباً وجرح حوالي 54 منهم. كانت تلك الحادثة العنيفة مفتاح "خلخلة الاندماج الوطني السوري"، حيث استمر ذلك النكوص في "الوئام الوطني" وتصاعدت موجة الشرخ الطائفي في عموم البلاد، حتى وصل لذروته القصوى في أحداث مدينة حماة (شباط 1982)، الشهر الذي سقط فيها آلاف الضحايا من أبناء تلك المدينة السنية في غالبيتها، على يد قوات عسكرية يغلب فيها العلويون (سرايا الدفاع التابعة للعقيد رفعت الأسد "شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد"، والوحدات الخاصة بقيادة علي حيدر"الضابط العلوي الشهير")، فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين "السنية" قد سيطرت على تلك المدينة، قبل ذلك التاريخ بشهر واحد.

حتى بداية الثمانينات، لم يكن الذهن الجمعي لأبناء الطائفة العلوية، يماهي بين النظام السياسي الحاكم والدولة السورية، كما يحدث الآن. كان حينها للمعارض العلوي اليساري تقديره ومكانته العالية أخلاقياً وسياسياً بين أبناء الطائفة العلوية، إذ كانت المقاييس الأخلاقية والسياسية، لا المذهبية الضيقة، لها مكانها الغالب في البيئة الاجتماعية للعلويين، في إقليم الساحل، حدث ذلك حتى في أوج الأزمة مع الإخوان المسلمين، رغم المظهر الطائفي الصريح الذي كان لذلك الصراع. إذ لم تكن سمات تلك المرحلة، التي ثار فيها الإخوان لصالح توجهاتهم الطائفية، وكذلك لم يكن خطابهم السياسي من الحكمة بمكان، يتيح لهم أن يخترقوا الشارع السوري سياسياً، مما سهّل على النظام كسب معركته "الطائفية" معهم. فخطاب النظام الذي كان يبنى على "وطنية" سورية خطابية، تماهي بينه وبين الوطنية السورية، استطاع التغلب على النزعة الطائفية الصريحة للإخوان، فماهى النظام بينه وبين "الوطنية السورية" وهي شعور تعمق في أحاسيس الغالبية من أبناء الطائفة العلوية، بالتقادم الزمني، بعد أحداث الثمانينات تلك.

غير أن بطش النظام السوري والسبل العنيفة التي اتبعها في كسر شوكة الحركة الإخوانية، وما استجر ذلك من ضحايا ونكبات، ظلّت، على خلفية هزيمة الإخوان، ألماً مكبوتاً ونقمة صامتة. وعلى اعتبار أن القمع تركز أساساً ضد الإسلاميين "السنة"، الذين شكلوا لأول مرة، في تاريخ النظام الأسدي، تهديداً جدياً للنظام، فإن حصة الطائفة السنية من القمع، كانت الأكبرحجماً ونوعاً[21]،

السوري كما للخارج أن قمعه غير طائفي وأن قمعه معمم ضد الجميع سنة وعلويين.

[18] الاقتصاد السياسي لسورية في ظل حكم الأسد. فولكر بيرثيز. ترجمة: عبد الكريم محفوض. مخطوطة بيد المترجم بدون تاريخ. ويضيف: "من الجدير بالذكر إن ظروف المعيشة في بعض القرى العلوية الجبلية لا تزال بائسة إلى أقصى حدود البؤس، فالمنطقة التي أفادت أكثر من غيرها من الاستثمارات الحكومية ومن خطط التنمية كانت دمشق وضواحيها، لا المنطقة الساحلية".

[19] في أحد برامج الترويج لصنف من أصناف المعكرونة التي تسلمت شركة جود وكالة توزيعها في محافظة اللاذقية، لاحظ أحد مسؤولي التوزيع أن كل الأحياء التي يغطيها برنامج هذا التوزيع المجاني الترويجي هي أحياء ذات أغلبية سنية، ولا يوجد ذكر لأي من الأحياء العلوية المعروفة في اللاذقية. وحين أطلع هذا الموزع أحد مسؤولي الشركة من عائلة جود بالأمر، دهش هذا المسؤول وطلب إعادة وضع البرنامج مجدداً بحيث يشمل كل الأحياء في اللاذقية. وقد يكون هذا السلوك التمييزي ليس سياسة للشركة يرسمها القيمون عليها بل ممارسة "شعبية" ينتهجها الموظفون ويمارسون التمييز وفق صلاحياتهم ونطاق مسؤولياتهم. كما أن نسبة الموظفين العلويين في هذه المؤسسات ضئيل جداً قياساً على نسبتهم السكانية. شهادة من الاستاذ علي رحمون، في لقاء مباشر معه.

[20] قراءة سوسيولوجية .. أين هم العلويون في جغرافيا الثورة السورية. علي أسعد وطفة. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. http://all4syria.info/Archive/37721 والحق أن النظام السوري ليس سنياً ولا علوياً ولا قيمة دينية أو مذهبية أو إيديولوجية له سوى ما يؤمن له البقاء والاستمرار.

[21] التقيت في السجن مجموعة من اليافعين من اللاذقية دون الثامنة عشرة من العمر، جرى اعتقالهم على خلفية ما سماه النظام "أحداث الشغب" في اللاذقية في 1980. كان من بينهم من لم يتجاوز عمره 14 عاماً حين اعتقل، وقد جرى ترحيل هؤلاء إلى سجن تدمر العسكري، السيء الذكر، وخضعوا لمحاكم ميدانية. هذه صورة عن شدة القمع المعمم الذي مورس في سياق سحق التحرك الإخواني.

على اعتبار أن جسد وجمهور الإخوان كان في غالبيته الغالبة من المسلمين السنة. وبالرغم من أن النظام عمل، تحت ستار محاربة الإخوان، على قمع كل التعبيرات السياسية المستقلة، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، والتي تضم بطبيعة الحال سوريين من كل الطوائف، فإن ذلك لم يعدل الصورة التي يظهر فيها السنة، من زاوية نظر طائفية نمت واستقرت في الوعي السوري العام بفعل الديكتاتورية المزمنة، على أنهم مغلوبون، ويظهر فيها العلويون، وربما لأول مرة في تاريخهم، على أنهم متفوقون وغالبون ومسيطرون. والأهم في هذه الفترة هو تبلور تصور عام لدى العلويين ينظر إلى السنة على أنهم طائفيون، يحركهم الشعور بالأكثرية العددية مذهبياً، وينظرون لأنفسهم على أنهم أنصار قيم سياسية أعلى، تتمثل في القومية العربية والوطنية السورية والعلمانية.

ظل شعور "المغلوب"مركزيا لدى عامة السنة، مغموراً تحت ستار من العلاقات اليومية العادية، في إقليم الساحل السوري، بين السنة والعلويين. حيث كان العلويون أيضا، يعتمل في دواخلهم تجاه السنة، شعور عميق بعدم الثقة، بعد أعمال عنف نسبت إليهم إبان الصراع بين نظام الأسد الأب وتنظيم الإخوان المسلمين. كان أهمها وأبرزها في الساحل السوري، مقتل الشيخ العلوي يوسف صارم، الحدث الذي أعقبته حشود طائفية علوية ضد أحياء للسنة، في مدينة اللاذقية. فقد كان لتلك الحادثة أن تتحول إلى صراع أهلي طائفي صريح، في حينها.

غير أن سنوات الاستقرار التي أعقبت مرحلة حسم الصراع مع الإخوان، والتي استمرت من 1982 وحتى مطلع 2011 ، غطّت على جزء مما تحمله مخيلة كل جماعة عن الأخرى، وأحالت عملية تشكل التصورات المتبادلة، بين السنة والعلويين إلى مستوى مبطن وعميق.

في فترة الاستقرار المديدة تلك، كان يمكن أن تشتغل عوامل الاقتصاد والاجتماع ومؤسسات الدولة، كالتعليم والإعلام والقضاء والنقابات... الخ، كان يمكن لها أن تعمل على خلق أجواء المواطَنة السورية وتغذيتها، فالمخالطة التي تستدعيها الأنشطة الحياتية اليومية من انتاج وتعليم ورياضة واستجمام .. الخ تخلق روابط مدنية ترتفع فوق الرابطة العصبوية الطائفية. غير أن شكل الحياة السياسية في سوريا خلال هذه الفترة المديدة، حيث تكلست كل أشكال التعبير السياسي والمدني، وتضخمت أدوار وأفعال المؤسسة الأمنية في المجتمع السوري، وسيطرت الحلقات المحيطة بالأسد، على كل أشكال النشاط الاقتصادي والسياسي والإعلامي، وتأسس مبدأ الولاء لشخص حافظ الأسد، كمعيار قيمي وحيد للفاعلية المجتمعية والسياسية وحتى الاقتصادية، فقد تحولت سوريا في هذه السنوات الطويلة، من دولة إلى كيان ملك لفرد واحد فحسب.

صحيح أن التحرك الإخواني في سوريا لم يتخذ طابعاً جماهيريا واسعا، ولكن الهزيمة العسكرية والأمنية التي مني بها الأخوان المسلمون، كانت بمثابة عبرة ودرس موجه للشعب السوري كله، وللتعبيرات السياسية السورية كلها. بهذا المعنى كانت هزيمة الإخوان هي هزيمة لأي حراك شعبي سوري مستقبلي، الذي استسلم فعلياً أمام جبروت السلطة وأجهزتها. ومن زاوية أخرى كانت معركة الفصل في ذلك الصراع، معركة حماه، ذات صبغة طائفية بادية للعيان، فحماه، المدينة السنية العريقة، تُقتحم ويدمر جزء منها على يد وحدات عسكرية غالبيتها من العلويين ضباطاً وعناصر. وعليه فإن تحت رماد الاستقرار ذاك، كان ثمة جمر من الغضب "الطائفي" ما انفكت الممارسات الديكتاتورية تنفخ فيه وتزيد من أورامه.

الطائفية العارية:
ظاهرة الشبيحة في سوريا

في تربة هزيمة المجتمع السوري أمام السلطة السورية، نمت ظاهرة "الشبيحة"التي تركت أثراً كبيراً على التصورات المتبادلة بين السنة والعلويين في الساحل السوري. الشبيحة تعبير سوري، يعني فئة من الناس تتمتع بالقوة والحصانة، يستمدون نفوذهم من صلتهم العضوية بمراكز القوة في السلطة الحاكمة، أو مجموعات من عائلة الأسد، أو العائلات العلوية النافذة والموالية لعائلة الأسد. الأمر الذي يضع هؤلاء "الشبيحة" فوق القانون، ويجعلهم مستهترين بأي قيمة تقف في طريق تنفيذ غاياتهم. ومع الوقت باتت هذه الفئة، وهي في غالبيتها من العلويين، الذراع غير الرسمي للسلطة الحاكمة، التي تقوم بالمهام القذرة من إرهاب وقتل وسرقة وتهريب وأكل حقوق .. وما إلى ذلك، ثم تتهم السلطة بشكل رسمي بتلك الأعمال. لا تقتصر هذه الظاهرة على سورية فقد كشفت ثورات الربيع العربي وجود مثيل لها في مصر (البلطجية) وفي اليمن (البلاطجة)، لكن ما يميز هذه الظاهرة في سوريا، عنها في غير مكان، كونها كانت وما تزال، تحمل طابعاً طائفياً، ذلك لأن غالبية الشبيحة هم من العلويين، ولأن هذه الظاهرة انبثقت من اللاذقية، المحافظة ذات الأغلبية السكانية العلوية، والتي تضم مسقط رأس عائلة الأسد الأب حيث يشكل أقاربه النواة الصلبة لهذه الظاهرة والدينمو المحرك لها.

تقوم هذه الظاهرة، التي توسعت من حيث الحجم والوظيفة في سياق الثورة السورية الحالية، على ثلاثة أقطاب هي:

1) شخصيات قيادية، ذات ارتباط عضوي بالنظام، ينتمون بالأساس لأبناء عمومة الرئيس بشار الأسد، وكذلك عدد من الشخصيات التي تشرف على صفقات التهريب وأشكال التجارة والأعمال المخالفة للقانون، وهؤلاء الشخصيات القيادية، ينتمون بدورهم وبأغلبيتهم لأبناء الطائفة العلوية .
2) أتباع، من عوام مجتمع الساحل السوري، يتقاضون مبالغ مالية على تنفيذهم لما يوكل إليهم من مهام، وعلى تبعيتهم "للمعلم"، هذه التبعية التي تمدهم بسلطة يستغلونها لتحقيق مكاسب شخصية ذاتية .
3) شبكة من المستفيدين والممولين من هذا التنظيم الفضفاض، كالتجار والنافذين الذين يغالبهم شعور الوحدة العضوية الطائفية مع "الشبيحة"، إلى جملة رجال الأعمال "الجدد" المستفيدين بالتحالف مع "الشبيحة" لتنفيذ أعمالهم المخالفة للقانون .

يمكن تحديد سمتي، "غطرسة القوة" و"الاستهتار والتباهي بازدراء القوانين"[22]، كسمتين رئيسيتين، تشكلان العالم النفسي لمنتسبي مجموعات الشبيحة. بهاتين السمتين، باتت هذه المجموعات تصبغ وجودها منطقة الساحل عموما، وفي محافظة اللاذقية بالتحديد. فمن النادر أن نلاحظ خارج منطقة الساحل السوري، السيارات ذات الزجاج العاتم، هذه التي تملأ الشوارع في الساحل، ومن النادر أن نعثر في سورية خارج منطقة الساحل، على من يتفاخر مثلاً بتجاوز الإشارة الحمراء في الشوارع، أو من يسير في الشارع وعلى وجهه نظرة تحد للناس وكأنه يبحث عن ضحية يمارس عليها سلطته الفائضة. ومن مثل هذه السلوكيات، ثمة الكثير الذي يمارس في أجواء الشبيحة. حيث انعكست هذه السلوكيات على الكثير من الطبقات والشباب، حتى من خارج سرب مجموعات الشبيحة. فمن الطبيعي أن تجد في شوارع مدن الساحل السوري "شبيحة مزيفين" يقلدون سلوكيات الشبيحة الحقيقيين، بمظاهرهم وأفعالهم، دون أن يكون لهم أي سند فعلي،

[22] من متممات سلطة كبار الشبيحة في اللاذقية كان رئاسة نوادي كرة القدم. في اللاذقية ناديين رئيسين الأول هو نادي تشرين (غالبيته من العلويين لاعبين وجمهور) والثاني هو نادي حطين (غالبيته من السنة سواء اللاعبين أو الجمهور)، ولكن يرأس كل نادي شخصية علوية من عائلة الأسد. وللدلالة على مستوى الاستهتار، يحكى أن رئيس نادي تشرين حضر مبارة لفريقه مرة وأزعجه تكرار الضربة الركنية خلال المبارة، فاستدعى مدرب الفريق وقال له إنه يريد منه إلغاء هذه الضربة من قانون اللعبة.

مستثمرين الرأسمال الرمزي لتشبيح، وليس نادراً أن يحقق هؤلاء مكاسب شخصية، نظراً إلى الخوف المعمم لدى الناس، وإلى عجزهم عن تمييز الشبيح الحقيقي عن الشبيح الزائف.

وقد ولّدت هذه الظاهرة في الساحل السوري نفورا عاما، لدى كافة الطيف المجتمعي في الساحل السوري، بمن فيهم طبقات واسعة من أبناء الطائفة العلوية، العلوي. مع فارق، إن هذا النفور، اتخذ في أذهان قطاع واسع من السنة، صبغة طائفية وتنميطية سلبية تجاه العلويين. بالرغم من حقيقة أن فعل التشبيح (الفعل المشتق من اسم الشبيحة) لا يعترف بطائفة دون أخرى ولا يحترم فئة دون أخرى[23].

لعب هذا التنميط والمتخيل الشعبي "السني" تجاه ظاهرة الشبيحة، دورا في تحديد طبيعة ومنسوب العلاقات بين عامة السنة وعامة العلويين.على أنه لم تنج حتى النخب في الساحل السوري، من تأثيرات هذا التصور.لكن اللافت أنه يوجد نوعان مختلفان تماماً من النخب الساحلية، التي تقيم علاقات مجتمعية مدنية متنوعة تتجاوز الحدود الطائفية:

- نخب السلطة الحاكمة، التي تجمعها مصالحها السلطوية، وتعتبر تلك المصالح فوق كل اعتبار آخر، أكان طائفياً أو مناطقياً.
- نخب المعارضة، التي تتجاوز الحساسيات الطائفية، بفعل إدراكها للبعد السياسي ورؤيتها للتمايزات الطبقية التي تقسم المجتمع، بصرف النظر عن منابتهم الطائفية، إلى محكومين وحاكمين.

زمن الثورة السورية: تأسيس الكراهية

وفّرت سنوات العهد الأسدي كل عناصر الخلطة الانفجارية التي نشهدها منذ سنتين في سوريا:

أولاً: شعور الأكثرية السنية بأنها مبعدة عن مراكز الحكم ومهمشة (بصرف النظر عن مدى تطابق ذلك مع الواقع، أي هل يقتصر التهميش على الأكثرية السنية دون عموم الطوائف والمذاهب الأخرى أم لا؟ لأن ما يهم في السياسة هو قناعات وتخيلات العموم وليس دقة أو عدم دقة هذه القناعات).

ثانياً: وجود دولة أمنية كتيمة، تسد الطرق بفعل طبيعتها الاستبدادية، أمام إنتاج أغلبية سياسية وطنية، يمكن أن تعدّل الاستقطاب الطائفي وتذيبه.

ثالثاً: وجود عناصر ثورية ميالة للعنف، في الثقافة الإسلامية الشعبية السائدة، يمكن أن تقوم بوظيفة إيديولوجية الثورة (بالطبع وكأي ثقافة متراكمة وواسعة يحوي الفكر الإسلامي عناصر تسليم واستكانة، وتلعب هذه العناصر دورها اليوم عند قطاع من المسلمين السنة الذين يتبعون الشيخ رمضان البوطي والمفتي أحمد بدر حسون، لكن الشارع الإسلامي السني في سوريا يستحضر في غالبيته، لأسباب سياسية صريحة، العناصر الثورية في الثقافة الإسلامية ويحييها).

لم يبلغ التمايز الطائفي هذا المدى من الحدة، الذي بلغه خلال سنتي الثورة السورية الراهنة، في كل تاريخ الكيان السياسي السوري الحديث. ولم تتطابق حدود التمايز السياسي مع حدود التمايز الطائفي، كما تطابقت خلال هاتين السنتين من عمر الثورة السورية[24].

فما كان ممكناً لثورة على نظام الأسد أن تستمر، وتتحمل هول القمع الرهيب، الذي يقابل به النظام معارضيه، إلا إذا كانت ذات سند ديني.سواء من حيث أن هذا الطابع يحقق انتشاراً جغرافياً وديموغرافياً واسعاً لا يتحقق لسواه، أو من حيث أن الطابع الإسلامي للحركة يمدّ أنصاره بقوة روحية، تمكنهم من مواجهة الموت الذي يغدقه النظام على معارضيه بسخاء لا نظير له، أو من حيث أن اللغة السياسية الوحيدة التي لم يستهلكها النظام ولم يلوثها بسيرته الطويلة الممتدة لخمسة عقود، هي اللغة السياسية الدينية الإسلامية.

فصحيح أن النظام كان قد تبنى "إيديولوجية غامضة" عمداً، كي تساعد على إدماج مجموعات متفرقة"[25]، غير أن الإسلام السياسي ظل اللغة السياسية الأبعد عن خطاب النظام، ليس فقط لأن النظام دخل في معركة لم تنته مع الممثل الأبرز للإسلام السياسي في سوريا (الإخوان المسلمين)وفشل دائماً في صناعة فصيل سياسي إسلامي موال، يضمه إلى الجبهة الوطنية التقدمية[26]، التي يعتبرها القيادة السياسية الأعلى في البلاد.

في بداية الثورة، ولاسيما بعد حادثة مقتل البائع العلوي نضال جنود في مدينة بانياس، في العاشر من نيسان 2011، والتركيز الذي حظي به هذا الفعل العنيف (حيث بدا الضحية يسير ودماؤه تسل على وجهه وحوله مجموعة من الشبان يضربونه بالعصي والسكاكين)، وتوظيفه على يد إعلام النظام، بطريقة تحاول جعل صفتي هذا الحدث (الطائفية والعنف) صفتين للثورة نفسها، قطع تبلور الموقف العلوي من الثورة شوطاً كبيراً. حيث كان للنظام، من خلال الإعلام المتعدد الأشكال والألسن والواسع الإمكانيات، ما أراد في تغريب العلويين عن الثورة وبناء حاجز عزل بينهم وبينها. وقد تعزز هذا العزل وزادت غربة العلويين عن الثورة إثر مجزرة مفرزة الأمن العسكري في جسر الشغور في 2011/6/6، حيث هاجم مسلحون مقر البريد وحاصروا مفرزة الأمن العسكري، عقب إطلاق عناصر من المفرزة النار على مظاهرة في جسر الشغور، ثم اقتحموه بعد نفاد ذخيرة عناصر المفرزة وقتلوا من كان في داخلها. وقد راح ضحية هذه الحادثة، حسب الأرقام الرسمية، 120عنصراً غالبيتهم الغالبة من العلويين الذين جرى "قتلهم ويبدو أنه قد مُثّل بجثثهم، ودفنوا في مقابر جماعية بدائية"[27].

وفي الساحل تم استثمار مجزرة جسر الشغور إلى الحد الأقصى، فقد أُعد موكب كبير لاستعراض نعوش الضحايا في طريقها إلى مقبرة الشهداء في اللاذقية، وقد تزاحم على جانبي الطريق حشود كبيرة من المدنيين ولاسيما منهم النساء وهن يقمن برش الأرز والتلويح بأغصان الريحان، في رمزية بالغة لسلمية القتلى "العلويين" ووحشية القاتلين "السنة". لتومض في مخيلة كل من حضر الموكب، صورة قاتلين لا صلة لهم بأي مفهوم سياسي أو أخلاقي للثورة، بل صورة "وحوش" لا تكتفي بالقتل، بل وتمثل بالجثث أيضا. فيما دأب النظام من خلال هذه المراسم كي يبدو شريكاً للأهالي في المصاب، وكي يبدو انتقامه من الفاعلين دفاعاً عن هؤلاء الأهالي المستهدفين.

---

23 من الحوادث المشهورة والتي تحكى همساً في اللاذقية قصة صبية من عائلة "عاقل" العلوية تم خطفها واغتصابها وقتلها على يد أمثال هؤلاء.

24 في بعض الأوساط العلوية يقولون عن العلوي الذي يساند الثورة إنه سنّن (أي أصبح سنيا) وهو قول، يتم سوقه على سبيل التندر، لكنه مؤشر على التقارب بين خطوط الانقسام السياسي والطائفي.

25 ليزا وادين، السيطرة الغامضة، ترجمة نجيب الغضبان، دار رياض الريس، ط1 2010، ص 119.

26 "الجبهة الوطنية التقدمية" عبارة عن مجموعة من الأحزاب السورية الصورية، المتحالفة مع حزب البعث الحاكم، حيث تعتبر الجبهة الواجهة السياسية لحكم آل الأسد لسوريا .

27 محمد جمال باروت، العقد الأخير من تاريخ سورية، ج2، ص 199. المصدر مذكور سابقاً.

وعلى نطاق واسع جرى تناقل مقاطع فيديو لأفراد من مفرزة الأمن العسكري هؤلاء صوروها قبيل قتلهم بدقائق وهم يتبادلون كلماتهم الأخيرة فيما بينهم، ويرسلون كلماتهم الأخيرة إلى أهاليهم، بما يعزز الشعور التضامني ضد جهة "شيطانية" متعطشة للقتل على أساس طائفي، جهة جرى تصويرها على أنها أداة لمشروع خارجي يهدف إلى ضرب سوريا والطائفة العلوية بالذات[28].

من الكراهية إلى المتاركة الاجتماعية

ظهرت الطائفة العلوية في هذه الأحداث كجهة سياسية متجانسة إلى حد لا سابق له. وكان المنطق الذي حكم هذا الموقف من قبل العلويين، هو إحساسهم بأن ما يجري ليس ثورة، بل حركة طائفية ليس لها من الحرية والديموقراطية التي تنادي بهما، سوى الخطاب فحسب. وقبل تبلور هذا المنطق في مخيلات العلويين، كان ثمة شعور واضح لديهم بالغربة عن هذه الثورة وعدم الاطمئنان لها. ومع تنامي الثورة، وجد هذا الموقف طريقه إلى مجريات الحياة اليومية، في العلاقة بين العلويين والسنة، فانعكس الأمر تحجيماً للعلاقات الاقتصادية، مع التجار السنة كنوع من العقاب على ما بدا للعلويين "خيانة" و"طائفية" من الجانب السني، حدث ذلك وفق آلية ذاتية التغذية، تقوم بتصور الآخر على أنه طائفي، فتتخذ منه موقفاً طائفياً يحرّض رد فعل طائفي عنده وهكذا.

ففي مدينة جبلة مثلاً قاطع العلويون المحلات التجارية للسنة واستبدلوها بمحلات العلويين، حيث أمكن. كما أنشئ سوق مركزية للخضار لل"العلويين" في قرية سيانو بالقرب من مدينة جبلة. وفي مدينة بانياس أنشئت عدة أسواق للخضارلخدمة القرى العلوية المجاورة، وأغلق العلويون من أصحاب المحلات في سوق الخضار الأساسية في بانياس محلاتهم، وتم تغيير مكان كراجات النقل العمومي هناك.

لم تكن الرغبة في مقاطعة السنة اقتصادياً والضغط عليهم، هي الدافع الوحيد وراء إحجام العلويين عن زيارة محلات ومناطق السنة، بل كان هناك عامل آخر، هو خوف العلويين من دخول مناطق السنة[29]. وقد تكون بانياس من أكثر مدن الساحل تمايزاً طائفياً، فقبل اندلاع الأحداث فيها، كان الكورنيش، الذي هو مكان التنزه الرئيس في المدينة، ومكان تواجد المقاهي، مقسوماً بشكل عام بين السنة والعلويين. وكان هناك دائماً أحياء في قلب بانياس، لا تجرؤ النساء السافرات (وهن علويات في الغالب) على المرور بها وذلك قبل هذه الأحداث. ثم جاءت أحداث الثورة لتضخ معنى سياسياً في هذا التمايز الاجتماعي والثقافي الأصلي ولتزيد من خطورته.

في مدينة اللاذقية، اضطر عدد من الأطباء إلى نقل مكاتبهم من مركز المدينة إلى مناطق طرفية من المدينة، بسبب تزايد خشية العلويين من القدوم إلى مركز المدينة. والحال نفسه يسري على المشافي حيث زادت وتيرة قدوم المراجعين على المشافي الطرفية في اللاذقية (الدراج، العثمان، يوسف علي) وهي تعود في ملكيتها لأشخاص علويين. ينسحب هذا على بقية الأنشطة الخدمية، حيث استغل بعض الأثرياء العلويين هذه الظاهرة لفتح محلات تجارية توفر على الأهالي النزول إلى قلب المدينة، مثل محلات الملابس والمجوهرات والذهب والمقاهي .. الخ. ويخرج المراقب البسيط للتطورات الأخيرة في السنتين الماضيتين بنتيجة مفادها إن العلويين يسعون للاستغناء الكامل عن التجار والفاعلين الاقتصاديين السنة، في دورة حياتهم اليومية.

وقد انعكس هذا الاستقطاب السياسي/الطائفي على أسماء المحلات والمقاهي في المدينة. ففي حين شهدت مقاهي ومطاعم مدينة اللاذقية فيما قبل اندلاع الثورة وحدوث الاصطفافات، نزوعاً نحو تسميات ثقافية متنوعة مثل "جدل بيزنطي" و"مينا" (اللفظ المخفف من ميناء) و"كلمات" و"نزل السرور" وما شابه، نلاحظ أن التسميات الجديدة وقد دخلت في المعركة الدائرة. فالمطعم الذي كان اسمه "مطعم الجزيرة" تحول بعد الثورة إلى "مطعم الدنيا" رفضاً لمحطة الجزيرة الإخبارية القطرية التي تعتبر مناصرة للثورة السورية، وقد بات اللوغو الخاص بها يرسم على حاويات القمامة في مدن الساحل، وإعلاءً من محطة "دنيا" التلفزيونية السورية الشديدة الولاء للنظام. كما تجد في المناطق الموالية مقهى جديد يتخذ لنفسه اسم "موسكو" احتفاءً بالموقف الروسي الداعم للنظام. وكثرت المحلات التي تحمل اسم "حماة الديار" كناية عن الجيش السوري، الذي يقف في وجه "الإرهابيين". حتى الأغاني الوطنية القديمة، جرى تقاسمها بصورة لافتة، بين الموالين والمعارضين دون أن يكون للأغنية بحد ذاتها أي مدلول سياسي محدد.فمثلاً نشيد "موطني" العريق استحوذ عليه الموالون وباتت النغمة المفضلة لموبايلاتهم، في حين صار نشيد "جنة يا وطنا" نشيداً للثورة يتعامل معه الموالي كنشيد معادٍ.

ومن علامات التلف الذي اعترى الرابط الوطني السوري، التعامل العدائي الذي يلقاه في الوسط العلوي المعارضون العلويون، ولاسيما منهم القريبون من الجهات الجذرية في الثورة، واعتبارهم خائنين للوطن. يتعامل العلويون اليوم مع مفهوم الوطن باستحواذ بالغ، يشبه استحواذ الإسلاميين على مفهوم الإسلام. ومن العلامات أيضاً تقبل فكرة القتل الواسع الذي يمارسه النظام والنظر إليه كنوع من "التطهير"، وهي الكلمة التي استعملها رأس النظام معتبراً أن الانشقاقات هي خروج العناصر الفاسدة وهذا يعني تطهير المؤسسات. وعلى الأرض يتقبل العلويون في القرى نصب مرابض المدفعية لتدك مواقع المسلحين "الذين خربوا البلد"[30] وتبيدهم. وهذا تحول خطير في عمق الوطنية السورية يلامس حدود الفاشية.وتصبح الصورة أكثر سواداً إذا لاحظنا أن على ضفة الثورة نفسها تنمو نظرةً مشابهة في الفاشية ومعاكسة في الاتجاه[31].

---

[28] معروف أن سجون الأسد الأب غصت بالكثير من المعتقلين السياسيين العلويين من حيث المولد، والذين كانوا عرضة لقمع شديد يفوق، إذا أخذنا طبيعة فعلهم المعارض السلمي بعين الاعتبار، ما تعرض له غيرهم. ومع ذلك فإن القسم الأكبر من هؤلاء السجناء السابقين والذين دفعوا زهرة أعمارهم في سجون الأسد، أبدوا مخاوفهم من الثورة منذ البداية وقبل أن تتعسكر الثورة وتظهر فيها تيارات جهادية عدمية. والكلمة الدائمة لهؤلاء هي إنهم ضد النظام ولكنهم لا يمكنهم الوقوف ضد الوطن، "أي مع الإسلاميين".

29 من المستحيل أن تقنع مريضاً علوياً بإجراء عمل جراحي بمشفى جمعية البر والخدمات الاجتماعية الذي يقع في الجزء الجنوبي لبانياس، وأنا آخذ مريضي لإجراء عمليه له في طرطوس ولا أستطيع إقناعه بالذهاب إلى مشفى الجمعية، وأنا شخصيا لا أستطيع نفسيا الذهاب إليه بسبب الخوف (قال أحد أطباء السنة العاملين في المشفى أنه لا يستطيع حماية أحد من المسلحين إذا ظهروا فجأة). من جواب مكتوب للدكتور بديع نجار(المتابع المستقل للأحداث) على أسئلتي بخصوص تطور الأوضاع في بانياس في 10 شباط 2013.

[30] عبارة مكرورة تسمعها كثيراً في الأوساط العلوية.

[31] هناك تطرف يلامس العنصرية عند بعض مناصري الثورة تراه على الأرض في شعارات (إبادة العلويين) وعلى شبكة المعلوماتية، فثمة بوستات جنونية تنظر إلى العلويين (كجنس عاطل). وقد نقلت لي مباشرة إحدى الناشطات العلويات (التي ندرت حياتها للثورة وخسرت عائلتها جراء ذلك) حين كانت تقوم بإعداد ريبورتاج عن نشاط المعارضين المسلحين في منطقة سلمى، في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، إنها كانت تخاطر بحياتها معهم لإعداد تقريرها في نومهم وقومهم ومواجهاتهم مع الجيش النظامي. وذات يوم مرت معهم بجانب جامع في المنطقة وحدث أن تعرض هذا الجامع بعد دقائق من مرورهم بجانبه لقصف مدفعي، فتوجهت الأنظار إليها بتهمة أنها ربما وشت لجيش النظام بمرورهم هناك. تهمة لا تقوم على أي منطق تقني أو سياسي سوى ما يمكن تسميته نزعة العلويفوبيا التي تكرست في جسد الثورة.

ومن جهة أخرى يقول أهالي القرى العلوية المتاخمة لمنطقة سلمى حيث يتواجد المعارضون المسلحون بكثافة، إن هؤلاء المسلحين لو أرادوا إبادة العلويين في هذه القرى أو تهجيرهم لتمكنوا بكل سهولة، غير أنهم لم يأتوا على مثل هذه الأعمال. وقال أحد المزارعين في هذه القرى إنه يذهب إلى أرضه ويعمل وهو تحت أنظار المسلحين وفي

مع استمرار الثورة السورية وانكشاف عجز النظام عن إخمادها، أو حتى عن الحد من توسعها، ومع اضطرار النظام إلى زيادة جرعة العنف واللجوء إلى الأسلحة الثقيلة وقصف المدن وإيصال رسالة دموية رهيبة إلى السوريين مفادها إنه جاهز لدوس كل القيم والاعتبارات في سياق قمع الثورة، وفشله مع ذلك في كبح الثورة رغم حجم الخسائر البشرية وغير البشرية الهائلة، بدأ يتسلل إلى الوعي العلوي العام إزاء هذه الثورة مُدْرَكان متجاوران:

الأول: هو إدراك عجز النظام عن قمع الثورة، وبالتالي الإقرار ضمناً بضرورة قبولها كأمر واقع بصرف النظر عن الرغبات والمواقف. "لا معنى لكل هذا القتال، لا بد من الجلوس معهم لتحديد ما لنا وما لهم" يقول استاذ مدرسة موالي في لغة تشي، إلى جانب الإقرار بالثورة كأمر واقع، بشرخ عميق في الوطنية السورية كما سبق الذكر.

الثاني: هو ظهور شيء من الاستعداد النفسي والذهني لدى العلويين، لفهمها على خلفية استمراريتها وحجم المآسي التي يتكبدها "السنة" في سبيل هذه الاستمرارية. "إنهم يخسرون أبناءهم كما نخسر أبناءنا، إلى متى؟ لا بد من حل يرضي الجميع"، حسب قول عجوز علوي عقب سماعة نشرة إخبارية تنقل أخبار الموت والدمار في أنحاء سوريا. هذا الإدراك يفتح باب السياسة الذي كان قد أغلقه الغرور العسكري من قبل.

استمرارية الثورة إذن وتوسعها وسقوط كل استخفافات منابرالنظام بها، بدءاً من "خلصت" التي روّج لها إعلام النظام السوري منذ الأشهر القليلة الأولى للثورة، وصولاً إلى الحديث عن "فلول الإرهابيين"مروراً بمطالبة الموالين للرئيس السوري بأن الأوان قد آن من أجل "ارتداء البزة العسكري" و"الحسم".. الخ، فرض الثورة على الوعي السوري العام، وعلى الوعي العلوي الذي نتناوله هنا، كواقع لا بد من قبوله وفهمه. تراجع أمل العلويين بالخلاص من هذه "المؤامرة" وتراجع معه حماسهم "للحسم" الذي بدا لهم يوماً بعد يوم أنه ليس في المتناول، وبات سؤال خجول محرج عما يمكن أن تؤول إليه الأمور، يزيد في قلق عقولهم القلقة، وعن مصيرهم على يد ثورة تقول بأكثر من لسان إنهم طائفة النظام وتعدهم بالانتقام. مرة أخرى بات العلويون مرغمين على التفكير بالسياسة ووضع تصورات للتعامل مع الثورة بالقبول المرغم والتفاعل، أو بالانعزال. أما اندماج العلويين الفعلي في الثورة فإنه مستبعد أو بالأصح غير وارد.

من المتاركة إلى النزوح

غيرت حركة النزوح الناجمة عن أعمال القصف والقتل والتفجيرات في الواقع الديموغرافي للساحل. حيث يقدر عدد النازحين إلى اللاذقية حسب معلومات غير رسمية، من الهلال الأحمر السوري بحوالي نصف مليون نازح. يتواجد معظمهم في الأحياء السنية الطابع، ولاسيما في حي الرمل الجنوبي (الرمل الفلسطيني)، وتحول قسم آخرمن النازحين القادرين على تحمل الكلفة المادية، إلى الشاليهات التي تكون فارغة في الشتاء عادة. كما تم استيعاب جزء من النازحين (من حلب) في خيم في المدينة الرياضية في اللاذقية. لجأ قسم صغير من النازحين السنة إلى أحياء علوية الطابع "ليس حباً بالعلويين" كما علقت سيدة علوية من ضاحية "سقوبين" حيث لجأت بعض الأسر السنية النازحة "بل لاعتقادهم أنهم هنا لن يتعرضوا للقصف".غير أن النازحين العلويين لم يتوجهوا مطلقاً إلى أحياء سنية[32].

وقد نظمت الدولة عملية إغاثة هؤلاء وأغدق بعض من يسميهم الناس في الساحل (لصوص الدولة) العطاءَ للنازحين. ربما لتوجيه رسالة مضمونها إن السلطة يمكن أن تكون كريمة مع من لا يهدد استمراريتها حتى لو لم يكن موالياً، حيث لا يخفى على أحد، أن الكتلة الغالبة من النازحين هم من غير الموالين. ومن جهة ثانية، فأن أعمال الإغاثة والدعم، قد قام بها مجموعات من الناشطين المدنيين، الذين كانت رسالتهم مختلفة تماماً، من حيث التأكيد على وحدة الشعب وفصل الجانب الإغاثي عن نظيره السياسي. وقد غلبت النظرة الإنسانية على الجزء الأكبر من العلويين تجاه هؤلاء النازحين، على أن بعض العلويين يعبرون عن ريبة تجاههم وينظرون إليهم على أنهم يتحملون جزءاً من المسؤولية عما وصلت إليه سوريا، بسبب احتضانهم وتأييدهم "للإرهابيين". وفوق هذا، ثمة من يرى إن نزوح السنة من المناطق الساخنة باتجاه الساحل، هي خطة مدركة، تهدف إلى تشكيل سند جاهز لدعم المسلحين، حين سيهاجمون الساحل في وقت قادم. الواقع أن اللوحة الأهلية العامة تقول إن نفوس العلويين في الساحل ضعيفة الاطمئنان تجاه السنة، وأن نظرة السنة إلى العلويين تدهورت مع تدهور نظرتهم إلى النظام.

غير أن الاحتكاك المباشر بين الأهالي يُسقط الكثير من الأوهام والتصورات المسبقة، حين يكتشف المجتمع في المجال العام، إن ما يجمعهم في الواقع أقوى مما يفصلهم في عالم التصنيفات المذهبية-السياسية. ففي لقاء مباشر مع إحدى السيدات الحلبيات التي سكنت مع عائلتها في حي الزراعة، ذو الغالبية العلوية في اللاذقية قالت: "إن الجيران العلويين تعاملوا معنا في البداية بحذر شديد، ولكن مع الوقت اطمأنوا لنا وتغيرت نظرتهم". وتبين من خلال الحديث أن تغير النظرة هذا لم يكن فقط بسبب المعاشرة، بل بسبب عداء هذه السيدة وعائلتها المعلن للمعارضة السورية وللجيش الحر، الذي تسميه هذه السيدة (الجيش الهر) وذلك للتأكيد على اصطفافها السياسي.

الجديد في حالة النزوح التي شهدها الساحل السوري هو النزوح من الريف العلوي إلى المدينة بحثاً عن الأمان، في حركة معاكسة للنزوحات التاريخية التي كانت تطلب الأمان في الجبال. حيث سيطر مسلحو المعارضة على الريف الشمالي الشرقي في اللاذقية، مما اضطر القرويين للنزوح إلى المدينة خوفاً على حياتهم. على أنه لم تسجل أي مجزرة طائفية في هذه المناطق، ولكن هناك قصص عن حوادث تصفيات فردية يغلب فيها البعد السياسي على البعد الطائفي. حوادث كان من شأنها أن تدب الذعر في قلوب الناس وتدفعهم إلى هجرة بيوتهم التاريخية، بما فيها واللجوء عند أبنائهم أو أقاربهم في مدينة اللاذقية[33]. وفي مخيلة هؤلاء جماعات شيطانية غامضة اقتلعتهم في ساعات من بيوتهم وأراضيهم التي عاشوا فيها عقوداً من السنين، تاركين جنى أعمارهم وراءهم.

الواقع المباشر الذي يراه هؤلاء العلويون البسطاء هو: جماعات سنية ذات لغة إسلامية طاغية، تسيطر على قرى علوية وتسكن بعض منازلها، فيما يفر الأهالي لاجئين إلى المدينة. وقد شاهد كاتب هذه السطور عائلات ريفية كاملة، تنزح مع مواشيها من قرى علوية شمالية باتجاه أقارب لهم في قرى أقرب إلى مركز المدينة.كما أُغلقت المدارس في القرى الواقعة على خط التماس بين المعارضة المسلحة وقوات النظام؛ مما شكل دافعاً إضافياً للهجرة من أجل تعليم الأبناء. إنها صورة معكوسة (وإن كانت أقل دموية واتساعا) لما يجري في مناطق أخرى من سورية على يد قوات النظام وأعوانها. وبذلك يغدو للتكاره الطائفي قدمان يسعى بهما.

المدى المجدي لأسلحتهم غير أنه لا يخشاهم لأنه اطمأن بعد هذا الزمن الطويل من "الجيرة" معهم أنهم لا يريدون به شراً.

[32] معلومات مستقاة من لقاء مباشر مع الناشطة العاملة مع الهلال الأحمر السوري أميمة حميدوش.

[33] قابلت عدداً من هؤلاء النازحين وهم غالباً من الكبار في السن، غالبية هؤلاء لا يرون في الأمر سوى البعد الطائفي (إنها مؤامرة على هذا الشعب) يقولون. ومفردة "الشعب" هنا تعني العلويين. ومن يمتلك منهم حساً نقدياً أعلى يقول إن هؤلاء (يقصد النظام) ليسوا أسوأ من هؤلاء (يقصد الثائرين على النظام). على أن في تفاصيل هذه الأحداث وانعكاساتها في نفوس ضحاياها مادة خام لدراسات أصيلة عن أمراض الوطنية السورية.

على خلاف بقية المناطق السورية، يستقبل الساحل السوري الكثير من العائلات العلوية من مختلف مناطق سورية، فهو محل رجوع لعائلات تترك مكان سكنها خارج الساحل حيث يعمل المعيلون، الذين باتوا يخشون على حياتهم، لتعود إلى مناطقها "الأصلية" حاملين معهم مخاوفهم ومروياتهم التي تزيد من مخاوف العلويين ومن غربتهم عن الثورة.

نظرة إلى المستقبل

إن اعتلالاً عميقاً أصاب روابط الثقة بين الجماعات الأهلية في الساحل. العلويون يتناقلون قصصاً عن أشخاص سنة قاموا بقتل وخطف علويين، كانوا يعيشون معهم من سنوات، للدلالة على انعدام الأمانة لدى السنة. أما ما تعرض ويتعرض له السنة فإنه لا يحتاج إلى مرويات متناقلة، كي يعزز تهالك ثقة السنة بالعلويين، الذين هم في نظر السنة (وهذا صحيح عسكرياً وأمنياً ويزداد صحة مع تقدم الثورة حيث تزداد نسبة العلويين في الجيش النظامي، وفي قوات الأمن واللجان الشعبية التي تحولت إلى قوة رسمية باسم جيش الدفاع الوطني) عماد القوة الضاربة لنظام لا يراعي في سبيل دفاعه عن بقائه أي قيمة[34].

إذا كانت الثورة السورية قد قطعت نهائياً مع زمن الخوف والصمت والاستكانة، تحت النظام الأسدي المستبد المكرّس، فإنها تعثرت في القطع مع سيرورته، أي تعثرت في ترميم الوطنية السورية المنهكة، بفعل عقود من الاستبداد الذي كان على طول الخط غاية ذاته وبوصلتها دون اعتبار للمصالح الوطنية الجوهرية. وبقدر ما كان يبدو أن تجاوز حاجز الخوف من النظام الأسدي أمر عسير، تبين أن تجاوز ما صنعه الاستبداد من تفخيخ للرابط الوطني أمر أشد صعوبة.

اليوم يتعرض المجتمع السوري لخطر التفكك من جراء فشل مزدوج: فشل النظام في الاعتراف بضرورة التغيير ودخوله نتيجة لذلك في مواجهة كسر عظم مع الشعب السوري الثائر، وفشل المعارضة في توحيد كلمتها والظهور كبؤرة استقطاب وطني جامع. لا شك أن لكل فشل تفسيره وأسبابه وربما ضروراته، لكننا هنا نتعامل مع النتائج التي هي ما يهم في المحصلة. فَشِلَ النظام في إدراك عمق أزمته وفي تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة طغمة حاكمة، ولكنه نجح (إن كان ثمة مجال لاستخدام هذه الكلمة هنا) في شق المجتمع السوري على أسس طائفية. وهو نجح هنا لأنه فشل هناك، فهذا النجاح هو وجه ثان لذاك الفشل. وعلى طريق هذا الفشل المزدوج سالت دماء كثيرة وتعرض وجدان السوريين للكثير من الرضوض.اليوم صار في سوريا شعبان، لكل شعب قضيته ورموزه وشهداؤه. ولا مخرج من هذا المأزق الذي كان للنظام الدور الأول والأساس في إدخال سوريا فيه، إلا بالتفاوض. والتفاوض يمكن أن ينتهي بتقسيم جغرافي (تقسيم سوريا إلى دولتين) أو في أحسن الأحوال بتقسيم سياسي (توزيع النفوذ السياسي بين الطوائف على الطريقة اللبنانية)، وكلاهما فشل. وكلاهما يكرس التباعد وحتى العدائية بين الجماعات الأهلية في الساحل.

ومن متابعة انعكاسات ما يجري في سوريا على مدى السنتين الماضيتين، يمكن للمرء أن يلاحظ تيارين نفسيين وسط الجماعة العلوية. الأول يتجه صوب نوع من العنصرية تنمّط السنة كجماعة لا عهد لها ولا ميثاق، ولا يمكن لغير السني (ولاسيما العلوي) أن يأمن جانبها. وهذا التيار ينحط في نظرته إلى ما يجري في سوريا إلى حدود فاشية تبرر القتل والدمار على أنه تطهير للبلاد من البيئة الحاضنة للإرهاب والسلفية. والثاني يتجه صوب اعتراف مكسور بأحقية السنة في الحكم بصفتهم الأغلبية الديموغرافية، ويرى أن ما يجري يحمّل العلويين وزراً ثقيلاً لا قِبَل لهم به. وفي الحالتين يسيطر المنظور الطائفي الذي يؤشر مجدداً على تضعضع الوطنية السورية وهو ما يرسم صورة قاتمة لمستقبل سورية.

فيما لو أجري استفتاء بين العلويين في الوقت الراهن على سؤال: هل تفضل تقسيم سوريا على أن يحكم سورية ممثلو الجماعات المعارضة السورية المسلحة؟ ستكون النتيجة، حسب تقدير مبني على العديد من اللقاءات مع مختلف الشرائح العلوية، لصالح التقسيم. ولا يرجع هذا لنقص في الوطنية لدى العلويين، إنما لنقص الثقة في الجهات الساعية إلى إسقاط النظام. يمكن للمرء أن يقبل نظاماً فاسداً ومستبداً يبقيه حياً أكثر من قبوله لنظام آخر يتصور أنه يهدد حياته وأمنه.

وفي الساحل الذي ظل حتى اليوم وإلى حد كبير بمنأى عن المواجهات العسكرية الواسعة وعن التدمير، يُخشى أن تحدث عمليات تطهير فعلية فيما لو أخطأ المعارضون المسلحون وفكروا فينقل الصراع المسلح إليه. وستكون هذه الخطوة فيما لو أقدم عليها مسلحو المعارضة بمثابة تغذية مباشرة للأفكار العنصرية التي تطل برأسها هنا وهناك، والأخطر أنها ستكون إشارة بدء لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ بكل ما يحمله ذلك من تقطيع، قد يصعب ترميمه، لخيوط الوطنية السورية.

خشبة الخلاص التي يمكن أن تنقذ الوطنية السورية هي الصراع السوري القادم ضد التطرف الإسلامي والأفكار السلفية التي غزت سوريا ومكنت لنفسها على أرضها. يمكن أن تكون السلفية الجهادية والفكر التكفيري (الذي يشكل القوة الأساسية في الجهد العسكري للثورة السورية اليوم، والذي سرق الثورة وشوه مضمونها) السبب في التفاف السوريين معاً لمحاربته بما يشكل بؤرة استقطاب وطني قد تنقذ سورية من التقسيم في السلطة السياسية أو على الخارطة. دون أن يكون ثمة ما يضمن نجاح مثل هذه المعركة، ما يعني في هذه الحال، فتح الباب أمام سيناريوهات أفغانية على ما هدد الرئيس السوري أو صومالية على ما حذر المبعوث الأممي الأخضر الابراهيمي.

وعلى كل الأحوال، إذا نجت سوريا من التقسيمين السياسي والجغرافي، وإذا قيّض لها أن تبني نظاماً مدنياً ودولة قوانين مدنية، فإنه يمكن للعلاقات الأهلية أن ترمم ذاتها مع الزمن وأن تحترم التمايزات الطائفية حدودها الثقافية فلا تتعداها إلى ما سواها.

ومهما يكن من أمر، فإن التراكب الحاصل في سوريا بين السياسي والطائفي، لن يكون من السهل تجاوزه في فترة قصيرة.

---

[34] تشكل في سياق المجهود العسكري الذي يقوم به النظام لقمع الثورة جماعات مسلحة تحت إشراف غير رسمي من النظام سميت "اللجان الشعبية" وقد جرى تبنيها رسمياً فيما بعد في إطار عسكري جديد سُمي "جيش الدفاع الوطني" الذي يغلب عليه العلويون بصورة شبه تامة في الساحل.

دروز إقليم حوران السوري: مجد الماضي وسلبية حاضر

خلدون النبواني

مقدمة

يشكل الإقليم الجنوبي من سوريا "إقليم حوران"، والذي يُحصر جغرافيا في جل المنطقة الممتدة جنوب مدينة دمشق وحتى الحدود الأردنية، وينقسم بالتساوي بين كتلة جبلية شرقية "جبل العرب" تقطنه غالبية سكانية من الطائفة الدرزية تشكل مدينة السويداء مركزا له، وسهل غربي "سهل حوران" تقطنه غالبية سكانية سنية، تشكل مدينة درعا مركزا له. يشكل هذا الإقليم تعقيدا سياسيا /اجتماعيا خاصا في سوريا، لكونه يتأسس على عدد من الخصائص:

- التعقيد الاجتماعي، النابع من كون الجماعة الدرزية، هي الجماعة الطائفية السورية الوحيدة التي لها امتداد في باقي دول الجوار السوري، لبنان إسرائيل والأردن، وثمة علاقة وتواصل سياسي واجتماعي معقد بين الدروز في هذه الدول والدروز السوريين. كما أن الدروز في هذه الدول تاريخيا، كانوا يشكلون كتلة بشرية متواصلة ومتضامنة، حيث كان لهم تاريخ الهيمنة السياسية على منطقتهم الجغرافية المعقدة، المحصورة في الحدود المتشابكة لهذه الدول الأربع.

- التعقيد السياسي، المؤسس على كون أن السنة في سهل حوران، أي سكان مدينة درعا وريفها الخصب، كانوا يشكلون ببناهم العشائرية، السند الايدلوجي لحزب النظام السياسي الحاكم للبلاد منذ نصف قرن. فسكان درعا وريفها، منخرطون ومسيطرون إلى حد كبير على قيادات حزب البعث الحاكم. لكن بالمقابل، فأن الدروز، يشكلون السند المركزي لعقيدة النظام السوري، وبالذات منه بعيد سيطرة عائلة الاسد "العلوية" على الحكم، يشكلون سندا لعقيدتهم السياسية المركزية لحكم سوريا، والقائم على تحالف سياسي غير معلن، للأقليات المذهبية السورية، العلويين والدروز والمسيحيين...الخ، مقابل الاغلبية المسلمة. حيث تعتبر الاقلية المذهبية الدرزية، هي الأكبر حجما، بعد الأقلية العلوية، فهم يشكلون حوالي 5 % من سكان سوريا. ضمن هذا التوازن والحضور في ركني النظام السياسي، الحزب الحاكم وعقيدة العائلة المسيطرة، يتشكل التوازن غير المريح للجماعتين السوريتين في هذا الإقليم.

- التعقيد الجغرافي، فهذا الإقليم الجنوبي، يعتبر الخزان البشري والاقتصادي واللوجستي لمدينة دمشق، المعزولة تماما عن باقي أطرافها، بسبب الكتل الجبلية والصحراوية المحيطة بها من تلك الجهات. كما أن هذا الإقليم، يعتبر الفاصل الوحيد بين الحدود السورية الإسرائيلية القلقة وعاصمة الكيان السوري. وهذان المدخلان، يشكلان تعقيدا لطبيعة هذه المنطقة المدروسة.

الأسئلة

- ما هو التاريخ الاجتماعي والسياسي للدروز السوريين، منذ العهود التقليدية لهذه المنطقة الجغرافية؟
- كيف انخرط الدروز السوريون في الكيان السوري الحديث، في عشرينات القرن المنصرم، وما تأثير ذلك على جملة علاقاتهم التاريخية القلقة مع جيرانهم السنة في هذا الإقليم؟
- ما تأثير تحولات الحياة السياسية السورية، في خمسينات وستينات القرن المنصرم على الجماعة الدرزية السورية، وكيف كان تأثير ذلك على عموم علاقات الإقليم الجنوبي من سوريا ؟
- كيف استطاعت عائلة آل الأسد، التي حكمت سوريا منذ 1970 ضبط المجتمع والنخب الثقافية والاجتماعية والسياسية الدرزية، وكيف استطاعت فرض عقدها السياسي على هذه الجماعة السورية؟
- ما هو واقع ومعطيات الثورة السورية الراهنة في هذا الإقليم الجنوبي من البلاد؟
- هل ثمة فرص ومناخات للجماعة الدرزية السورية، خارج وبالتباين مع مجموع السوريين؟

المنهج

تتقصد الورقة المنهج التوصيفي التحليلي، فيرصد أشكال وأسباب ومناخات التحولات الجوهرية في المخيلات والعلاقات بين هاتين الجماعتين. حيث ستبدأ الورقة بتحديد الشكل التقليدي للدروز السوريين، سياسيا ومجتمعيا. ومن ثم سيحاول رصد انعكاسات التحولات السياسية الحديثة في سوريا على تلك التوازنات والعلاقات والمخيلات المتبادلة بينهما، معتمدة على حضور الباحث المديد في بيئة البحث هذه.

تواريخ

1918: تكوين سوريا وانفصامها عن الامبراطورية العثمانية، بثورة سياسية شهيرة، كان من قياديها الوجيه الدرزي سلطان باشا الأطرش.

1920: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي.

1925: اندلاع ثورة سوريا مسلحة مناهضة للاستعمار الفرنسي وقتئذ، حيث انطلقت الثورة من منطقة "جبل العرب" وبقيادة الوجيه الدرزي الشهير سلطان باشا الأطرش.

1946: استقلال سوريا عن الانتداب الفرنسي.

1946-1963: تواتر الحياة السياسية السورية بين أشكال وفترات من الديمقراطية البرجوازية، وعدد من الانقلابات العسكرية.

1963: انقلاب عسكري من قبل ضباط من الجيش السوري ينتمون لحزب البعث، كان من بينهم ضابط درزي شهير، هو سليم الحاطوم.

1966: انقلاب داخلي لضباط بعثيين "علويين" على زملائهم الانقلابين، وكان من بين الضباط العلويين الرئيس المستقبلي لسوريا، حافظ الأسد، وكان من بين الضباط الذين تم تصفيتهم هو الضابط الدرزي سليم الحاطوم.

1970: انقلاب حافظ الأسد على زملائه الضباط العلويين، والاستفراد بالسلطة السياسية في البلاد.

1977: اغتيال الشخصية السياسية الدرزية الشهيرة كمال جنبلاط، واتهام واسع النطاق لنظام حافظ الأسد بالوقوف وراء ذلك الاغتيال.

1979-1982: الصدام المسلح بين الجيش والقوى الأمنية النظامية، والأجنحة الإسلامية المسلحة التابعة لتيار حركة

"الإخوان المسلمين" السنية المحافظة، حيث تسمى تلك الصدامات اصطلاحا ب"أحداث الثمانينات".

2000: موت الرئيس حافظ الأسد، وتقليد نجله "بشار الأسد" رئاسة البلاد.

15-3-2011: اندلاع ثورة شعبية مناهضة لحكم آل الأسد في عموم البلاد.

الجغرافية الاجتماعية لجنوب سوريا: التاريخ العميق

تشكل كتابات الصحفي محمد رفعت خليل الحوراني[1]، وهو صحفيّ من أبناء حوران كان موظفاً لدى الإدارة العثمانية، وقد نشر كتاباته التأريخية والوصفية للواء حوران جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وانتماءاتهم وأصولهم وأماكن سكنهم، وما يجمعهم وما يميزهم وذلك على صفحات جريدة المقتبس التي أسّسها المُفكّر والمُصلح السوري محمد كرد عليّ، تشكل كتاباته تلك، أهم مرجع معرفي عن البيئة المجتمعية والسياسية لمناطق الجنوب السوري، طوال الفترة التي سبقت تأسيس الكيان السوري 1918. يقترح الحوراني في أحد كتاباته في الصحيفة المذكورة، تقسيماً اجتماعياً طريفاً، ولكنه لا يخلو من الدلالة فهو يُصنّف أهالي حوران في أربعة أقسام وذلك بحسب العادات والأخلاق: "الأول الحوارنة والثاني الدروز والثالث العربان الرحالة والرابع الجراكسة والتركمان"[2].

ثم يتحدث خليل رفعت الحوراني عن أصول سكان لواء حوران من مسيحيين ودروز وسُنّةحضراً وبدواً والمناطق التي جاؤوا منها، مؤكداً أن قسماً من الحوارنة قد جاء "من منطقتي الحجاز ونجد السعوديتين، وقليل منهم من العراق [..]، وقسم منهم من أهله القدماء، وقسم منهم بقوا فيها عندما حضر إبراهيم باشا المصري في جنده، فوطنوها، فيسمونهم "المصاروة"، وقسم منها أتوا من بلاد عكا ومن البقاع [..]، ومنهم من أتاها من نابلس والقدس فسكنوا فيها فأكثرهم من قرى عجلون، ومنهم من أتاها من النبك وإقليم طبريا والمرج فسكنها، فأكثرهم في قرى القنيطرة، وقسم عظيم منهم كانوا بدوا فتحضروا. كل أهالي حوران أعني الحوارنة والدروز وأهل قرى عجلون وأهل قرى القنيطرة من العنصر العربي، لا يعرفون سوى اللسان العربي خلا الجراكسة [الشركس] والتركمان من بعض قرى القنيطرة"[3].

بالنسبة للمسيحيّين في تلك الحقبة يذكر الحوراني ما يلي: "أما المسيحيون في حوران فهم قليلو العدد جداً، لايبلغون ثلاثة من المائة، وعاداتهم وأخلاقهم ولباسهم ومسكنهم وغذاؤهم ولسانهم مثل باقي الحوارنـة، لا فرق بينهم أبداً في هذه الصفات، ومع قلة عددهم فالحوارنة [يقصد بهم المسلمون السُّنة من أهل حوران] تحترمهم وتحترم حقوقهم وتساويهم بحقوقها، وينظر إليهم بعين الصدق والمحبة وبيد الرؤساء سياسة أهل القرى كيف شاءوا، ولهم امتياز على أهل القرى لتعيينهم في عضوية مجالس الإدارة ولجان المحاكم الأخرى، وانتخاب أعضاء نواب مجلس الأمة كما هو ثابت منذ خمسين سنة بالقيود الرسمية، تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وقد نالوا هذا الامتياز من رجال الحكومة السابقة"[4].

رغم كل ما يمكن أن يُثار حول موضوعيّة هذا الكلام لشخصٍ ينتمي إلى الحوارنة وموظف مُخلِص للحكومة العثمانية[5]، إلا أن ما قاله لا يختلف فعلياً مع التاريخ الرسمي وغير الرسمي المكتوب أو الموروث والذي يؤكد حالة تعايش سلمي واندماج شبه كامل للأقلية المسيحية في الوسط الاجتماعي والجغرافي في إقليم حوران، سواء في الثقافة المجتمعية أو الملبس أو المسكن أو الغذاء الخ، بل ولعل المسيحيين قد حازوا شيئاً من التعاطف الخاص لكونهم أقليّة في دولة إسلاميّة، خلال حقب مختلفة من تاريخ تلك المنطقة من الامبراطورية العثمانية.

ثم ترد دلاله هامّة، وإن كانت غير مُباشرة، في مقالات الحوراني، عن الدروز تُشير إلى شيء من الانغلاق على الذات والتعامل كما لو كانوا يُمثّلون هوية مُستقلة بذاتها بل وربما غير راغبة بالاندماج مع الآخر ومتحصنة ومكتفية بنفسها، بما يتفق مع تفسير "غوديل" عن سكان الجبال.

يردُ نص الحوراني على النحو الآتي أثناء حديثه عن سمات الحوارنة فيقول: " يطلق هذا الاسم [الحوارنة] على كل من لبس العقال والكوفية، وسكن قرى حوران وعجلون وقرى القنيطرة، إن كان بدوياً تحضر، أو كان من أي إقليم فاستوطن بها، خلا الدروز، فإنهم لا يسمون بهذا الاسم، لأنهم لا يسكنون، ولا يقيمون إلا في القرى الدرزية مجتمعين بعضهم إلى بعض"[6].

لعل موقف الحوراني هنا غير شخصي أو فرديّ تماماً، بقدر ما يعكس نظرة الحوارنة السُّنة تجاه الدروز، فهذه النظرة تختلط الاعتراف بهم وباختلافهم، وبنفس الوقت تشي بحساسية تجاه انغلاقهم حول أنفسهم، في دائرة تكاد تكون مُحكمة الأغلاق.

يُعتقد هنا، أن الفرق بين مسيحيي ودروز حوران كما يُستشف من كلام الحوراني يتمثلُ في أنه وبرغم كونهما أقليتين في المحيط الاسلاميّ العثماني آنذاك، إلا أن المسيحيين أقل انغلاقاً من الدروز وتفاعلاً مع غيرهم فهم قد يتواجدون في نفس قُرى السُّنة وفي نفس قُرى الدروز، دون أن يسعوا بالضرورة إلى إقامة مجتمعات خاصة بهم، كما كان يفعل الدروز تقليديا. يعود ذلك لسببين متراكبين، تاريخيّ ودينيّ.

فمسيحيو المشرق وجدوا قُدرة على التأقلم مع الإسلام المجتمعي، الذي فرض نفسه ووجوده على بقية المعتقدات والأديان في منطقة المشرق العربي، ووجدوا أنه يمكن لهم أن يتعايشوا، وربما اضطروا إلى ذلك مع هذا المكوّن الجديد الذي يقوم إلى حدٍّ ما بالتسامح مع أهل الكتاب "المسيحيين واليهود، حسب المعتقدات الإسلامية، يجب أن يتعاش المسلمين معهم، بخلاف الأديان الأخرى غير الإبراهيمية، التي تنبذها الأدبيات الإسلامية"، فعاشوا معهم وبجانبهم ولم يكونوا قلقين بشأن القضاء على ديانتهم، فهم معترف بهم منذ زمن الرسول الإسلامي الأول.

كما أن الديانة المسيحية مُنتشرة في كافة مناطق "السيطرة الإسلامية" ولا يهدده خطر الأقليات الإسلامية غير المعترف بها إسلامياً، بل يُنظر إليها من قبل الإسلام السُّنة غالباً على أنها انحرافات عن "الإسلام الصحيح" وهي تخاف هذا الإسلام "السني" لما تشكله تلك المجموعات المسلمة غير السنية، من نسب سكانية صغيرة، يمكن إمحاء هويتها الدينية والاجتماعية، ضمن هذا الكل الإسلامي السُّني، فتزداد تصلباً على نواتها وتصبح حساسة تجاه الآخر السُّني وقلقة منه[7]. هكذا كونت هذا الأقليات

---

[1] لقد تم جمع وتحقيق وإعداد مقالات الحوراني المنشورة في مجلة المُقتبس على يد الدكتور فندي أبو فخر في كتاب اسماه "خليل رفعت الحوراني، تاريخ حوران ودعوته النهضوية في أرياف بلاد الشام"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

[2] المرجع نفسه، ص. 64.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص, 91 - 92.

[5] كان الحوراني مُتعاطفاً مع توجه الاتحاديين الأتراك الإصلاحيين، في الحقب الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية، رُغم أنهم قد انقلبوا عليه وسجنوه ونقلوه إلى تركيا...

[6] "خليل رفعت الحوراني، تاريخ حوران ودعوته النهضوية في أرياف بلاد الشام"، المعطيات نفسها، ص. 64.

[7] قد لا ينطبق هذا الكلام على مسيحييّ لبنان بعد الاستقلال عن العثمانيين ووقوع سوريا ولبنان تحت نير الاستعمار الفرنسي الذي

المذهبية تجمُعات خاصة بها (غالباً في الجبال) وحددت هويتها كمذاهب إسلاميّة مُختلفة ومتميزة عن الإسلام السُّني. لا شك أن الرغبة في التمايز والحفاظ على شيء من التراث المنقول الذي جاء به الدروز معهم إلى جبل العرب، يظهر أيضاً في الزي الشعبيّ والعادات الاجتماعية، وفي الأحوال المدنية كشؤون الزواج والطلاق والإرث الخ.

يذكرالحوراني أن "قرى جبل حوران ١٠٨ قرية، كل سكانها دروز، إلا بعض القرى ففيها قليل من المسيحيين والمسلمين وحدود هذا الجبل شرقا البادية، وغربا قرى الحوارنة [...] وكلهم مسلمون، شمالا الصفاه واللجاه وجنوبا البادية. يقوم دروز قرى حوران على الزراعة، وقليل منهم في هذه السنين من يتعاطى التجارة لأهل السويداء.[...] ، ومن عادتهم عدم تعدد الزوجات، لباسهم [يقصد الرجال] مثل لباس الحوارنة فقط، وعامتهم يلبسون السراويل، أما الذين يلبسون منهم العقال على رؤوسهم فهم جهال، فمن شهد بصحة دينه يلبس العمامة على رأسه ولباس حريمهم مثل لباس الحوارنة، ولكنهن يلبسن السراويل، ويدعن أعناقهن وبين نهودهن مكشوفة، ويرمين على رؤوسهن شاشية بيضاء ويكحلن عيونهن الواسعة، فيرين بذلك حسنهن الطبيعي[...] معيشتهم أرقى من معيشة الحوارنة في المأكل ونساؤهم نظيفات أحسن من نساء الحوارنة ولا يورثون الحرمة [المرأة] من الدور والأرض ما دامت لها قرابة عصبية، وقل أن يسكن إخوان في دار واحدة"[8].

لا يقتصر هذا الانغلاق على الطائفة أو المذهب، على الدروز في حوران، وإنما على التركمان والشركس، وهما أقليتان إثنيتان في ذلك "المحيط العربيّ". فرغم أن الحكم العثماني لبلدان المشرق "العربي" كان قائماً على أساس دينيّ-إسلامي، وهو لم يكن صاحب مشروع قوميّ يقوم على فكرة "العروبة" كما سيحصل لاحقاً مع تأسيس الكيان السوري الحديث 1918، إلا أن التمركز على الهوية الإثنيّة، كان موجوداً وحاضراً بشكلٍ ما في لواء حوران. يصف الحوراني الشركس بهذا الانغلاق بقوله: "الجراكسة (في القنيطرة) يفقهون أمور دينهم، ولكنهم متعصبون لقوميتهم، فهم لا يتزوجون من الأهالي ولا يزوجونهم ولا يزوجون إلا الموظفين"[9].

بالإضافة إلى التقسيم الطائفيّ والديني والإثني والثقافي والاقتصادي لسُكان حوران، في نهاية مرحلة الحكم العثماني، فثمة تصنيف قائم على التمييز بين سُكان القرى والأرياف وبين البدو الرُّحَّل. في إشارة إلى هذا التمييز المدنيّ يقول الحوراني أن البدو الرحل عربان بيوت الشَعر في درعا وبصر الحرير وأقضية جبل حوران، يتوزعون في قسمين رئيسيين وفقاً للتقسيم الإداري العُثماني المُتّبع آنذاك: 1- عرب البادية، 2- رُعاة أبقار وماعز الحوارنة والدروز.

يُعلّق الدكتور فندي أبو فخر على وصف الحوراني للدروز بالأشقياء بقوله: "تستخدم السلطات الحاكمة [السُّلطات العثمانية هنا] ومفكروها ومؤرخوها تعابير أشقياء، عصاة، الصعاليك، الزعر في وصف من يتحداها أو يثور على تلك السلطات أو من لا يخضع لهيمنتها ولعل الحوراني هنا لا يخرج عن هذا السياق الفكري إلا قليلا، فيكرر مثل هذه التعبير"[10]. لا شك أن الدروز قد يجدون في عقيدتهم[11] ما يساعدهم على تجنب الاصطدام المباشر مع السُّلطات السياسيّة الحاكمة أو الدينيّة المُهيمنة مما يضمن لهم وبوعي براغماتي عدم تعريض هويتهم كأقلية صغيرة لخطر التفكك أو الاندثار، لكن هذا المبدأ "السلميّ" أو الحياديّ السلبيّ في مواجهة القوّة السياسيّة الحاكمة، قد تم اختراقه دائماً من قبل الدروز أنفسهم.

يمكن ارجاع التشكل الجغرافي-الاجتماعي الراهن في اقليم حوران السوري، حيث يشغل الدروز "الجبل" ويشغل العرب السنة "السهل" من هذا الإقليم، يمكن ردها إلى أشكال الصدام المتلاحقة بين هاتين الجماعتين "السياسيتين" "المذهبيتين" والذي بدأ بصراع الأمير اللبناني الدرزيّ علم الدين، مع البدوالحوارنة "السهليين" في قرية "نجران"، حيث تجمعوا عليه وهاجموه في قصره، ولكن هذا الأمير كان مستعدا لكل طارئ قد يحدث له، فتمكن من التخلص منهم. وتغلب عليهم ومن ذاك ابتدأت قوة الدروز شيئاً فشيئاً وصاروا يزحفون على البدو في الكثير من البقاع السورية، ويستردون اراضيهم الخصبة منهم"[12].

بعد فترة قصيرة من حادثة هجوم البدو يولي الأمير علم الدين إلى لبنان وكيله الحمدان على تلك البقعة الصغيرة من الارض، التي كانت مؤلفة من خمسة قرى فقط قبل أن يقفل راجعاً إلى لُبنان. في عهد الحمدان ستتجلى الإقطاعية والظلم الاجتماعي بأبشع صوره وسيعمد الحمدان إلى ثلاثة أمور لتوطيد حكمه، وإقامة قبيلة درزية في حوران. "الأمر الأول ـ اباحة اموال الجوار وارزاقهم للدروز، سواء كانوا من العربان أم من سكان حوران. الأمر الثاني ـ تأمين معيشتهم واعطائهم اراضي واسعة للزراعة، مع تقديم بيوت سكان تلك البلاد لهم. الأمر الثالث - ايجاد الزعامة الروحية لها أكبر تأثيرا في نفوس الدروز واحترامها"[13].

حيث يستعرض لنا الكُتيّب أهم "حروب الدروز ووقائعهم في فترة زعامة آل حمدان للجبل على النحو التالي:

" في سنة 1808 ميلاديّة اشتبكوا في حرب مع الوهابيين، فكانت حرباً هائلة انتهت بانتصار الدروز وفي سنة 1829 دخل ابراهيم باشا المصري ظافرا الى سوريا ـ وفي سنة 1835 اشتبكوا في حرب مع جيش ابراهيم باشا ـ وفي سنة 1840 اشتبكوا في حرب أيضاً مع عشيرة ابن سمير ـ وفي سنة 1851 اشتبكوا في حرب مع الجيش العثماني في ازرع وتسمى موقعة (ساري عسكر). سنة 1857 اشتبكوا في حرب مع الحوارنة وفي سنة 1860 ميلاديّة اشتبك بعض سكان الجبل في حوادث متفرقة في جبل لبنان ـ وفي سنة 1861 قامت حوران على الجبل والجبل على حوران. وكانت جبهة الحرب- بصر الحرير وسبب هذه الحرب عرس

حرص على التجزئة الطائفة والعرقية مُعلياً من شأن المسيحيين وجاعلاً من الطائفية مجموعة من الهويات القاتلة للأسف لا تزال تُقطّع لبنان أوصالاً وتهدد بحرب طائفية ممكنة دائماً في ذاك البلد.

[8] "خليل رفعت الحوراني، تاريخ حوران ودعوته النهضوية في أرياف بلاد الشام"، المعطيات نفسها، ص. 89.

[9] "خليل رفعت الحوراني، تاريخ حوران ودعوته النهضوية في أرياف بلاد الشام"، المعطيات نفسها، ص. 91.

[10] المرجع نفسه، ص. 72.

[11] من الصحيح أن معتقدات الدروز الدينية تقوم على أساس أنطولوجيّ أساسه الثبات والوحدة في عدد سكان العالم فوفق معتقداتهم هذا العدد ثابت منذ تكونت البشرية وهو لا يزيد ولا ينقص وأن عدد من يموت يساوي عدد من يولد فالأرواح ثابتة لا تنقص ولا تزيد بل تفنى الأجساد وتنتقل الأرواح. كما وتنص المعتقدات الدرزية على أن أتباع المذهب الدرزي هم الأكثر عدداً عبر الأرض ولكنهم متخفّون لا يُظهرون انتماءهم المُباشر إلى حين اللحظة الموعودة. كل هذا صحيح ووارد في كتاباتهم، ولكنه لا ينفي قراءة أعمق تقوم على تفكيك مقولة مراعاة السُّلطة القائمة ومسايرتها الواردة في كُتبهم أيضاً مما يعكس وعيّاً سياسيّاً براغماتيّاً بحقيقة كونهم أقليّة تتجنب الدخول في حرب مع السُّلطة الحاكمة الأقوى والأكثرية المهيمنة مما قد يهدد مصير هذه الطائفة الصغيرة وجوديّاً. لا شك أن هذه العقيدة المُسايرة والمُساندة للسُلطة الحاكمة في العلن والرافضة لها غالباً في السّر قد تتحولّ إلى نوعٍ من التبرير الشرعي لمساندة من يُحكم وعدم الثورة عليه، بل ولإدانة مثل هكذا محاولات لكن يظلّ هذا حصراً على شيوخ الدين المحافظين غالباً.

[12] ثورة الدروز وحوادث سوريا، اسم المؤلف غير معروف مع الإشارة إلى أن الكُتيّب طبع على نفقة الكاتب محمود كامل فريد، مطبعة التقدم، مصر، القاهرة، 1925، ص. 16.

[13] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فنيدي المشهور[14]. وهذه آخر حروب جرت في عهد بني الحمدان"[15].

استطاع آل الأطرش ما بين 1853 و 1857 انتزاع زعامة دروز الجبل من يد آل حمدان، الذين اشتهروا بظلمهم للفلاحين، ولكن آل الأطرش لم يكونوا بأفضل من آل حمدان في تعاملهم وطمعهم وتسخيرهم للعامة، وسلب مقدراتهم مما أدى إلى تململ فلاحيّ الجبل من الدروز وتوحيد صفوفهم والتمرُّد على آل الأطرش فيما سيُعرف ب"انتفاضة العاميّة" على الطرشان. لعل هذا الحدث الذي لا يتم التطرق إليه كثيراً ويكاد لا يُذكر (كما لو كان هناك إرادة في نسيانه)[16] هو وبكل معنى الكلمة ثورة من ثورات المُستضعَفين المُهمّشين ضد سُلطة "السيّد المُستغِل" والإقطاعيّ الظالم. في ثورة العامية ضد اقطاعي "آل الأطرش" يتواجه الدروز بين بعضهم البعض، ثم يشتبكون في معارك حامية مع جنود السلطنة العثمانية، الذين لم يتحملوا قيام ثورة شعبية يمكن لها أن تمتد إلى بقية المناطق، فقادوا حملة لإخضاع الجبل وإعادة سيطرة ممثليهم من "آل الأطرش" ولكنهم اضطروا نتيجة صمود الفلاحين إلى التفاوض معهم وقبول مشايخ آل الأطرش بتقديم تنازلات مهمة حققتها الانتفاضة الشعبيّة الفلاحية. سيتم التصالح الدرزي-الدرزي بعد انخراط شبلي الأطرش في صفوف البسطاء، وانحيازه إليهم. والذي سيقوم كذلك بإصلاح ذات البين بين الدروز و"الحوارنة" بعد حرب الحراك. ولكن السُلطات العثمانية ستقوم بنفي زعماء الجبل، ومن بينهم شبلي الأطرش، وليشتبكوا بعدها مع الدروز في ستة مواقع مهمة بين عامي 1894 و 1895 ثم لينتصر الدروز عام 1896 على الدولة العثمانية في معركة عرمان.لتستقر بعدها الأمور نسبياً حتى عام 1890 حيث ستنشب ثورة جديدة ضد السُلطات العثمانية بحيث ستضطر هذه الأخيرة إلى الاستجابة لمطالب ثوار الجبل في إعادة زعمائه المنفيين. في عام 1904 يتوفى شبلي الأطرش ويتولى الزعامة بدلاً عنه شقيقه يحيى الأطرش، حيث تقع في عهده موقعة بين الدروز وعرب الضمير وذلك عام 1906، ثم محاصرة قلعة بصرى "اسكي شام" عام 1909 والتي على إثرها يقوم سامي باشا الفاروقي بالقبض على معظم زعماء الجبل، ويحكم على الكثير منهم بالإعدام وكان من بين المعدومين ذوقان الأطرش، والد سلطان قائد الثورة السورية ضد الاستعمار الفرنسيّ.

ستقع الحرب العالمية الأولى بعد ذلك عام 1914 والتي سُتطلعنا بشاهدٍ يؤكد أنه، ورغم انعزال الدروز وانغلاقهم على هويتهم الطائفيّة، إلا أن دروز حوران بالعموم يعتبرون أنفسهم جزء من فسيفساء بلاد الشام، ويتحدون مع غيرهم من الطوائف في مواجهة الاستعمارات الخارجية كما حصل إبان الاحتلالين العثمانيّ والفرنسيّ. نقرأ في كتيب "ثورة الدروز وحوادث سوريا" ما يلي: "ولما اشتدت أزمة الحرب العالمية الكبرى [الاولى] وأرهق أبناء سوريا ولبنان وفلسطين عسفاً وخسفاً وجورا وبلغت المجاعة اقصاها من الكثيرين ـ فتحت حوران عامة ـ وجبل الدروز خاصة ابواب منازلها للاجئين من الطوائف كافة فمرّت سنوات الحرب والجبل قائم بالواجب الإنساني ولم يكتفوا بهذا العمل الإنسانيّ العظيم، بل أقفلوا ابواب اهراء الحفظة في وجه جمال باشا والدولة العثمانية، ورصدوا كل ما تضمّه من الحبوب وهو الكثير للاجئين وطلاب ابتياعه من أبناء سوريا. ولولا وجود المخزون منه في أهرائهم [مخازنهم] لفعلت المجاعة سنة 1916 في دمشق فعلها في البلاد الأُخرى.

والجبل في اثناء الحرب العامة انقسم الى قسمين قسم بجانب الدولة العلية، بزعامة الامير سليم الاطرش وقسم بجانب الحلفاء بزعامة سلطان باشا الاطرش. والقسم الأخير هو من رفع علم الثورة في بادية الشام ودخل دمشق فاتحا 1918"[17].

الدروز - السنة:
تحولات الدولة السورية الحديثة

تأسيسا على اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي على اثرها تكونت كافة الكيانات السياسية الراهنة في شرق المتوسط، فأن إقليم حوران "الجغرافي التاريخي" تجزأ ما بين فرنسا، التي احتلت منطقة سهل حوران وجبله، بينما وضعت بريطانيا يدها على امتداد حوران في ما يعرف اليوم بمملكة الأردن الهاشميّة. ونحن هنا أمام حلقة جديدة من مسلسل صراع التاريخ مع الجغرافيا.

حسب تلك الاتفاقية، فأن البيئة الجغرافية التاريخية للطائفة الدرزية، انقسمت تماما بين الدول الأربع الحديثة التكوين، لبنان فلسطين الأردن وسوريا. حيث كان الدروز السوريون وقتها، يتمركزون في "(128 قرية) عاصمتها السويداء [...] ومجموع عدد سكان الدويلة 52064 منهم (44344 من الدروز) و(4654 من المسيحيين) و(725 من المسلمين)"[18]. في حين يذكر مرجع آخر كُتب في نفس الفترة وهو كتاب "حوران الداميّة" الصادر عام 1926 للرّحالة حنّا أبي راشد، الذي قام بما يُشبه بمهمة "عالِم الأنثربولوجيا"[19] وذلك بكتابته عن مجتمع الدروز الذين عاش بينهم واختلط معهم أن عدد سكان حوران في تلك الفترة هو بشكل تقريبي (وذلك لغياب الإحصائيات والبيانات الدقيقة): "لا يضُم أكثر من نحو 34 ألف نسمة. منهم نحو "29000" مسلمون. ونحو "5000" مسيحيون. ويبلغ عدد الغرباء ـ قبل الثورة ـ نحواً من "3000" وهذا التعداد مأخوذ من مشائخ ومخاتير حوران..."[20].

---

[14] ورد الاسم خطأً في الكُتيب فالحدث معروف باسم "عرس فهيدة" وليس فنيدي كما ورد. ربما تختزل هذه الحادثة الكثير من فكرة الكرامة والعرض والفخر والنسب التي قلنا عنها أنها متضخمة وشديدة الحساسية عند سكان الجبال نتيجة انغلاقهم، يُضاف إلى ذلك فكرة الحفاظ على العقيدة التي لا يُسمح بمن ولد فيها أن يتزوج من غيرها ولا يُسمح لمن خارجها أن يتزوج بمن ولد فيها وبخاصة من ولدت درزية. يعكس "عرس فهيدة" أيضاً تمرد سكان الجبل على سُلطة الحكم العثماني والصعوبة الكبرى التي وجدها في إخضاعهم والمقاومة المستميتة لأبنائها كما يعكس نمط الحساسية مع الجيران "الحوارنة"...

[15] ثورة الدروز وحوادث سوريا، المعطيات نفسها، ص. 17.

[16] أعتقد أن السبب في ذلك يكمن في محاولة آل الأطرش محو هذا الحدث من الذاكرة الشعبية والتركيز على أمجادهم العائلية في الثورة السورية الكبرى. بعد هزيمتهم أمام الفلاحين يستعيد آل الأطرش رمزيّاً زعامتهم أولاً بالاستعانة بالحكومة العثمانية للانتقام من الفلاحين الذين خسروا المعركة ضدهم وثانياً بفضل السمعة التي جلبها لهم سلطان الأطرش الذي قاد الثورة السورية ضد الاستعمار الفرنسي وثالثاً استفادة بعض المتسلقين من آل الأطرش لاسم سُلطان وشغل مناصب ووجاهات واستخدامهم من قبل نظام الأسد كواجهة سياسيّة شكلية للسويداء دون أن يمتلكوا أخلاق سُلطان وشجاعته ووطنيته. لا يزال معظم آل الأطرش في السويداء إلى اليوم يتوهمون زعامتهم وتفوقهم على الآخرين من الدروز الذين يعاملونهم كفلاحين قدامى في إقطاعياتهم...

[17] ثورة الدروز وحوادث سوريا، المعطيات نفسها، ص. 21.

[18] المرجع نفسه/ ص، 3- 4- 5. ، يشير الكُتيِّب إلى أن "هذا التعداد مأخوذ من السجلات الرسمية المؤرخة في 1925 قبل الثورة." انظر الهامش، ص، 5.

[19] نضع صفة "عالم الأنثربولوجيا" هنا بين ضفرين لأنها لا تنطبق تماماً على حنّا أبي راشد وبخاصة في كتابيه "حوران الدامية" و"جبل الدروز ـ سلطان باشا الأطرش". إن أبي راشد الذي قام بما يقوم به غالباً علماء الأنثربولوجيا، في التعرف على الشعوب عبر العيش بين أهلها ومحاولة كشف أسرارها ومعتقداتها وطقوسها، إلا أن كتاباته غير علميّة أبداً وتكاد تخلو من الموضوعية، فيغلب عليها التضخيم والتفخيم والبلاغة اللفظية مما يتطلب من القارئ أن يعيد التدقيق فيها وتنخيل كل ما هو ذاتيّ وبلاغيّ ليكتشف شيئاً من الكتابة التاريخية في هذين المرجعين، الذين يظلان مهمين رغم أسلوبهما غير العلمي فهما كُتبا في قلب الأحداث الأكثر أهمية في جبل العرب قُبيل الثورة على المُستعمر الفرنسي وخلالها.

[20] حنّا أبي راشد، حوران الداميّة، الطبعة الأولى 1926، القاهرة، مكتبة زيدان العمومية، ص. 37.

أولى علامات وأشكال التكون السياسي الحديث للطائفة الدرزية، ضمن عالم الكيانات العربية المشرقية، والتي كانت لها دور بالغ في تحديد كل ونمط علاقتهم مع أبناء الطائفة السنية "الأغلبية" في الكيان السوري الحديث، أولى تلك العلامات، كانت بقيادة أبناء الطائفة الدرزية للثورة السوريّة الكبرى ضد الاحتلال الفرنسيّ. بدأت الحادثة الشهيرة، حينما قامت السُلطات الفرنسيّة باعتقال أدهم باشا خنجر، أحد أهم مقاومي الاحتلال الفرنسي في لبنان، بعد أن لجأ هذا الأخير إلى بيت سلطان الأطرش، وذلك مستجيراً من انتقام السلطات الفرنسية عقب محاولته اغتيال الجنرال غورو في لبنان. لم يكن سلطان الأطرش حينها في داره، وإنما في رحلة صيد، حين ستعتقل السلطات الفرنسيّة "خنجر" من بيت الأطرش بتاريخ 7 تموز 1922. سيعود الأطرش إلى بيته، وسيكتشف أن الفرنسيين اقتحموا داره وأخذوا ضيفه وفي هذا كل المذلّة للكرامة عند الدروز. بدأ الأطرش بالسياسة أولاً، إذ كتب إلى الفرنسيين مطالباً إياهم بإعادة خنجر سالماً، وبأنه لن يسمح بأن تُهان كرامته وإلا فإن موته وإهانة ضيفه يستويان عنده. ولكن الفرنسيين أعدموا خنجر. يقوم الأطرش بإحراق بيته الذي اعُتقل فيه خنجر، ثم ينادي الدروز إلى قتال الفرنسيين، وهكذا ستقوم الثورة السورية الكبرى من السويداء رغم اعتراض المعترضين بل ووقوف بعض رموز رجال الدين الدروز حينها، إلى جانب الاحتلال الفرنسيّ ضد الثوار الدروز أبنائهم وأبناء طائفتهم. حيث يمكن من خلال تفاصيل تلك الحادثة، فهم طبيعة البنى المجتمعية التي كانت تسيطر على الحياة العامة في ذلك الإقليم في تلك الأزمة. المهم في تلك الحادثة التأسيسية، أن الفصيل الثائر من "الدروز السوريين" بقيادة سلطان الأطرش، قد استطاعوا اجتراح هوية سياسية حديثة لتلك الطائفة، قائمة على أساس "الوطنية السورية"، والفاتحة على إمكانية انفتاحه على الآخر وذلك على عدة صُعُد. فالثورة السورية التي قامت بالأصل لاسترداد الكرامة والحرية، لم تقتصر على الدروز بل وسّع هؤلاء نطاق تعاونهم مع بقية السوريين المنتفضين لتحقيق الحرية والاستقلال عن المُستعمِر، وأولهم ستّة الإقليم الجنوبي لسوريا. حيث توحدت فصائل النزاع في مواجهة الفرنسيين، وقد تعاون دروز الجبل مع البدو وأهل حوران. إذ تذكر لنا مراجع التاريخ وقتئذ أنه وفي "يومي 27 و 28 اغسطس 1925 حصل هجوم قام به الدروز والبدو على ضواحي دمشق فأرسلت السلطات الفرنسية طيارات عديدة لتمطر المهاجمين بصورة مريعة"[21].

في عام 1921 رفض "سُلطان الأطرش" الذي منحه الملك فيصل الأول لقب باشا عام 1918، رفض اقتراح الفرنسيين بتعيينه حاكماً على جبل العرب، وذلك بفصله كدويلة مُستقلة معارضاً بذلك الفرنسيين وبعض الدروز الذين كان لديهم رغبة بالانفصال. إذ أن سلطان باشا الأطرش، كان عابرا للهويات والخيارات والنزاعات الطائفية في إقليم سيطرته، حيث تبنى في انتفاضته الشهيرة، شعار الثورة المصرية الليبرالية 1919، "الدين لله والوطن للجميع"، أي أن كل طائفة بل وكل شخص حرٌ في دينه بينما الوطن هو مسؤولية جميع ابنائه.

يذكر المؤرخ عطا الله الزاقوت، الذي عايش تلك الفترات، حادثة بالغة الدلالة على مستوى العلاقة بين المجموعتين الطائفيتين، الدرزية والسنية، في إقليم حوران الجنوبي من سوريا، في الزمن التأسيسي للكيان السوري، يذكر ما يلي: "لم يفاجأ سلطان بقرار المجاهدين بانتخابه قائدا للثورة السورية الكبرى، لكنه طلب إلى السياسيين القادمين من دمشق، أن يولوا أحدا لهذه المهمة، لاعتبارات كثيرة، أهمها أن تعيين قائد مسلم سني ومن عاصمة البلاد، سيكون أكثر تأثيرا في نفوس الجماهير وأفضى بذلك إلى سياسيي دمشق الحاضرين معه في المؤتمر الحاشد في قرية ريمة اللحف في جبل العرب"[22]. ثم يذكر لنا المؤلف الموقف اللاطائفي أيضاً للدكتور عبد الرحمن الشهبندر "الزعيم الليبرالي السوري، ورئيس سوريا فيما بعد" الذي وقف "ليقول تعليقا على ملاحظة سلطان باشا، إن قيادة الثورة تحتاج إلى قلعة تحميها، ومن أجدر من بني معروف ليكون قلعة الثورة؟ ومن أجدر من سلطان لأن يقود الثورة؟ وتقدم من سلطان يصافحه ويعلن بأعلى صوته أن سوريا العربية بأسرها تبايعك قائدا لجيوشها"[23]. كانت الثورة السوريّة الكبرى، بقيادة هذا الزعيم الدرزي، حدّثاً نقل الدروز من حيز الطائفة الجبلية المُنعزلة إلى واجهة المسرح الوطنيّ السوريّ وكسر بشكلٍ ما، وإلى حدٍّ كبير من نزوع الدروز نحو السلبيّة والانغلاق وما كان ذلك ليحدث لو لم يكن جيل سلطان الأطرش جيل متمرِّد ومُجدّد.

على أن نقطة أخرى تسجل لسُلطان الأطرش، ودوره في إخراج أبناء الطائفة الدرزية من عزلتهم الطائفية في بيئتهم الحديثة في الجنوب السوري. حدث ذلك، حين تمرد حتى على أكثر القوانين الاجتماعيّة والدينيّة صرامة عند الدروز. فمن المعروف أن الدروز قد اغلقوا منذ حقب زمنية بعيدة، باب الدعوة لطائفتهم، واكتفوا بمن آمن بها، فلا يمكن بعدها لأي شخص أن يدخل في "الدين" الدرزيّ، ولا بأي حال من الأحوال، ما لم يكن درزيّ الوالدين. قلة الجماعة آنذاك، والخوف من ذوبانها وكشف أسرارها المّعادية، افترضت اجتهاداً دينيّاً يتعلق بشؤون الزواج، إذ يُحرّم على الدرزيّ أو الدرزيّة الزواج من خارج الطائفة، حيث تعتبر الطائفة الدرزية، من أكثر الطوائف الدينيّة انغلاقاً في هذا المجال، والضريبة التي يدفعها أبناؤها ممن يتزوجون من خارج الطائفة، تكون باهظة جدّاً؛ وبخاصة لمن ولدت "درزية"، إذ يمكن لأهلها قتلها للتخلص من عارها ولا زال هذا الأمر يحصل حتى يومنا هذا، رغم نشوء أجيال متعلمة ومستنيرة ومنفتحة على الآخر، ولكن هذا الموضوع يكاد يفرض بظله على الجميع الذين يمارسون بدورهم سلطة المجتمع على أبنائهم. قد تكون ضريبة الذكر من الدروز أسهل من ضريبة الأُنثى، فهو لا يُقتل غالباً، ولكنه قد يُقاطع اجتماعياً وسيورث عاقبة ما فعل لأبنائه، إذ سيصعب عليهم إيجاد زوج أو زوجة من طائفة الدروز فيما بعد. هذا الخط الأحمر استطاع شخص كسلطان الاطرش اختراقه مرتين على الأقل. إذ واجه سلطان الأطرش قرار ابنه منصور، الزواج من فتاة مسيحية من آل الشويري. حيث يذكر "منصور الأطرش" في مذكراته اعتراض ابيه على هذا الزواج، وكذلك اعتراض والد "هند شويري" التي ستصبح زوجته، لكن سُلطان سيقبل بعد ذلك بهذا الزواج "المُحرّم" عرفا ودينا عند الدروز. الحادثة الثانية التي كسر بها سُلطان الأطرش هذا القالب المُغلق عند الدروز، يتمثّل فيما أعلنته الكاتبة والأديبة الفلسطينية الأمريكيّة سلمى الخضراء الجيوسي من حادثة زواج أبوها الفلسطينيّ السُّني من أمها الدرزية اللبنانيّة. تروي الجيوسي في مقابلتها مع قناة الجزيرة في برنامج "رائدات" أنه لولا توسط سلطان باشا الأطرش عند أخ الفتاة الدرزي، لتقبل بالزواج من ذلك الضابط السُني لما كان الزواج قد تم.

بعد استقلال سوريا عن الاحتلال الفرنسيّ عام 1946، عاد سلطان الأطرش ومن معه من منفاهم في الأردن إلى سوريا، حيث اعتزل سلطان الأطرش السياسة بشكلٍ عام، ورفض كل المناصب السياسيّة التي عُرضت عليه وسيبقى رمزاً وطنياً للثورة حتى وفاته عام 1982. كان لسلطان باشا الأطرش، ورعيل النخبة الدرزية في الربع الثاني من القرن المنصرم، أن كسروا الحدود الطائفية "السياسية" التي تفصم بين أبناء الدرزية والمحيط الاجتماعي "السني" في الاقليم الجنوبي من سوريا، حيث كانت لفعلهم ذاك، الدور الأبرز لانخراط الجيل الثاني من أبناء الطائفة الدرزية في جميع الأحزاب الوطنية السورية العابرة للحدود الطائفية في الربع الثالث من ذلك القرن، كحزب البعث والحزب الشيوعي السوري والحزب القومي السوري الاجتماعي ..الخ. لكن

[21] المرجع السابق.

[22] عطاالله الزاقوت، أضواء على الثورة السورية الكبرى، دار علاء الدين، 2008.

[23] عطا الله الزاقوت، أضواء على الثورة السورية الكبرى، منشورات دار علاء الدين، ط2، 2008، ص. ١٤ و ١٥.

المتاركة والفصام الاجتماعيين، بين الدروز والسنة في ذلك الإقليم، بقيت شديدة التحصين، حتى الأزمنة الحديثة من عمر الكيان السوري. وهو أمر يسترجع لأمرين مركزيين:

- حدود وتفرد زعامة سلطان الأطرش على الطائفة الدرزية في المنطقة الجبلية إقليم حوران، كان محتكرا بالوجه السياسي فحسب. فعدد من الزعامات الدينية والقبلية والطبقية والوجهاء، كانت تزاحم سلطان الأطرش في باقي مساحات الفعل في تلك المنطقة.

- لم تكن للنزعتين "الحداثوية" و"الوطنية العابرة للطائفة" اللتان كانتا تميزان زعامة سلطان باشا الأطرش على الدروز، ما يقابلها من زعامات مطلقة في البيئة السنية من الاقاليم الجنوبي لسوريا. ربما لأن التشكل الطائفي لم يكن واضحا ونهائيا في البيئة السنية في تلك الفترات، حيث كان الارتباط "الاجتماعي/السياسي" للسنة مع الزعامات السياسية الدمشقية أقوى منه للارتباط بالزعامات السياسية المحلية السنية في جنوب البلاد. وربما لبروز الوجوه القبائلية والمناطقية، أكثر من بروز أي وجه سياسي عمومي سني في البيئة الاجتماعية السنية في اقليم حوران.

بعد انتفاء دور وزعامة سلطان الأطرش، التي كان يمكنها أن تحدد كمعيار لتحولات البيئة السياسية والاجتماعية المتعلقة بالدروز في الاقاليم الجنوبي من سوريا ، كان ثمة عدد من الحوادث السياسية، التي أثرت على تموضع الطائفة الدرزية في بيئتها تلك. ففي نهاية الأربعينيات وخلال الخمسينيات من القرن العشرين، شهدت سوريا جملة انقلابات عسكريّة وتعرضت مدينة السويداء "الدرزية" بشكل خاص، إلى تنكيل واضطهاد في فترة حكم أديب الشيشكلي[24]، الذي استخدم الطائرات الحربيّة لقصف مدينة السويداء، وأرسل الجيش للتنكيل بأهلها، مما أدى إلى حالة نزوح جماعية للنساء والأطفال. لم يكن تنكيل الشيشكلي بأهل السويداء يقوم على أساس طائفيّ، وإنما جزء من حربه مع أعدائه الذين يصفهم بعبارته الشهيرة: "أعدائي كالأفعى رأسها في الجبل وبطنها في حمص وتمتد إلى حلب".

في الثامن من آذار من عام 1963 قامت مجوعة من الضباط البعثيين بانقلاب عسكري على الحكم المدني. كان من بين قادة هذا الانقلاب، ضابط برتبة رائد من مدينة السويداء اسمه "سليم حاطوم". حيث أن عموم التشكيلة العسكرية التي قادت ذلك الانقلاب الشهير، كانت قائمة على ائتلاف بين ضباط ينتمون للأقليّات المذهبية السورية، إذ كان صلاح جديد وحافظ الأسد ومحمد عمران علويين، بينما كان عبد الكريم الجنديّ من الطائفة الاسماعيليّة، و"سليم حاطوم" درزيا.

بعد الانقلاب، شعر حاطوم بالتهميش، وبخاصة من قبل صلاح جديد وحافظ الأسد، وبأنه لم يحصل على المكانة التي يستحقها، فقام بالاتفاق مع ضابط درزي آخر من السويداء هو اللواء "فهد الشاعر" بالانقلاب على زملائه الضباط. وبعد عدّة ترتيبات متعدّ ّرة، تم كشف اللعبة، وتطهير الجيش من الضباط الدروز، مما أثار نقمة من قبل الضباط والأفراد الدروز في الجيش. ولتهدئة الأمور توجه الضابط النافذ صلاح جديد ورئيس الدولة حينها، نور الدين الأتاسي إلى السويداء، وبينما هم مجتمعون في السويداء، دخل عليهم سليم حاطوم مسلحا مُهدّداً بقتلهم، ومعلناً انقلابه عليهم. لكن الذي حسم الموقف حينها، كان وزير الدفاع حافظ الأسد، حيث أرسل طائرات حربيّة للتدخل وكان يُمكن لها أن تقصف مدينة السويداء، مما اضطُر حاطوم إلى الهرب إلى الأردن.حيث أصدر أصدقاءه القدامى خبراً بالعفو عنه، وحاجتهم له، للقتال في حرب 1967 ضد إسرائيل، ولكنها لم تكن إلا خدعة للإيقاع به، حيث وجهت له المحكمة العسكرية حُكماً بالإعدام، حينما وصلها شبه ميت نتيجة التعذيب. بعد عام 1967 تخلّص وزير الدفاع حافظ الأسد من باقي الضباط الدروز في الجيش، حيث أفسح المجال واسعا لسيطرة الضباط العلويين على كافة المراكز الحساسة في الجيش السوري.

الدروز في زمن "الأسد الأب"

شهدت مدينة درعا، التي تعتبر عاصمة السنة في حوران، تنمية لا بأس بها في عهد الأسد الأب. إلا أن مدينة السويداء، والتي تعتبر بالمقابل المركز المديني الأول للدروز في الإقليم الجنوبي، لم تشهد في عهد حافظ الأسد إذن أية تنميّة تُذكر، فعاشت محافظة معزولة وفقيرة، وتضخمت أعداد المهاجرين من بين أبنائها. وكذلك سيطرت القبضة الأمنية على عموم محافظة السويداء، مثلها مثل باقي المحافظات السورية في زمن الأسد الأب. فقد تمت عسكرتها عبر المدارس والطلائع والشبيبة والفرق الحربية البعثية والأمن ..إلخ. حيث تطوع العديد من أبناء السويداء الفقراء في الفروع الأمنية والشرطة. كان "العرف البيروقراطي" في زمن الأسد، قد خصص للسويداء، بشكل شبه ثابت، مقعدين وزاريين في جميع الحكومات السورية المتعاقبة في عهد الأسد.

الأمر المثير في علاقة حافظ الأسد، وعموم البناء السلطوي السوري، مع الطائفة الدرزية، كان في الترابط المحكم في تلك العلاقة، مع علاقة حافظ الأسد بزعامة آل جنبلاط، الدرزية اللبنانية. فبعدما أن تخلّص حافظ الأسد من كمال جنبلاط عام 1977[25]، قرّب وريثه وليد جنبلاط، كجزء من لعبة التوازنات الطائفية في لبنان. لكن في العمق، فأن أكثر ما اعتمده الأسد الأب في سياسته مع الدروز السوريين، هو تأكيد دعايته لهم، بأنه ونظامه السياسي، يحميان الأقليات المذهبية في سوريا، وبأنه لو رحل لانتقم السُّنة منهم. وقد وظّف حوادث الإخوان المسلمين في الثمانينات، لتأكيد هذه الدعاية، لتصبح كما لو أنها حقيقة من حقائق الطبيعة الثابتة.

كان التهميش هو العنوان الرئيسي لفترة حكم حافظ الأسد وعلاقته مع الدروز. فقد كان وجود سلطان الأطرش في السويداء، شبحاً يؤرق حافظ الأسد على الدوام، وكانت استخباراته تؤكد له أن زعيم الدروز لا يكن له التقدير والإعجاب، ولهذا لم يقم بزيارة إلى السويداء كرئيس إلا عندما تأكد أن الأطرش قد مات، فجاء لا ليعزيّ به عام 1982. فيما بعد، لم يكن حافظ الأسد راضياً عن إحياء ذكرى وفاة سلطان الأطرش، قائد الثورة السورية ضد الاحتلال الفرنسيّ، فهو لا يريد منافساً أو رمزٌ إلا هو. وقد حاول التضييق دائماً على ذكرى وفاة الأطرش وزرع هذه الاحتفالات بقوى الأمن دون أن يثيربذلك صداماً مُباشراً مع الدروز. حيث في عام 1986 تحولت ذكرى وفاة سلطان الأطرش، إلى مظاهرة طلابية احتجاجية، ما لبثت أن انتشرت في معظم أرجاء محافظة السويداء، للمطالبة بتحسين شروط الحياة والأوضاع الاقتصادية لأبناء المحافظة، ولكن الأسد الأب واجهها بقبضة أمنية محكمة. كما واجه الكثير من الهبات المحلية طيلة فترات حكمه.

العهد الجديد:
صدام الدروز والبدو

ما أن ورث بشار الأسد حكم سوريا خلفا لوالده في شهر حزيران عام 2000، وبعد أقل من أربعة أشهر، نشبت صدامات دامية بين

---

[24] أديب الشيشكلي، قائد الانقلاب الثالث الشهير في تاريخ سوريا، عام 1949، وبقي رئيسا للبلاد عام 1954، انتقم منه أحد شباب الدروز بعد عقد من الزمان في عام 1964 في البرازيل، ولعل هذا الاغتيال يُعبّر عن مدى حساسية مفهوم الكرامة وقداسته لدى الدروز.

[25] كمال جنبلاط هو الزعيم الدرزي اللبناني الشهير، حيث تشكل عائلته الإقطاعية سيطرة رمزية شبه كاملة على عموم الدروز في منطقة الشرق الأوسط منذ قرن من الزمن. فيدين له بالولاء أغلبية دروز سوريا ولبنان وفلسطين والأردن.

البدو "السنة" والدروز في محافظة السويداء. لم تكن تلك الحادثة الأولى بين هذين المكونين الاجتماعيين، فتاريخ النزاعات بين البدو ودروز حوران قديمة جداً، تعود لبدايات نزوح الدروز إلى جبل حوران في أواسط القرن التاسع عشر. لكن في هذه المرّة، وبعدما تكررت اعتداءات البدو على كروم تابعة للدروز، بدأت تلك الأحداث.

الشرارة كانت عندما قام بعض الاشخاص من البدو، بوضع حمار نافق في مقبرة درزية تعود لقرية الرحى[26]، جنوب مدينة السويداء. وبعد تلك الحادثة بأيام قليلة، أطلق أبناء سعود السعيد (وهو شيخ عشائر البدو في السويداء) النار على شاب من نفس تلك القرية، مما أجج نار الحميّة لدى الدروز، ونشبت اشتباكات مُسلّحة بين الدروز والبدو المنتشرين في أطراف تلك القرية، ثم تجددت الاشتباكات في الثاني من تلك الحادثة. كان الملفت في تلك الحادثة، هو غياب رجال الأمن. تحولت الحادثة من حادثة صدام صغيرة مع البدو، إلى نقاش لملفات الفساد والتواطؤ الكبيرة لمسؤولي المحافظة مع البدو المجاورين للدروز، حيث يقدمون رشاوى المال لقائد شرطة المحافظة والمحافظ وضباط الأمن والمخابرات، مقابل دعم هؤلاء للبدو وغض النظر عن انتهاكاتهم لأراضي وبساتين الدروز، بل ولمدهم بالسلاح. كان تأخر الأجهزة الأمنية وعدم إدراكها لحجم التوتر قد راكم مشاعر الغضب والحقد، واستطاع أهالي القرى المجاورة اختراق الحواجز الأمنيّة التي كانت تفصل قرية الرحى عن جيرانها.

تحولت مجرى الأمور من صراع بين الدروز والبدو، ليدخل مسار "المشكلة الدرزية في سوريا" أثناء تأبين الشاب فادي الأعوج. حيث فاضت قرية الرحى بالحاضرين، وتحول المأتم من شكله الحزين، إلى مهرجان للأغاني الحماسية والوطنيّة من تراث صراع الدروز مع الفرنسيين، وصعد بعض شيوخ الدين على الأكتاف، ونزعوا عمائمهم، وصاروا يغنون أغاني الحروب ويتهددون من يدوس على "كرامة الدروز".

اتسعت دائرة الحدث، حين قام طلاب المدارس بالتظاهر من أجل أحد زملائهم المقتولين بنيران البدو، ثم تكررت عمليات القتل، فوجد أكثر من شخص درزي مقتول في بستانه أو أرضه البعيدة قليلاً عن القرى، أو في مناطق مرتفعة من الجبل. قام الدروز بإحراق منازل للبدو في مختلف مناطق المحافظة، حتى أن بعض الشباب المتحمسين المتهورين، حاولوا إضرام النار في أحد الجوامع[27]إلا أن الآخرين منعوهم من فعل ذلك، ووقفوا حائلاً بينهم وبين الجامع، بينما تمترس الكثير من البدو في الجوامع القليلة الموجودة على أطراف مدينة السويداء، وراحوا يطلقون النار منها. وهنا لم يتردد الجيش ـ الذي تدخل إلى جانب قوى حفظ النظام التي لم تعد كافية وحدها على ضبط الأحداث ـ في قصف البدو بالأسلحة الخفيفة، من على مآذن الجوامع. ورافق ذلك عمليات إطلاق نار واشتباكات، فقد كانت الأوامر على ما يبدو، قد أُعطيت من القيادة العُليا بإطلاق الذخيرة الحيّة على المتظاهرين، وقد وقع الكثير من القتلى بإصابات مباشرة في الرأس والصدر.

لقد تصرف النظام في تلك الأحداث، بما يجيده، القبضة الحديدية لكل من يُخل بالأمن. فقد اعتبر الأمر عصيانا مدنيا. صدرت أوامر مُشدّدة، بدفن كل من قُتل من الدروز، بهدوء ودون مراسيم ونعوات، فتم تسليم الجُثث بإشراف أمني صارم، وطُلب من ذوي الضحايا الذين توزعوا على معظم قرى الجبل ومحافظة السويداء بدفن ذويهم في الصباح الباكر، كي لا يتحول التشييع إلى مظاهرات جديدة، كما سيحدث بعد ذلك بسنوات خلال الثورة السورية ضد حكم الأسد الأبن.

لم تصدر أية إحصائية رسمية عن عدد القتلى من الطرفين[28]، وكان هناك تعتيم إعلامي سوريّ قويّ جداً، واعتبار الأمر بوصفه حادثة صغيرة، مُنعزلة و"مؤامرة إسرائيلية" ضد حكم "بشار الأسد" الحديث العهد. تلا ذلك سلسلة من الاعتقالات طالت عددا من الدروز، بتهم عدة، منها العصيان المدنيّ وزعزعة استقرار الدولةحيث بات التركيز الأمني مُكثّفاً في جل محافظة السويداء، وصارت طائرات الهيلوكوبتر تحلق في سماء المحافظة للبحث عن فلول البدو الفارين، كما كانت تقول الإشاعة الرسميّة، ولكن لتخويف الناس وتهديدهم.

لم يتم إلقاء القبض على سعود السعيد وباقي البدو المتورطين في قتل الشبان الدروز، حيث انتشرت الكثير من الشائعات التي تقول أن الجهات الأمنية والمخابراتية سهلت خروجهم وهروبهم، ولا يزال مصير سعود السعيد غامضاً إلى الآن. كما الرئيس بشار الأسد قد توعد بمحاسبة مطلقي النار على المتظاهرين، الأمر الذي لم يحصل أبداً.

الأقلية المسيحيّة الموجودة في السويداء[29] قد شعرت بالقلق في خضم الهيجان الشعبي المنفلت في البدايّة، وبخاصة أن الهويّة الدرزيّة قد تصلّبت حينها، وصار كل ما هو مشكوك بأمره عرضة للخطر، على يد بعض المتطرفين.

لم تتم مُحاسبة المحافظ وقائد الشُرطة في المحافظة وقتئذ، كما لم يستطيع وجهاء الطائفة الدرزية مقابلة الرئيس الأسد شخصياً، بل عبر بعض المسؤولين، وكانت " أهمها" زيارة وزير الداخلية إلى السويداء لطي هذه الصفحة بلغة القوّة. فقد صدرت أوامر مُرِّرت عبر القيادة الحزبية لحزب البعث في المحافظة، بضرورة إعادة البدو إلى بيوتهم وإصلاحها، بعد أن حرقها الدروز الغاضبون. فيما بعد، تم إصلاح بيوت البدو، ولكنهم لم يعودوا إليها. لم يتغير شيء في تعامل السُلطة مع الدروز في عهد بشار عمّا كانت عليه في عهد أبيه. فأحداث البدو تم إنهاؤها بعقلية أمنيّة فحسب، وتم التعتيم الإعلامي عليها، وكأنها لم تكن.

بعد أحداث البدو، زار الرئيس بشار الأسد مدينة السويداء مرات كثيرة، فقد كان الأسد الابن بحاجة ليوثق العُرى مع دروز السويداء، المُهملين منذ عقود. وقد تواترت زياراته منذ عام 2005، أي بعد مقتل رفيق الحريريّ في بيروت. لماذا هذا "الاهتمام" المفاجئ وما علاقة مقتل رفيق الحريريّ بذلك؟ لأن الأسد ببساطة لم يعد قادراً على التحكم بدروز لبنان، كما في السابق، فالجناح الأساسيّ لدروز لُبنان، ممثلاً بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط، كان قد بدأ يتمرَّد على حكم بشار الأسد، وهو التمرد الأول للزعامة الدرزية اللبنانية على حكم آل الأسد، منذ مقتل كمال جنبلاط عام 1977. فباتهام النظام السوري باغتيال الحريري، وجد وليد جنبلاط الفرصة سانحة للانتقام من نظام الأسد، المُتهم بقتل والده كمال جنبلاط، والتخلص من الوصاية السورية الأمنية والعسكرية المفروضة على لبنان. كان الأسد حينها يريد أن يُضعف موقف جنبلاط، وذلك عبر تقوية الفصيل الدرزيّ اللبناني مُمَثلاً برئيس حزب التوحيد اللبناني، الدرزي وئام وهاب، الموالي للنظام السوريّ، وربط دروز سوريا بوهاب على حساب جنبلاط، الذي لقي الإدانة من شيوخ المذهب الدرزيّ في مدينة السويداء، بإيحاء من النظام السوري. كان يكفي أن يقوم

[26] وصلت الأحداث لذروتها، حيث الصدام المسلح بين دروز قرية الرحى وأطراف من البدو المحيطين في 16-11-2000.

[27] تقول الإشاعة الُمضادة إلى أن البدو هم من كان سيُشعل الجامع لتوريط الدروز.

[28] وفق الإحصائيات غير الرسميّة ولكن التي قام بها سكان المحافظة فقد بلغ عدد قتلى الدروز في أحداث البدو ما يقارب 43 شخصاً بينما كانت أعداد الجرحى والمُصابين بالمئات معظمهم قضوا وأصيبوا على يد قوات النظام.

[29] إن الدروز الذين يُشكلون أقليّة صغيرة بالنسبة للمجموع العام للدولة السوريّة بحيث يتموضعون على هامشها كأية أقلية طائفية، يُمّثلون في السويداء أكثرية عدديّة في حين يُمّثل فيها "الآخر": السُّني والمسيحي هوامش لهذا المركز الصغير الذي ليس إلا هامشاً في مركز أكبر كما لو كان دائرة صغيرة مُتمركزة على ذاتها ولكنها محتوى في إطار دائرة أكبر.

الأسد بزيارات صغيرة وسريعة إلى السويداء، حتى يشعر سكان الجبل (كما شعر سُكان بقية المُدن الأ ُخرى الطيبين) أن الأسد الابن "متواضع ومنفتح" وبخاصة أن الأسد الأب لم يزر السويداء رئيساً، إلا مرة واحدة.

الدروز في زمن الثورة السورية: جنوح الحرية وقلق الطائفة

قبيل بدء الثورة السورية بيوم واحد فقط، وفي 14 آذار 2011، قام الرئيس بشار الأسد مع زوجته بزيارة مُفاجئة إلى إحدى قرى محافظة السويداء، والتقى مجموعة من الفلاحين، وتعامل معهم ببساطة شديدة. ما كان مجهولاً حينها، أن أطفال مدينة درعا "السنية" جارة السويداء، كانوا مسجونين ويعذبون في أقبية مخابرات الأسد، حيث كان العقل الأمني المحيط بالأسد، يذهب للتفكير بأهمية كسب دروز السويداء إلى جانب النظام، وذلك لسببين مركزيين:

- التخوف من أن تبدأ الثورة من مدينة السويداء. فهذا المجتمع القبلي صاحب تاريخ في التمرُّد على السُلطات المركزية، وكان آخرها عام 2000 عندما اصطدموا مع البدو، حيث تحولت إلى مجزرة قامت بها قوات الأمن بحق الدروز، خاصة وأن طالبين جامعيين من السويداء، كانا قد اعُتقلا في دمشق مع انطلاق الربيع العربي، لكتابتهما شعارات تحضُ على الثورة في سوريا .
- كانت خطوة الأسد لتأكيده أنه حامي الأقليات، ضد من سيتهمهم لاحقاً ب"الإرهابيين والمتطرفين السُنة" الذين يريدون القضاء على الأقليات، وفرض أحكام الدين الإسلاميّ السّني على الجميع، كما سيُردّد أعلامه دون حياء، مع استعار نيران الثورة في البلاد فيما بعد. كان الأسد بحاجة إلى أن يضمن ولاء، أو صمت، جميع الأقليات على الأقل وبخاصة في السويداء، جارة درعا التي بدأت تتحرك.

منذ انطلاق الثورة وحصار درعا، توزع موقف دروز السويداء على ثلاث فئات:

1) فئة المتحمسيّن للثورة، ومعظمهم من المثقفين (في السويداء نسبة المثقفين عالية جداً قياساً ببقية المحافظات السوريّة) وقسم كبير من الجيل الناشئ من طلبة المدارس الذين يُمثلون كغيرهم، جيلاً جديداً تفتح وعيه على ثورة الاتصالات.
2) فئة المؤيدين للنظام، الذين تمت تسميتهم ب "شبيحة السويداء" وأغلبهم من ذوي الميول الطائفية المحافظة، المناهضة للأغلبية السنية في البلاد، المؤمنين بنظرية تحالف الإقليات في سوريا، تحالف العلويين السوريين مع الدروز والمسيحيين .
3) فئة السلبيين الصامتين، الذين مالوا من جديد إلى الانغلاق والسلبية. فكانوا يريدون البقاء بعيداً عن واجهة العُنف، لحماية أمن المحافظة وأبنائها الدروز مما يحصل في بقية المحافظات. ومعظم هؤلاء كانوا من طبقة رجال الدين، الذين يفضلون مبدأ النأي بالنفس. هذا التيار الثالث، هو الذي رجحت كفته منذ بداية الثورة السورية، وطغى لونه على موقف الدروز من الثورة السورية.

رمزيا، كسرت ثلاث شخصيات درزية صورة "جماعة الاقليات" وحالة "السلبية النمطية"، التي كانت تحيط بموقف الدروز من الثورة السورية منذ بداياتها. فالناشطة السياسية والحقوقية منتهى الأطرش ابنة سلطان الأطرش، انخرطت بشكل علني مؤازر للثورة منذ أيامها الأولى، مخالفة توجهات معظم آل الأطرش، وجل النخبة الاقتصادية الاقطاعية الدرزية، التي تساند النظام وتتبرأ من مواقف السيدة منتهى. لأن هذا الميل لخيارات العوام، السياسية والاقتصادية، يساوي في ذاكرة هذه النخبة الاقطاعية الدرزية، "الثورة العاميّة" الدرزية الشهيرة، والتي انقلبت على حكم العائلات الدرزية المكينة، وبالذات منهم حكم آل الأطرش. كما أن موقف الفنان السوري "الدرزي" الشهير سميح شقير، الذي أطلق أ ُغنيته الشهيرة "يا حيف" في الأيام الأولى لبدء الثورة، والتي باتت أ ُغنية الثورة السورية، كان لموقفه الجريء هذا، بالغ التأثير في انتزاع ميل نخب الاقليات "المثقفة" لفهم الثورة السورية، وكأنها "ثورة سنية دينية محافظة". لكن بقيت أصوات هذه الرموز، وتحركات جل الجيل الشباب، بقيت ضعيفة، نتيجة عدد من العوامل، الضغط الأمني الكبير على محافظة السويداء، وعدم وجود عوامل شعبية فعلية للثورة في عموم محافظة السويداء، المنقسمة على نفسها، وكذلك سلبية رموز رجال الدين حيال الأوضاع.

إلا أنه كان لأحد الضباط الدروز، وهو الملازم خلدون زين الدين، دور بالغ في تغير حيوية الثورة في محافظة السويداء، إذ أعلن عن انشقاقه عن الجيش النظامي، وشكل كتيبة سلطان باشا الأطرش مع مجموعة صغيرة من الجنود. حيث استمرت مناوشات كتيبته مع الجيش النظامي لمدة سنة تقريبا، إلى أن تم محاصرة كتيبة سلطان الأطرش، الصغيرة، في إحدى تلال "جبل العرب" في محافظة السويداء، حيث قُتل قائدها على يد الجيش النظاميّ، وبمساعدة الأهالي "الدروز" الرافضين للثورة، والرافضين أصلاً لدخول السويداء ميدان الصراع العسكري بين النظام والمجموعات المعارضة.

انطلقت الثورة السورية من مدينة درعا، المدينة السنية القرينة لمدينة السويداء الدرزية، في إقليم حوران الجنوبي. ما حصل في درعا، أثّر وبشكلٍ عميق على أهل السويداء، وبخاصة مثقفيها والمتعاطفين مع الثورة منهم. فرغم التاريخ المليء بأشكال الاحتقان مع الجار السُني إلا أنه، ومع حصار درعا الأول من قبل قوات النظام، هبت مجموعة من الشباب الدروز في السويداء لإيصال الأدوية والغذاء لأهل درعا، ولكنهم اصطدموا بالحاجز الأمني بين المدينتين، الذي أعادهم على أعقابهم. حيث كانت تلك الحادثة، المؤشر الأول لفصم تعامل النظام مع الشريحتين الاجتماعيتين في اقليم حوران. فالدروز تمت معاملتهم، منذ تلك الحادثة وطوال فترة الثورة، باستثناء غريب. فقد تم التغاضي عن الكثير من سلوكياتهم في الحقل العام (غير المُقلقة على أية حال بالنسبة للنظام) وتسهيل معاملاتهم البيروقراطية في جهاز الدولة، والتعامل معهم بلطف واستثناء على الحواجز العسكرية، كما يروي الكثير منهم. كما أن العناصر الأمنية والعسكرية من العلويين على تلك الحواجز الأمنية والعسكرية، كانوا يعاملون الدروز معاملة العلويين، يغذون في الدروز شعورا مشتركا بوحدة الحال والمصير، فكلا الطائفتين، العلوية والدرزية، تعتبر طائفتين أقليتين في البلاد. ومما لاشك فيه، أنه كانت هناك أوامر عليا "غير معلنة" من قبل رأس القيادة السورية، بهذا التحيُّز الطائفي لصالح الدروز ضد السنة في إقليم حوران.وقد ظهر هذا أيضاً في معاملة المعتقلين الدروز، الذين عوملوا بشكلٍ عام مُعاملة حسنة، قياساً بما كان يحدث للمعتقلين السُنّة، الذي لم يخرجوا إلا جُثثاً مُقطعة. كل هذا، أدى إلى ربط الدروز وتقييد حركتهم وإحراجهم وتطويقهم أمنيّاً.

تفككت قبضة النظام الحاكم على محافظة السويداء بالتقادم، وذلك كنتيجة لانتشار الثورة في كافة البيئات السورية، وانكسار شوكة اليد الأمنية للنظام. لكن مع هذا، يبقى النظام في مسعاه الدائم إلى إثارة المزيد من المخاوف بين الدروز، وذلك عبر بث التلميح أن الهوية الدرزيّة مُهدّدة وجودياً، في حال انتصار المتشددين الإسلاميين في المعارضة السورية. حيث فبرك بشكل واضح،

بعض التفجيرات وحوادث القتل والخطف في مدينة السويداء، ثم عدد من تفجيرات متتالية في ضاحية جرمانا "الدرزية" بالقرب من مدينة دمشق. كما يسعى النظام بدأب، على إثارة الفتنة بين أهل مدينة درعا السُنية وقرينتها السويداء الدرزيّة، عبر عمليات الخطف والخطف المُتبادل.

مستقبل "الخصوصية السياسية" الدرزية

يستدعي أي تفكير بتأسيس "دويلة" أو كيان أو خصوصية جغرافية درزية في سوريا، يستدعي التفكير ب"الشأن الدرزي" في عموم المنطقة، وبالذات منه الحالة الدرزية في لبنان، مركز استقرار الزعامة السياسية الدرزية في المنطقة. فإذا كان بشار الأسد قد اهتم بدروز السويداء بعد فقدانه السيطرة على الجناح السياسي لدروز لبنان، بزعامة وليد جنبلاط، في محاولةٍ منه إضعاف هذا الأخير والضغط عليه بطريقتين: الأولى، بتحريض دروز السويداء ضده، والثانية بدعم جناح الدرزي السياسي المنافس له: جناح وئام وهاب صنيعة النظام السوري. لا شك أن بشار الأسد قد نجح بتأليب ممثلي الطائفة الدرزية في سوريا ضد جنبلاط، وذلك عندما استصدروا بإيحاء من الأسد، بيانا تنصلوا وتبرؤا فيه من أقوال ومواقف جنبلاط المناهضة لحكم الأسد عام 2004 وما تلا، أي في السنة التي أعقبت مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

مع بدء الصدام بين زعامة الطائفة الدرزية والنظام السوري 2004، لم يكن دور وئام وهاب قد بدأ بشكل فعلي، فمهمته كانت تقتصر على التوازنات الطائفية في لبنان فحسب، حيث كان لسوريا دوراً بارزاً ومؤثراً، وهي قد صنعته لتقسم الموقف الدرزي اللبناني، وتعطل سيطرة جنبلاط على القرار السياسي لهذه الطائفة في ذلك البلد المُقسم طائفياً. ولم وهاب لم يكن معروفاً لدى دروز سوريا، بقدر ما كانت زعامة وليد جنبلاط، ابن كمال جنبلاط الزعيم الدرزي، المجمع عليه من قبل جميع الدروز السوريين. الدروز السوريون، وكنتيجة للوضع السياسي في سوريا، والقائم على توازنات سياسية تمنع التحزُّب الطائفي، أو قيام أحزاب سياسية أساسا، لم يشكلوا أية مؤسسة سياسية خاصة بهم، ولم تتبلور أي وجوه "زعامتية" في أوساطهم. لذا كانت موالاتهم لزعامة آل جنبلاط، كانت نوعا مغلفا للإنخراط في السياسية وشأن التقاسم السياسي للمذاهب المختلفة في هذه الجغرافية المعقدة في المشرق العربي .

مع بداية الربيع العربيّ، كان الأسد يريد أن يضمن وقوف الطائفة الدرزية إلى جانبه، وقد بدأ التجهيز لذلك قُبيل وقوع أولى المظاهرات كما أشرنا سابقاً، وهُنا كان لا بد من تحريك ذراعه الدرزية في لبنان أي: وئام وهاب. فجنبلاط لا تؤمن مواقفه بالنسبة للأسد وهو سريع التقلُّب والتغيير. كان على وهاب أن يبدأ الحراك في السويداء، ويحاول إثارة الدروز وزعماءهم "الدينيين" ضد الثورة، ويؤكد لهم أن مستقبل الطائفة الدرزية في سوريا مُهدّد، في حال سقط نظام الأسد. تكثفت زيارات وهاب إلى السويداء، منذ اندلاع الثورة، وحاول تشكيل نواة درزية تُظهر الجبل وكأنه ضد الثورة ومُدافعاً عن "الوطن" ضد "المؤامرة الكونية ضده". لكن مصير مثل هذه المحاولة كان ضعيفاً وغير فاعلاً، فزعماء الدروز الروحانيين والوجهاء لا يريدون حقيقةً الدخول في صراعٍ مع أحد ولسان حالهم يقول: هي معركة بين السّنة والعلوية، ونحن لن نقف مع طرف لنجنب بذلك الطائفة ويلات الدمار، الذي يطال بقية البيئات السوريّة الأُخرى. رغم محاولات وهاب المتكررة، إلا أن من التف حوله، كانوا معدودين على أصابع اليد، وليس لهم ثقل حقيقي على "القرار السياسيّ" لدروز السويداء. بل إن العكس هو ما حصل، فقد تحسس الكثيرون الخطر الذي يورطهم به وهاب، إن هم دخلوا في معركة مُباشرة، وانحازوا علناً مع جهة ضد الأُخرى. رغم اختلاف مواقفهم وتنوعها، إلا أن الموقف الغالب هو: "نحن لا ناقة لنا ولا جمل في هذا الاقتتال، ولو ساندنا أحد الاطراف فستُعرض المدينة والطائفة لخطر الانتقام اليوم أو في الغد". هكذا كانت سياستهم: النأي بالنفس أو الطلب من الأطراف المتصارعة حل "الأزمة" المُستفحلة بشكل سلميّ. بخسارة النهجين المتباينين، نهج جنبلاط الميال لانخراط الدروز السوريين في الثورة والمناهض للنظام الحاكم، وبفشل نهج وئام وهاب، الداعي لالتفاف دروز سوريا حول النظام وخيارته، فأن الدروز السوريين، يعيشون حقا فترة من انعدام حقيقي لأي مركز لصناعة القرار والرأي العام السياسي، والذي كان تاريخيا يتشكل من قبل الزعامة الدرزية اللبنانية.

الأمر الآخر في شأن مستقبل "الخصوصية الدرزية" سياسية، يتعلق بحالة النُخب الدرزية السياسية والثقافية. حيث هذه النُخب مُنذ سيطرة النزعات اليسارية على البلاد في السبعينات، ومع شلل الحياة السياسية السورية في عهد الأسدين، تعاني حالة من الاحباط وعدم الفاعلية. فكلها "النخب الدرزية السياسية، وبالذات منها الكتلة اليسارية الشيوعية، والتي كانت تشكل الغالبية المطلقة منهم، انقلبوا على أفكارهم، بل إن نسبة لا بأس بها منهم تديّنت وانهمكت بمتطلبات الحياة وتفاصيلها، عازفين بذلك عن الشأن السياسيّ العام، الذي اكتشفوا مع الزمن أن لا ثقل لهم فيه ولا فاعلية، في دولة تحتكر كل مقدرات السياسة وتمنعه عن المجتمع.

لا زعامات (مذهبية-عصبوية) سياسية قادرة على بلورة مشروع لتشكيل خصوصية سياسية درزية في سوريا، وكذلك لا نخب اجتماعية واقتصادية وثقافية "درزية"، ذات وزن وحضور في الحياة العامة، تستطيع عبره تشكيل رأي عام سياسي حول المستقبل السياسي لهذه الطائفة ضمن البلاد. يُدرك الدروز جيداً أنهم غير قادرين على الانفصال بدويلة درزية، وهم لا زالوا يعتبرون أن رفض سُلطان الأطرش لعرض الفرنسيين للانفصال عن سوريا وتكوين دولةِ الدروز في جبل العرب، يكون هو حاكماً لها بمثابة موقف وطني يُحتذى به، وهم لن يُفكروا برأيي أبداً بأي مشروع انفصاليّ كما قد يفعل العلويين أو الأكراد. لدى المذهب الدرزي شيء من السلبية الذي يركنون إليه كثيراً وهو السلبية ومسايرة السُلطة والعُزلة والانغلاق على الذات وعلى الهوية. للأسف هذا الأمر أكثر تجذراً اليوم من أي وقتٍ سابق وهم بسلبيتهم لن يفكروا أن يدخلوا في صراعٍ سياسيّ مع أحد فيما لو شكلوا دويلة صغيرة منفصلة عاجزة على أن تقوم بمهامها.

الدروز السوريون كغيرهم من "الأقليات" السورية، يعتليهم"الخوف طائفيّ الأقلويّ"، لكنهم بالإجمال، ما عدا أصوات متفرقة قليلة، على وعي الآن بأن الحل يكمن في المصالحة الوطنية السورية، وليس في تجمع "الأقليات السورية" مُقابل الأكثرية العربية السنية من السكان. رغم تخوفهم من سيطرة "سلفية سنية" إقصائية، قد تعمل على اضطهادهم. للأسف، في سوريا اليوم تمترس الهويات الطائفية وتصلُّب على النواة الدينية أو العرقيّة، لكن موقف الدروز قد ارتسم بوضوح وهم يحاربون أبناءهم الذين يريدون الخروج عن هذا الخط:

1) لا تحزُّب مع طرف آخر في المسألة السورية.

2) أفضل ما يُمكن أن يُفعل هو الحياد والسلبية، والابتعاد عن فوهة بركان المعارك حتى تهدأ.

3) لا أحزاب سياسية ولا تكتلات اجتماعية مع أطراف خارجية سياسية، كالزعامات السياسية الدرزية اللبنانية مثلا.

قد يكون الانقسام في المواقف هو شأن عام تشترك فيه جميع فئات الشعب السوري فهناك من السُّنة من لا يزال يُقاتل مع النظام، وهناك من العلويين والمسيحيين من شارك بالثورة منذ بدايتها ولا يزال. الموضوع عام، ولكن يمكن تحسس ميل عام لدى هذه الطائفة أو الأقلية أو تلك، في الموقف من النظام والثورة. ولكن

الأمر يبدو فرزه أصعب بالنسبة للدروز فهم مقسومين على نفسهم ومختلفين في موقفهم من الثورة حتى في إطار البيت الواحد، ولكن الشيء المؤكد أنهم على اختلافهم: مع أو ضد الثورة، شبيحة أو مناضلين، حريصون على ألا يطال الدمار بيوتهم وأهلهم، كما حصل في بقية المحافظات، وموقنين بالإجمال أن لا حياة لهم في إطار دولة مُقسّمة سيكونون فيها حلقة ضعيفة بل إن أقل خسائرهم ستكون في دولة سوريّة واحدة...

جماعات دمشق الكبرى: إرث الذاكرة والواقع المرير

راشد عيسى

مقدمة

لطالما تغنت دمشق بأنها حاضنة فريدة لهجرات وأقوام شتى استوطنوها على مرّ العصور، وتحولوا إلى جزء لا يتجزأ من هويتها المدينية الرحبة والمفتوحة. ورغم أن لكل حي فيها حكاية رحيل وهجرة، من حي المهاجرين إلى الميدان وحارة اليهود إلى الصالحية وجوبر والقابون وسواها، إلا أنها هذه المرة فقط، مع اندلاع حركة الاحتجاج المناوئة للنظام السوري، بدا أن ناراً كانت تحت الرماد، وأن دمشق ضاقت هذه المرة بسبب جملة من "العلاقات الاجتماعية السياسية الاقتصادية السياسية"، القسرية وغير طبيعية، التي كانت تطبع شكل العلاقة بين الجماعات "الأهلية/السياسية" التي تسكنها. وظهر أن صمتها وسكونها كمدينة، كل هذه السنوات التي مرت، ما كان إلا خوفاً من المحظور الذي وقع بالفعل حين طالب السوريون بحريتهم، وبحقهم في المواطنة الكاملة. حينها فقط ظهر للعلن أن المدينة ليست متجانسة كما يبدو، وأن التعايش بين سنّتها ومسيحييها وعلوييها ودروزها كانت تشوبه مشكلات بهذا القدر أو ذاك.

الأسئلة

يحاول البحث استقصاء ما كانت عليه العلاقة بين الجماعات الأساسية الكبرى من سكان دمشق التاريخية، علاقة الأكثرية السنية بالمسيحيين والعلويين. ما هو حال مسيحيي المدينة قبيل حكم البعث وحكم الرئيسين حافظ وبشار الأسد، وإلى ماذا آل أثناء حكمهما، ولماذا تناقصت أعداد المسيحيين إلى أن وصلت إلى أعداد غير مسبوقة في قلتها. وكذلك كيف جاء العلويون إلى دمشق، وأي أحياء سكنوا، وهل تمكنوا فعلاً من الاندماج في المدينة التي استوعبت من قبل هجرات الأرمن والشركس والفلسطينيين وسواهم، ولماذا بقيت أحياؤهم منعزلة عن محيطها. ومن ثم أي حال باتت عليه تلك الجماعات في ظل الاحتجاجات الراهنة، وفي ظل الحرب التي لم تضع بعد أوزارها.

تواريخ

1830: الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم باشا نجل محمد علي باشا، تحتل مدينة دمشق ومعظم أراضي ولاية "الشام" العثمانية، وتمنح حقوق للمسحيين واليهود في المدينة لأول مرة.

1860: أول صدام اهلي عنيف بين المسلمين والمسيحيين في مدينة دمشق، أدى إلى سقوط مئات الضحايا المسيحيين.

1860: اللجنة العثمانية للتحقيق في الحوادث برئاسة فؤاد باشا، تنفي العشرات من الأعيان وزعماء مدينة دمشق المحليين، كعقوبة لهم على استباحة دماء مسيحيي المدينة.

1861: تطبيق قوانين التنظيمات العثمانية على ولاية دمشق، وفرض مساواة المسيحيين واليهود بالمسلمين، تلك القوانين التي لاقت اعتراضا من قبل نخبة وأعيان المدينة.

1918: تكوين سوريا وانفصامها عن الامبراطورية العثمانية.

1920: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي (الشيء الذي عزز من دور المسيحيين في المدينة).

1946: استقلال سوريا عن الانتداب الفرنسي.

1946- 1963: تواتر الحياة السياسية السورية بين أشكال من وفترات من الديمقراطية البرجوازية، وعدد من الانقلابات العسكرية.

1963: انقلاب عسكري من قبل ضباط من الجيش السوري ينتمون لحزب البعث.

1966: انقلاب داخلي لضباط بعثيين "علويين" على زملائهم الانقلابيين، وكان من بين الضباط العلويين الرئيس المستقبلي لسوريا، حافظ الأسد.

1970: انقلاب حافظ الأسد على زملائه الضباط العلويين، والاستفراد بالسلطة السياسية في البلاد.

1979-1982: الصدام المسلح بين الجيش والقوى الأمنية النظامية، والأجنحة الإسلامية المسلحة التابعة لتيار حركة "الإخوان المسلمين" السنية المحافظة، حيث تسمى تلك الصدامات اصطلاحا ب"أحداث الثمانينات".

2000: موت الرئيس حافظ الأسد، وتقليد نجله "بشار الأسد" رئاسة البلاد.

15-3-2011: اندلاع ثورة شعبية مناهضة لحكم آل الأسد في عموم البلاد.

دمشق الكبرى

تتشكل "دمشق الكبرى" من مدينة دمشق والمدن الصغيرة والمتوسطة المحيطة بها، والتي تعد جزءاً إدارياً من محافظة ريف دمشق، وتعد منالناحيتين الاقتصادية والبشرية جزءاً لا يتجزأ من مدينة دمشق"[1]، وعلى ذلك تعد بلدات مثل حرستا، عربين، جوبر، سقبا، كفر بطنا، داريا، المعضمية، صحنايا، زملكا، دوما، ببيلا، جرمانا، وأخرى سواها، جزءاً من دمشق الكبرى. يسكن دمشق مجموعة سكانية بالغة التنوع من السكان، بلغ عددهم حوالى 4.4 ملايين نسمة عام 2010.[2] غالبيتهم العظمى من العرب ثم الأكراد والأرمن والسريان والآشوريين، بالإضافة إلى الشركس والتركمان والأذريين والبشناق والألبان وهم ممن وفدوا إليها خلال العهد العثماني.

الغالبية العظمى من السكان هي من المسلمين الذين يمثلون حوالى 93% من سكان المدينة، إلى جانب أعداد كبيرة من المسيحيين أغلبهم من الروم الأرثوذكس الإنطاكيين والروم الملكيين الكاثوليك. تعتبر دمشق مقر ثلاث بطريركيات مسيحية كبرى، واحدة للروم الأرثوذكس الإنطاكيين وأخرى للروم الكاثوليك وثالثة للسريان الأرثوذكس، كما تعتبر مقر أبرشية لأغلب الطوائف المسيحية السورية الأخرى.

يتوزع المسيحيون في أحياء باب توما وباب شرقي (داخل أسوار دمشق القديمة) وحي القصّاع. وهي الأحياء التقليدية لمسيحيي دمشق، لكنهم يتواجدون أيضاً في ضواحي دمشق القريبة مثل جرمانا، التي تعتبر خليطاً من سكان مسيحيين ودروز وسواهم، الأمر نفسه بالنسبة إلى أحياء كشكول والطبالة والدويلعة المجاورة لباب شرقي. كذلك الأمر في بلدة صحنايا التي يتقاسمها الدروز والمسيحيون، ومثلها جديدة عرطوز التي تمثل توازناً بين المسلمين السنة والدروز والمسيحيين. هذا بالإضافة إلى تواجد

---

[1] محمد جمال باروت- "العقد الأخير في تاريخ سورية"- جدلية الجمود والاصلاح- (2-5-5)- ص 7

[2] المكتب المركزي للاحصاء

المسيحيين بنسبة أقل في بلدات مثل حرستا، عربين. وتعتبر بلدات معلولا وصيدنايا ويبرود (أقل من 50 كم عن دمشق) من أبرز البلدات المسيحية التاريخية في الريف الدمشقي الأبعد والمجاور لدمشق الكبرى.

نسبة المسيحيين السوريين عموماً تتراوح بين 10.5%، و12%، لكن يصعب مع غياب إحصاءات دقيقة معرفة عدد مسيحيي دمشق، فالنسبة ليست ثابتة في المدن السورية، ففي حين قد تصل النسبة إلى 30 بالمئة في مدينة الحسكة، فهي قد تصل في دمشق إلى خمسة بالمئة.

ويشكل الشيعة (ثلاثة بالمئة من سكان سوريا) أحد المكونات التاريخية للمجتمع الدمشقي، فهم، على قلتهم وعلى محدودية توزعهم، أو بسبب ذلك بالذات، كانوا علامة في تاريخ المدينة. فهم سكنوا حيي الأمين والجورة الملاصقين لسور دمشق القديمة. حي الأمين، واسمه نسبة إلى الإمام الشيعي محسن الأمين العاملي، هو من بين أحياء دمشق التي شكلت نسيجاً فريدا بتنوع سكانه؛ ففيه تجاور الشيعة ويهود الشام، هو الحي المعروف ب "حارة اليهود"، والفلسطينيون الذين نزحوا من ديارهم العام 1948 فمُنحوا بيوتاً في هذا الحي ليهود مهاجرين. وتحوي دمشق مزارات دينية شيعية، من بينها مقام السيدة رقية في حي العمارة قريباً من الجامع الأموي، ومقام السيدة زينب، وحوله تجمّعَ وسكن لاجئون عراقيون شيعة على مرّ العقود السابقة، كما شكل الحي الذي يحتضن المقام مزاراً لشيعة الخليج ولبنان، وأقيمت فيه العديد من الحوزات العلمية الدينية الخاصة بالشيعة، والحسينيات.

أما العلويون فقد جاؤوا إلى دمشق بعد تسلم الرئيس السابق حافظ الأسد السلطة في سوريا، وحينها فقط سكنوا في أحياء وتجمعات، في المدينة، وعلى أطرافها. بعض هذه الأحياء أسس بقرار حكومي تحت مسمى مساكن للضباط والعسكريين، والنتيجة أن أحياء وجمعيات بكاملها كانت علوية الطابع. وبعض تلك الأحياء نما كعشوائيات لسبب أو لآخر، في هذا المكان أو ذاك. من بينها حي السومرية، مزة 86، عش الورور، حي تشرين، ضاحية الأسد، حي الورود،.. تقدر نسبة العلويين في سوريا بحوالى 11.5% من مجموع السكان، أما في دمشق فلا إحصاءات حول عدد السكان من العلويين.أما الدروز فتقدر نسبتهم بـ 3% من عدد السكان، ويقيمون في أحياء مثل جرمانا، أشرفية صحنايا، صحنايا، جديدة عرطوز، دير علي. وغالباً ما كانت تتحول الأحياء التي تسكن فيها أقلية ما، حياً لمختلف الأقليات، إذ تتشارك معاً ببعض تقاليد الحياة اليومية، من قبيل الوجود الظاهر لمحالّ المشروبات الروحية، أو إمكانية سفور النساء. وغالباً ما كانت الأقليات تبني في أحيائها أماكن العبادة الخاصة بها. إلا العلويين الذين لم نسمع عن أماكن عبادة لهم في الأحياء التي سكنوها في دمشق.

"كذبة"العيش المشترك

أكثر الصور الفوتوغرافية السياحية انتشاراً لمدينة دمشق، التي غالباً ما تثير اهتمام السياح ودهشتهم، تلك التي تُلتقط لجامع وكنيسة متجاورين، حيث يظهران كمكانين متآلفين في الإطار نفسه.لعل هذه الصور بالذات، هي الأكثر تضليلاً ومخادعة، إذ غالباً ما تخفي وراءها "صارعاً مستترا" فلطالما سمعنا حكايات عن بناء كنيسة في هذا الحي، يستقتل المسلمون بعدها من أجل بناء جامع مقابل، أو بالعكس. إلى حد نسمع فيه تسميات، ولو بشكل هامس، لهذا الجامع أو ذاك، مثل "جامع الجكارة". بل نجد مئذنة وحيدة، من غير أن تكون تابعة لجامع، في ساحة القشلة في دمشق القديمة، تحمل اسماً شعبياً هو "مئذنة الجكارة"، وحكايتها أن بعض المسلمين لمّا استعصى عليهم إيجاد مكان لبناء جامع مقابل كنيسة في المكان اكتفوا ببناء المئذنة فقط، فحملت ذلك الاسم.

صحيح أن عهد الاستقلال، في أربعينيات القرن الماضي وما بعده، شهد ازدهاراً لمفاهيم الوطنية السورية، ولطالما تغنى السوريون بالمسيحي فارس الخوري الذي وصل أكثر من مرة إلى رئاسة الحكومة، كما تغنوا بغيره من رجال الدين المتسامحين على كلا الضفتين، ولكن ما يجري في وجدان المسيحيين وأعماقهم أمر آخر، ينهض أحياناً كلما علا صوت التطرف، الاستبداد، والظلم. لا يلغي وجودُ مسيحيين كبار في مناصب كبيرة ذلك الإحساس الأقلوي، ولعل هذا الشعور الأقلويّ بالذات كان سر الاندفاع الكبير لشخصيات من الأقليات باتجاه أفكار قومية تتخطى حدود الانتماء الضيق، كمؤسس حزب البعث ومنظّره الأول ميشيل عفلق الذي كان مسيحيا.

تتداخل أحياء المسيحيين والمسلمين خصوصاً داخل أسوار دمشق القديمة، لكن هذا التجاور، ومشهد "الحياة العامة الدافئة" على السطح من المشهد العام، لم يمنع أن يتناقل الأبناء بعض حكايات الاضطهاد، التي تضمر نظرة كل طرف للطرف الآخر. بعض المسيحيين يتحدث عن "قاموس سري"[3] من الأوصاف والكلمات التي يصم بها كل طرف الآخر.

ذلك الإحساس بالاضطهاد، كان متوارياً ولا يريد أحد الإفصاح عنه، وهو واحد من أسباب التبدل الكبير الذي طال أعداد المسيحيين في سوريا .فقد كانت نسبة المسيحيين في سوريا عام 1918 من 30% من مجموع السكان، لكنها وصلت حدود ال 10% في ظل حكم عائلة الأسد. ذلك الشعور الدفين بالمظلومية تجاه العموم الإسلامي، متواري ومستبطن في الذاكرة، منذ المجزرة الرهيبة التي ارتكبت بحق المسيحيين في دمشق العام 1860، وراح ضحيتها مئات المسيحيين الدمشقيين، على يد مسلمين ودروز في الدهماء والعوام، إلى أحدث قوانين الأحوال الشخصية السورية، تلك التي تجيز للسوري المسلم الزواج من مسيحية، لكنها تمنع العكس!!

مع ذلك فثمة من يجد أن هناك أسباباً بنيوية لغلبة مسار الانصهار الوطني، في مدينة سوريا الكبرى دمشق، في مواجهة نوازع التفرقة والتفكك والتمييز، التي تتمركز في البيئات السورية الطرفية-الريفية ."من أهمها التفاف الشعب السوري تاريخياً حول مهام وطنية وقومية عريضة، كقضية فلسطين والوحدة العربية، إلى مساهمة السوريين، من مختلف المكونات القومية والدينية، في عملية التحرير والاستقلال وفي بناء دولتهم وتاريخها الحديث، بالإضافة إلى خصوصية التوزع الديموغرافي والتداخل الجغرافي بين فئاته المختلفة وندرة وجود معازل أو أماكن نقية تحسب على أقلية و أكثرية".[4]

وبالفعل، بعد أن استأنف المسيحيون في عهد الاستقلال وما بعده اندماجاً حقيقياً، عبّر عنه وصول مسيحيين إلى أعلى هرم السلطة، كذلك الأمر في الحياة الحزبية والفكرية والثقافية، ظهرت أسباب أخرى للتراجع والانكماش، وحتى الهجرة، من أبرزها انقلاب العام 1963 وتسلم حزب البعث للسلطة، وإعلان التأميم، في وقت كان 75% من الشركات والوكالات الاجنبية بيد المسيحيين وكانت لديهم أراضي شاسعة، وقد تمّ تأميمها. لكن في العقود التالية كان هنالك أسباب أخرى لتراجع أعداد المسيحيين. كما أدت الحرب الأهلية في لبنان عموما إلى إضعاف موقع المسيحيين. وبرز التطرف والتحريض الديني في العديد من دول المنطقة مع

---

[3] في ذاكرة المسيحيين حوادث يكررها البعض لأبنائهم، من قبيل أن المسلم حين يقابل مسيحيا وجها لوجه يقول له"طورق"، كي يتنحى له عن الطريق. كما يشير البعض إلى أن هناك كلمات سرية تستخدم في سوق الصاغة مثلا يقال للمسلم "شمّوط"، وللمسيحي"عرير"، للحذر قبل التعامل معهم. (شهادة شخصية من سيدة مسيحية)

[4] أكرم البني- الثورة السورية ومستقبل الأقليات- ص 1-2 - نيسان – 2013 (مبادرة الاصلاح العربي)

بداية السبعينيات، ما أدى إلى صدامات في العديد من الدول بين المسلمين والمسيحيين، كما في مصر والسودان على سبيل المثال[5].

أما "أحداث العنف في الثمانينيات في سوريا، والتي قمعت بعنف لا سابق له في البلاد، فقد تركت جرحاً عميقا، واحتقانا قيض له أن يظهر بعد نحو عقد من الزمن بموجة تدين بالغة، كانت مدينة دمشق ذات الغالبية السنية أحدى أهم مراكز تلك المحافظة الاجتماعية الحياتية، حيث زادت فيها نسبة المحجبات، ومعاهد تحفيظ القرآن، وتزايد ملحوظ للبرامج الدينية على الفضائيات التلفزيونية"[6]. ثم جاء تهجير المسيحيين من العراق، والعنف تجاههم، التجربة التي أشعرت المسحيين عموماً بالرعب، فعدا عن أن تجربة مسيحيي العراق قريبة زمنياً، ووقعت تحت سمع وبصر الاعلام الحديث، والمجتمع الدولي الذي لم ينقذ مسيحي العراق، فتجربة العراق وسوريا متشابهتان إلى حد كبير، لناحية العيش في ظل استبداد البعث، والتنوع العرقي والطائفي، كان النموذج العراقي حاضراً دائما في البال.لكن هنالك سبباً آخر لتراجع أعداد المسيحيين لا يتعلق بالاضطهاد، بل يعود إلى أن معدل الولادة عند المسيحيين أقل بكثير منه عند المسلمين. لعل هذا ما يجعل كيفين كونولي، مراسل بي بي سي في الشرق الأوسط، يعتبر "أن أحد أسباب صعوبة سرد قصة هجرة المسيحيين من الشرق الأوسط بشكل عام هو أنها عموما ليست قصة اضطهاد وإنما عوامل ديموغرافية أكثر دقة". لكنه سرعان ما يستدرك "لكن الحرب في سوريا تغذي هجرة المسيحيين من الشرق الأوسط"[7].

هجرة المسيحيين لم تؤثر فقط بإفقار البلد وإفراغه من أحد أهم مكوناته، فـ "الهجرة الواسعة للمسيحيين العرب ومسيحيي البلدان المشرقية إحدى أهم المخاطر التي تواجهها المنطقة، وذلك بسبب الدور الثقافي الذي يلعبه هؤلاء المسيحيون، كحلقة وصل بين الحضارة العربية الإسلامية، والحضارة الغربية، واستيعابهم وتفهمهم لكلتا الثقافتين، وإمكانية فتح الحوار بينهما". حيث "مارست الثقافة المسيحية المشرقية على مدى تاريخها تأثيرا متبادلا بين الثقافتين الإسلامية، والمسيحية الغربية، ولعبت دورا في عقلنة التطرف لدى الثقافتين"[8].

المسيحيون في ظل عائلة الأسد

اختفاء التجار ورجال الأعمال المسيحيين الكبار بعد قرارات التأميم البعثية، التي صدرت في أواسط الستينات من القرن المنصرم، فقد كان جلياً في الحياة العامة، ولا شك أنه أثر على موقع المسيحيين ومكانتهم في مجتمع دمشق. كذلك فإن القبضة الحديدية الشمولية للنظام لم تترك لأحد أن يظهر، حتى من أبناء الطائفة التي تنتمي إليها عائلة الأسد. الرئيس السابق حافظ الأسد لم يكن ليسمح ببروز شخص آخر، أو تحوله إلى محبوب من الناس، حتى لو كان قد اختاره بنفسه كرئيس للحكومة أو لأي منصب آخر. وليس غريباً والحال هذه أن لا يظهر في الحياة العامة شخصية مسيحية بارزة ومؤثرة كما من قبل، حيث رئيس الحكومة فارس الخوري كان يحمل على أكتاف المسلمين قبل المسيحيين[9].

لقد توارى المجتمع المسيحي في ثقافة الصمت، وعلى مدى خمسين عاماً من الحكم العسكري، في سياق عربي- إسلامي يتسم بالانتماءات القبلية والدينية والعرقية، حافظ النظام السوري على وحدته في بلد متنوّع عرقياً ودينياً. وتميّز بتوحيد الخطاب الرسمي والأيديولوجي، لكنه كبح إمكان تطوير أي خطاب تحليلي ونقدي"[10]. قمع النظام الرهيب ساوى بين الجميع في الظلم. الكل تساوى في الصمت، وفي الانسياق إلى مجتمع الفساد. لم يعد لمسيحيي مدينة دمشق مشاكل تذكر مع المسلمين السنة، إن لم نقل كانوا خلواً منها تماما، كانت مشكلتهم مع السلطة الطائفية، حيث يعتقد بعضهم بأن هناك مشكلة واضحة وعميقة جدا، صحيح أنها لم تصل إلى درجة التفكير باستئصالهم أو إبعادهم عن المدينة، لكن السلطة أهانتهم بما يكفي في أمور حياتية يومية، خاصة في موضوع مكب النفايات قرب حي باب شرقي، الأمر الذي نغّص حياتهم لسنوات تقدموا أثناءها بعشرات الشكاوى من دون جدوى. كذلك فإن السلطة لم تكن تسمح بتزويد أصحاب مطاعم صيدنايا (بلدة مسيحية) بالكهرباء. وكانوا يشكون فرض ضرائب باهظة على استثماراتهم. ومن أبرز مشكلاتهم أنهم كانوا يحرمون من مقاعد دمشق في مجلس النواب، حيث استبدلوا بنواب شيعة[11]. ويبدو أن كثيراً من المسيحيين اعتقدوا أن النظام يسعى إلى انتزاع أراضيهم وممتلكاتهم كما فعل حين أعطى العلويين التلال والمرتفعات في قرى مسيحية، بل واستولى كذلك على مزارات دينية نسبها لطائفته، 'كان واضحا' مبكرا خطة السلطة الطائفية التي تريد أن تحل أناساً مكان آخرين من علويين مرتبطين بالسلطة"[12].

في الحقيقة فإن النظام فقط في الظلم ساوى بين الجميع، كان "عادلا" حقاً في توزيع الظلم والقمع، فلم يكن صمت المسيحيين كافياً ليشفع للكثير من أبنائهم الذين تعرضوا إلى مظالم الاعتقال، بل إن اعتقال المفكر والكاتب ميشيل كيلو، الذي يتحدر من عائلة مسيحية، ويعتبرأكثر الأصوات اعتدالاً، كان درساً للكثيرين عند اعتقاله، إذ لم يشفع لميشيل لا اعتداله، ولا مسيحيته، ولا كونه كاتباً لا يلوي إلا على قول كلمة.المساواة في الظلم استدعت أيضاً ردوداً وأصواتاً معترضة من الجميع، طوائف واثنيات. وبالنسبة للمتحدرين من عائلات مسيحية فقد برز العديد من الأسماء التي عارضت النظام بشجاعة من بينها المحامي والناشط الحقوقي البارز أنور البني وشقيقه أكرم البني، والمحامي خليل معتوق الذي ما زال معتقلاً حتى اليوم. قد تصلح رواية "القوقعة" للكاتب مصطفى خليفة، والتي تعرضُ لتجربة مسيحي اعتقل في ثمانينيات القرن الماضي وزج مع معتقلي "الاخوان المسلمين"، فحين حاول توضيح الالتباس بأن يفهمهم أنه مسيحي ولا يمكن أن يكون مع الاخوان، جاء الجواب بأن خطأه أفظع، فهو في هذه الحالة مسيحي وينتمي لتنظيم "الاخوان المسلمين". لا شيء إذاً يشفع لمعارضي النظام، حتى لو كانوا من "حمائم" المسيحيين.

لكن تساوي المسيحيين الدمشقيين مع شركائهم وجيرانهم من المسلمين لم يخف ذلك الشعور القابع في اللاوعي بالتفوق المسيحي الذي يعزى عادة لتفوق الغرب الداعم للمسحيين، وفي المقابل سنجد ذلك الشعور بالتفوق التاريخي لدى المسلمين الذين يرجعونه لتقدم الحضارة العربية الإسلامية، وتفوقها على الغرب في مراحل من التاريخ. مع ذلك سارت الحياة بين الطرفين بيسر يسمح باستمرار شؤون الحياة اليومية، من علاقات تجارية

---

5 آرام السوري- واقع المسيحيين في سوريا- صحيفة "سنديان" الالكترونية- العدد الثاني- أيلول 2012

6 المصدر السابق

7 بي بي سي الالكتروني بتاريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 2012

8 منير درويش- محاضرة ألقيت في حلقة نقاشية ضمت عددا من المثقفين والمهتمين بتاريخ 2005/3/23.
www.al-moharer.net/moh252/m_darwish252.htm

9 يحتفظ السوريون بموقف تاريخي للمسيحي فارس الخوري (1873- 1962)، يوم أبلغه الجنرال غورو أن فرنسا جاءت إلى سورية لحماية مسيحيي الشرق، فما كان من فارس الخوري إلا أن قصد الجامع الأموي في يوم جمعة، وصعد المنبروقال: "إذا كانت فرنسا تدعي أنها احتلت سورية لحمايتنا نحن المسيحيين من المسلمين، فأنا كمسيحي منهذا المنبر أشهد أن لا إله إلاالله".

10 مطران حلب للكلدان أنطوان أودو، جلسة «التحديات الراهنة» بمداخلة تناولت «الخطابات المسيحية» في سوريا، «بين الحذرمن الصمت والشجاعة في الكلام». وقدم قراءة نقدية للأزمة الحالية السورية وتأثيرهاعلى خطابات المسيحيين- صحيفة "السفير" اللبنانية- 28-1-2013

11 مقابلة شخصية مع ناشط ومثقف مسيحي من سكان حي باب توما

12 المصدر نفسه

ومعاملات وسواها، من دون عوائق تذكر، حافظ خلالها المسيحيون على سكنهم أحيائهم التقليدية المعروفة منذ عقود طويلة، سوى أن اكتظاظ المدينة، وصعوبة البنى التحتية في دمشق داخل السور على استيعاب معطيات الحياة الحديثة دفع بعدد من سكان الأحياء المسيحية للسكن في منطقة جرمانا المجاورة والقريبة لحي باب توما، ومعظم سكان جرمانا من الدروز، وهي منطقة أصبحت نموذجا للحي الذي يحوي عددا من أبناء مختلف الطوائف الذين يتعايشون بسلام، بالإضافة إلى عدد كبير من العلمانيين المتحدرين من الطائفة السنية.لكن كان واضحاً دائماً أن السكان المسيحيين الجدد في جرمانا مرتبطون على نحو وثيق بأحيائهم الأصلية في باب توما وباب شرقي والقصاع وسواها. تماما مثلما يرتبط أبناء الطوائف الأخرى بقراهم ومدنهم الأصلية. الآن فقط يلاحظ المرء كم كان المكان الجديد، جرمانا، نوعاً من ملاذ مؤقت، عرضي وعابر، وظل دائماً، إذا أراد المرء توضيحاً أكبر يحمل اسم "جرمانا الدروز"، فيما الأخرون أشبه بضيوف عليه.

أما المؤسسة الدينية المسيحية فكانت، شأنها شأن مختلف المؤسسات الدينية الأخرى، مؤسسات مدجنة، لا كلمة لها ولا رأي، لا تلوي إلا على رعاية نشاط ثقافي أو خيري هنا، أو احتفال ديني هناك، وسيتذكر الناس أن الاحتفالات الدينية كانت تحفل بممالأة النظام الحاكم، والدعاء له. وستكشف الأيام التالية، في ظل اندلاع حركة الاحتجاجات في البلاد حقيقة ما كانت عليه المؤسسة الدينية. لقد أراد النظام الحاكم، أن يظهر للمجتمع الدولي صورته كحام للأقليات، ولصورة العيش المشترك، من المفهوم لماذا يريد النظام الحاكم أن يظهر للغرب أن المسيحيين راضون عن نظامه، وعلى ذلك نفهم كان العديد من مستشاري الرئيس السابق حافظ الأسد من المسيحيين، فذلك مفيد لتعزيز الصورة التي أراد إبرازها، لكنه لا يعني ثقلا حقيقيا للمسيحيين على الأرض.

المسيحيون في ظلال الثورة

قابل المسيحيون اندلاع التظاهرات أولاً بالصمت والترقب، فمخاوفهم من تكرار تجربة مسيحيي العراق كما أسلفنا كانت ماثلة في أذهانهم. كذلك فإن الرعب الذي يمثله النظام لا شك جعل شرائح واسعة من السوريين مترددة في الالتحاق بركب التظاهرات. ثم إن أربعين عاماً من فساد مستقر تعوّده الناس وتناغموا معه وبنوا مصالحهم على هواه، سيعطل أي رغبة بالخوض في مجاهل الفوضى. هكذا جاءت مواقف معظم المسيحيين لتستجيب للخطط التي بناها النظام واشتغل عليها بدأب، من المواقف البارزة لمسيحيي دمشق ما أعلنته رئيسة دير مار يعقوب المقطّع بالقلمون بريف دمشق الأم أغنيس مريم الصليب، حين قالت "إنّ المسيحيين في سوريا، وكما حصل في العراق بدأوا يهاجرون من مناطقهم حيث إن نحو 15 بالمئة منهم هُجّروا من مناطقهم، ونحو 100 ألف باتوا خارج سوريا بينما نحو نصف مليون تضررت منازلهم، أي أنّ نصف المسيحيين في سوريا تضرروا من الوضع القائم".وهي تفسر ذلك بالقول "هناك شرائح مسلحة اسلاموية تتطلع إلى الآخرين ككفار، وحتى الاسلاميين المعتدلين هم كفار بالنسبة لهذه الشرائح، والجزاء الذي تعتمده هو العنف والقتل. هذا التصرف ليس شاملاً بل هو آنيّ يأتي من الشحن المذهبي الذي يقوم به بعض الدعاة والأئمة مثل الشيخ عدنان العرعور ويوسف القرضاوي". وهي تؤكد أن المسيحيين لم يتسلحوا إلا ضمن لجان شعبية لحماية مناطقهم وبطريقة خجولة وبشكل اضطراري خوفاً من هجمات عليهم"[13].

هنا بدأت أصوات تنتقد الصمت المسيحي، جاء أولها من مسيحيين بارزين: "صمتُ «مسيحيي الشرق» في ظل الانتفاضات والأزمات العربية ليس دقيقاً، ويحتاج إلى تحليل وإعادة نظر. هذا ما طرحه «مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات» في كلية العلوم الدينية - «جامعة القديس يوسف»، في مؤتمر «خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن الأزمات»..".وشيئاً فشيئاً بدأنا نميز اتجاهات ثلاثة في المجتمع المسيحي الدمشقي، أغلبية صامتة تزعم الحياد، مؤسسة دينية تلتحق بالكامل بالنظام، وعدد لا يستهان به من الناشطين الذين التحقوا بالمتظاهرين من مختلف مكونات الشعب السوري. و"فيما تقف الزعامات الكنسية في سوريا خلف نظام الأسد، شارك المسيحيون مواطنيهم المسلمين في حركة الاحتجاجات المطالبة بتغيير ديمقراطي. وبتبني هذه الزعامات للشعارات الدعائية التي يطلقها النظام فإنهم كانوا يخاطرون بوضع الأقلية المسيحية في سوريا ما بعد الأسد". كما تقول كلاوديا مينده لموقع "قنطرة" الالكتروني. وتضيف مينده "اصطفت كنائس سوريا في بيانات ممثليها الرسمية خلف نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وفي المقابلات مع وسائل الإعلام الأوروبية أعلن أساقفتها عن تعاطفهم مع الحكومة، وعبروا عن القليل من التفهّم لدوافع حركة الاحتجاجات ومطالبها. "إن ما يحدث في سوريا منذ أسابيع، يشكل مؤامرة، حاكتها قوى أجنبية"، كما قال أسقف دمشق للسريان الكاثوليك المونسنيور الياس طبي في مقابلة مع وكالة الأنباء الإيطالية، مضيفاً: "إنها محاولة استعمارية جديدة من تدبير الأصوليين الإسلاميين والوهابيين من المملكة العربية السعودية وقطر"...".وتؤكد ميندة أن "الزعامات الكنسية تراهن على استمرار تماسك نظام الأسد رغم حدة الاحتجاجات التي تزداد اتساعا، وبموقفها هذا تخاطر كنائس سوريا بأن تكون هدفاً لغضب الجماهير السنية المجاورة لها في حالة انتهاء نظام البعث. وحتى الآن لا يوجد في سوريا أي تحريض مناهض للمسيحيين في سوريا، لكن يمكن أن يشكل ولاء الكنائس للنظام خطراً كبيراً عليها، إذا ما حدث التغيير فعلا"[14].

موقف الكنيسة دفع كاتباً، يتحدر من الطائفة المسيحية، مثل ميشيل كيلو ليقول إن "المسيحية المشرقية تدخل في طور غربة عن بيئتها التاريخية ووسطها المجتمعي، وتظهر العداء الصريح ضد المختلف: مسيحياً كان أم غير مسيحي، وتمارس ضرباً من عنصرية مذهبية تجعل من «المسيحي»كائناً أعلى، مترفعاً عن الكائنات الأدنى التي تنتمي إلى غير مذهبه أو دينه، بينما يمارس أمراء كنائسها انحيازاً سافراً إلى ظلم يشبه ذاك الذي أوقعته روما بالمسيحية الأولى، ويتحالفون مع أمراء السلطة الدنيويين، ويحرضون أتباعهم ضد خصومهم هؤلاء من المسيحيين أيضاً، الذين يظهرونهم بمظهر الخارجين على المسيحية والدين، لمجرد أنهم ليسوا مع السلطة أو معارضين أو مقاومين لها".ويصل الأمر بكيلو إلى حد الاتهام الصريح 'إن مطراناً في واحدة من أكبر كنائس دمشق استدعى عناصر الأمن إلى كنيسته وسلمهم شبانا أتوا إلى مكتبه ليحتجوا على انحياز الكنيسة إلى النظام في الصراع الذي تعيشه سوريا، ويلفتوا نظره إلى مخاطر دوره الشخصي في تحريض بعض الشبان والشابات التابعين لكنيسته على الاحتفال بمقتل شبان مسلمين من بلدة مجاورة لدمشق تتظاهر ضد النظام". ويضيف كيلو "بل إن هناك من تلقى رسائل تهديد من زعران يصفون أنفسهم بـ "شبيحة المسيح" تعلمهم أن مصيرهم قد تقرر، وأنهم سيقومون بقتلهم بمجرد أن تسنح لهم الفرصة لذلك"[15]. وإذا كان رجل دين من هذا الوزن لا يتورع عن تسليم ناشطين، فقد كان من الطبيعي أن تجد بعض رعيته من أبناء حي باب شرقيالمسيحي لا يتورعون هم أيضاً عن تسليم الناشطة المسيحية يارا نصير إلى رجال الأمن إثر توزيعها منشورات مناوئة للنظام في ذلك الحي.

---

[13] لموقع "النشرة" الالكتروني اللبناني-31 ديسمبر 2012

14 كلاوديا مينده- "رهان الزعامات الكنسية على نظام الأسد، حسابات الربح والخسارة" - ترجمة: عماد مبارك غانم - موقع قنطرة الالكتروني-16-7-2011

[15] ميشيل كيلو- "مسيحية للشعب- السفير 18-6-2012

عدا عن مطالبة ميشيل كيلو بإعادة الكنيسة إلى الشعب، فإن مطالبات ورسائل كثيرة وجهت من المسيحيين قبل غيرهم للقائمين على الكنيسة بالابتعاد عن النظام. لكن النظام استخدم كل ما يملك من وسائل التي تدفع بالمسيحيين بعيداً عن مركب المعارضة، دافعاً بهم إلى ما اصطلح على تسميته بـ "تحالف الأقليات"، بعد إيهامهم أن للاحتجاجات طابعاً إسلامياً متطرفاً، وأن انتصارها يعني انتصار نظام إسلامي أصولي سينتقم من الأقليات ويتعامل معهم على أنهم كفار. واتخذ كل الوسائل من أجل ذلك، وأولها التخويف، فالسيناريو الذي حاكه النظام وباشر بتنفيذه لتخويف الناس جاء محكماً. سيناريو استهدف الأقليات عموما، والمسيحيين خصوصاً، بسبب الصدى الذي سيتركه موقفهم في المجتمع الغربي. نشر شائعات السيارات المفخخة، أو القبض على سيارات ملأى بالسلاح، وإذا كان هناك من لديه أدنى شك فسيأتي التفجير لاحقاً ليؤكد الشائعات التي أطلقها النظام. ولا شك أنه ذو مغزى أن يقع واحد من أوائل التفجيرات في قلب حي مسيحي (تفجير في ساحة التحرير الواقعة في حي القصاع قريباً من باب توما)، لن يمنع وقوعه وجود أقوى فروع الأمن، ونعني فرع "المخابرات الجوية" في ساحة التحرير. مع وقوع التفجير وآثاره التي تركت على معظم بيوت الحي، وكذلك مشاهدة الجثث المتفحمة، التي ستعاد صورها مرة تلو المرة على الشاشة الرسمية. وبدل أن تنسحب فروع الأمن والمخابرات المستهدفة من بين أحياء المدنيين حماية لهم، راحت تبني متاريس فوق متاريس لمزيد من تخويف المدنيين، واستعادة أجواء الثمانينيات المرعبة في ذاكرة السوريين. كل ذلك سيكون له أثره النفسي، لن يكون مهماً للمواطن المذعور أن يعرف من وراء التفجير، فبالنسبة له يجب أن يتوقف ذلك فوراً، والنظام وحده من بإمكانه أن يوقف ذلك.كان ذلك واحداً من بين أخطر التفجيرات وأكثرها تأثيراً، في مناخ لا يحتاج إلا لدفعة بسيطة ليقف بعيداً على الحياد، وراء نظريات حول أن الأمن والأمان أرحم من فوضى الحرية، وأن نعمة الاستقرار لا تقدر بثمن.

هكذا حاول النظام أن يصور نفسه حامياً لتلك الأقليات، وعلى ذلك حاول أن يمدّهم بالسلاح، وقد قبلت أقلية من المسيحيين ذلك. ثم أن إطلالة على تعامل النظام مع المعتقلين من الأقليات كان يشي بما يرمي إليه النظام. فالمعتقلون من المسيحيين لم يعانوا أساليب التعذيب الدموية التي ذاقها رفاقهم من الطائفة السنية المسلمة. في شهادتها تقول الناشطة كارولين أيوب[16] بعد خروجها من الاعتقال "أطلق سراحي وتلقيت معاملة "المسيحيات"، إذ قيل لي صراحة لو لم تكوني مسيحية لكان عقابك شيئاً آخر".إلى جانب ذلك التخويف، كان للإغراء أثره في المجتمع المسيحي الذي وقف في معظمه صامتاً، أو منحازاً للنظام. آخر الرشاوى المقدمة لمسيحيي دمشق جاءت عن طريق محافظة دمشق بإعلانها عن البدء بعملية صرف التعويضات المالية للمواطنين عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم الخاصة غير المؤمّن عليها، جراء الأحداث التي نتجت عن أعمال العنف، وليكون المستفيد الأكبر من الدفعة الاولى هم سكان منطقه القصاع المسيحيه بنسبه 75% من قيمة المساعدات، الأمر الذي اعتبره البعض مجرد نكتة، إذا ما قورنت أضرار حي القصاع بأي منطقة أخرى في دمشق.

أما النقطة الحاسمة التي كان لها أن تقسم المسيحيين إلى مؤيد بالكامل أو معارض بالكامل، فكانت تشكيل الجيش الحر. النسبة الاكبر ذهبت باتجاه تأييد النظام خوفاً من التطرف الإسلامي الذي دأب النظام على إقناعهم به، وللمحافظةعلى عددهم وحياتهم، ولو كان بالمعدل الأدنى. مع كل ذلك فقد سجلت خسائر لدى المسيحيين، قتلاً واعتقالاً وتدميراً لأديرة وكنائس، كما حدث لدى قصف دير سيدة صيدنايا التاريخي، كما أن النظام لم يتورع عن استخدام الكنائس والأديرة المسيحية كثكنات عسكرية لجيشه. كما لم يتورع النظام عن طرد الأب اليسوعي اللاتيني باولو دالوليو رئيس دير مار موسى الحبشي بريف دمشق، والذي يقيم في سوريا منذ عقود بسبب إعلانه تعاطفه مع الثورة. فرفع الناشطون السوريون رداً على ذلك شعار "سوريا وطنك يا باولو". كذلك جرى تلفيق الاتهامات مراراً من قبل النظام لرئيس المجلس الوطني السوري المعارض جورج صبرا، أو إطلاق الشائعات حوله، وقد سبق له أن اعتقل قبل مغادرته دمشق نهائياً. وفي السياق نفسه يتهم ناشطون المخابرات السورية باختطاف وتصفية الكاهن الأرثوذكسي فادي جميل الحداد من منطقة قطنا بريف دمشق، حيث قالواإنه خُطف أثناء سعيه لإقناع المخابرات بالإفراج عن طبيب مسيحي سبق اعتقاله.

وعدا عن مساهمتهم في ما سمي بـ "اللجان الشعبية" في أحيائهم فلا مساهمة تذكر للمسيحيين في القتال سواء في الجيش النظامي أو في الجيش الحر، الذي هو مؤلف إما من منشقين عن الجيش النظامي، أو من أبناء المناطق التي تضررت إثر حرب النظام عليها.نادراً ما سمعنا عن انشقاق مسيحي عن الجيش لضآلة أعداد المسيحيين في الجيش أساساً، وهنا حاول النظام أن يلعب لعبته بزج اسم المسيحيين وتوريطهم في القتال عبر تعيين داوود راجحة وزيراً للدفاع، وهو المسيحي من بلدة عربين في ريف دمشق، الأمر الذي فسر على أنه حشر للأقليات السورية في مربع النظام من خلال زجهم في مواجهة مفترضة مع الأغلبية السنية. راجحة كان من بين الشخصيات التي طالتها بعض العقوبات الصادرة عن عواصم غربية بسبب دعمها ووقوفها مع النظام، وقضى في تفجير الأمن القومي في تموز يوليو 2012.

الدمشقيون الغرباء ... العلويين

بعد أن أُحكمت سيطرة البعثيين على السلطة في سوريا، تلك التي بدأت مع انقلاب البعث العام 1963 ازداد تحكم "العلويين" بالمناصب المهمة في الجيش والأمن والإعلام والوظائف العامة. إلى ذلك الوقت بالضبط، في بداية الستينات من القرن المنصرم، يحيل البعض "أول ظهور للنزعة الطائفية في سورية، وقد كان ظهوراً سياسيا بامتياز، وكان ذلك أثناء حكم حزب البعث. فقد لوحظ أنه منذ اليوم الأول لانقلاب آذار عام 1963، أن إدارة شؤون الضباط، وكان يهيمن عليها ضباط بعثيون علويون، قد قامت بتسريح ضباط سنة ومسيحيين من الجيش، واستدعي ـ بدلا منهم لملء الشواغر ـ ضباط احتياط بعثيون، خصوصا من العلويين. وقد أصبح هذا الأمر نهجاً بعد أن استولى حافظ أسد على السلطة في نوفمبر عام 1970... أصبح الجيش حكرا على الضباط من الطائفة العلوية. واستمر تجفيف منابع التحاق الضباط "السنة" والمسيحيين في الكلية الحربية"[17].

لكن البعض يحيل تحكم العلويين بالجيش إلى ما قبل هذا التاريخ، حيث "الطائفة العلوية وحدها التي تمت عسكرتها. واستفادت من عوامل عدة في بناء نظامها ودولتها. وأولها وجودها الواسع، أصلا، مع أقليات أخرى في «جيش المشرق» الذي تسلمته سوريا ولبنان من فرنسا، كنواة للجيش الوطني. ثم استفاد العلويون من الصراع السياسي بين اليمين واليسار، في الأربعينات والخمسينات، فأقبلوا على الانخراط في الجيش، فيما اكتفى أبناء الغالبية السنية بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، مفضلين الانخراط في العمل الحر. ولعب أكرم الحوراني المحرك السياسي لتلك المرحلة، دورا كبيرا في تسهيل تطويع العلويين في الجيش، ربما نكاية بالأسر الإقطاعية في مدينته (حماه). وعندما اكتشف خطأه

---

[16] مقابلة ل "العربية نت"
http://english.alarabiya.net/en/perspective/2013/03/15/Syrian-female-prisoner-spared-regime-brutality-for-being-Christian.html

[17] الطاهر ابراهيم - http://alasr.ws/articles/view/10467

التاريخي، وحاول التوازن الطائفي في الجيش، كان الوقت قد فات"[18].

ما دامت العاصمة هي مركز الجيش والأمن والوظائف العامة كان بديهيا أن نشهد هجرة كبيرة من عائلات العلويين إلى دمشق. ومع سيطرة العلويين اختفى لديهم ذلك الخوف التاريخي من الاضطهاد، فقد نزح حتى فقراء العلويين، من غير العسكريين أو رجال الأمن، الباحثين عن رزقهم ولقمة عيشهم. بل يمكن القول إنه نشأ لأول مرة ذلك الاعتزاز بكيانهم ورموزهم وثقافتهم."أثناء ذلك صعد العلويون السلّم الاجتماعي، من "خدم منزليين" في المدن إلى موظّفين حكوميين. أتيحت لهم الوظائف في بيروقراطية الدولة سريعة النمو. خدموا الجيش كوسيلة للطموحات السياسية، والفلاحون الذين كانوا خاضعين لسيطرة الإقطاع من مُلاك الأرض الغائبين استرجعوا الأرض عبر الإصلاحات الزراعية. واختفت تماماً عمليات بيع البنات والنساء الشابّات للعائلات السورية واللبنانية الثريّة. عملية التحرّر هذه هي بالضبط ما يخشى العلويون أن تنقلب عكساً في هذه الأيام. هذا الرعب مؤسس في خطر الشرط الإنساني الذي أبقى فيه النظام العلويين، فبتصميمه وإهماله لم يتمّ ترجمة صعود العلويين إلى اندماج"[19].

هكذا نشأ في دمشق عدد كبير من الأحياء التي سكنها العلويون، التي يمكن تصنيفها في قسمين أساسيين الأول تلك المساكن التي أنشأت بقرار حكومي، كمساكن للضباط والشرطة والأمن، وبالتالي بدت في مستوى أرقى من تلك التي سكنها الفقراء. والأهم؛ أتاح لها ذلك، أي كونها مساكن للضباط، أن تحاط بأسوار شاهقة، وتزوّد بحرس من الجيش أو الشرطة العسكرية، فتبدو معزولة تماماً عن محيطها. من بينها مثلا مساكن الحرس ومساكن العرين بمنطقة دمر، وكذلك مساكن الضباط في معضمية الشام، أحد أبرز المواقع التي شهدت أسخن التظاهرات السلمية، ومن ثم تحولت إلى معقل من معاقل الجيش الحر، وتقع تلك المساكن تماماً مقابل الأحياء التقليدية الشعبية في المعضمية. أما القسم الثاني فكان تلك العشوائيات التي نمت على أطراف المدينة، أو في قلبها، لهذا السبب أو ذاك. ومثالها الحي الأبرز الذي يقع في واحدة من أغلى الأماكن السكنية في دمشق وهي حي "مزة 86"، هذا الحي الذي جاء على أنقاض كتيبة من كتائب عم الرئيس السوري رفعت الأسد "سرايا الدفاع"، وظل الحي يحمل نفس الرقم الذي حملته الكتيبة. وسُمح لعائلاته أن تبني عشوائياً في ذلك المكان. وهو اليوم يعتبر أحد أبرز معاقل الشبيحة، والجيش ورجال الأمن. "كان العلويون مرئيّين أكثر من غيرهم وبأسوأ طريقة ممكنة في أجهزة المخابرات، المتمدّدة باسترخاء والتي تعمل خارج القانون وخارج مؤسسات الدولة الرسمية... وكلما مدّ الأسديون وأقرباؤهم سيطرتهم على مؤسسات الدولة الرسمية وعلى القطاع الخاص بدت سوريا أكثر كمزرعة عائلية لهم. عندما نأخذ كل ما سبق بعين الاعتبار، يمكن القول بأن العلويين لم يتمّ دمجهم في المجتمع بالقدر الذي تمّ فيه امتصاصهم في الدولة المتخيلة، مما تركهم غرباء ومكشوفين دون أي غطاء".

يمكن الإشارة أيضاً إلى أعداد أقل من المُلاك والأثرياء الجدد من العلويين الذين امتلكوا بيوتاً في قلب المدينة، حيث تسكن العائلات التقليدية. لكن مجموعة من فقراء العلويين، وخصوصاً مثقفيهم المأخوذين بقضايا قومية، وجدت بيئتها وحاضنتها في مخيمات الفلسطينيين، وخصوصاً مخيم اليرموك، جنوبي العاصمة دمشق، والذي شكل منذ سبعينيات القرن الماضي، وحتى أواسط الثمانينيات مهداً للحركة السياسية والإعلامية الفلسطينية، من أحزاب وفصائل متنوعة، إلى صحف ومجلات ضمت أسماء بارزة من المثقفين العلويين.

[18] غسان الامام - عسكرة الطائفة العلوية- صحيفة "الشرق الأوسط"- 13-1- 2013.

[19] بيتر هارلنغ وسارة بيركي- "غصة القلب السورية"- ترجمة ياسر نديم السعيد لموقع الجمهورية الالكتروني- 26 نيسان 2013.

مع اندلاع الاحتجاجات فقط راح السوريون يكتشفون أن توزيع تلك الأحياء لم يأت عفو الخاطر، وكأن مساكن العلويين اختيرت كلها كمواقع استراتيجية في مواجهة أحياء السنة. فحي عش الورور يقع تماما مقابل واحد من أهم الأحياء الناشطة في التظاهرات منذ الأيام الأولى، ونعني حي برزة. وكان لسكان عش الورور دور كبير في قمع ومحاربة التظاهرات في برزة والتل وكل المواقع المحيطة. هكذا أيضاً بنيت أحياء مثل حي الورود القريب من قدسيا، حي تشرين بجوار القابون، وكثير من تلك الأحياء في جديدة عرطوز، وحي القدم، وسبينة، والميدان، ومشروع البارد (على طريق الكسوة جنوبي دمشق)، وسواها. غير أن أبرزها والذي يستحق التوقف هو حي السومرية الذي بني تماما في آخر حي المزة الراقي، أو ما يسمى دمشق الجديدة، هو المبني مقابل المركز الرئيسي لأحد أخطر الفروع الأمنية في البلاد، وهو المخابرات الجوية. هذا الحي المحاط بأسوار شاهقة، واعتُبر دائماً كأحد أهم أسواق البضائع المهربة، هناك كان يباع التبغ المهرب، والمشروبات الروحية، والالكترونيات، وكل ما يمكن تهريبه خصوصاً من لبنان أيام سيطرة الجيش السوري على لبنان قبل العام 2005.هكذا شكل الحي اجتماعاً فريداً للمصالح بين العسكر ومافيا التهريب.لقد ظهر فعلاً أن تلك الأحياء لم توجد في تلك الأمكنة من دون حسابات مدروسة، فقد جاء اليوم، الذي كان السوريون في حقيقة الأمر غافلين عنه، ليكتشفوا أن تلك الأحياء المغلقة لم تكن سوى بؤر لردعهم حين تقتضي الحاجة. حي السومرية، مثل معظم تلك الأحياء، أقيم على مساحات من أراضي مستملكة، لأغراض عسكرية في الغالب، فالحي واحد من جملة أراضي مستملكة مثل مطار المزة العسكري، الملاصق أيضاً لفرع المخابرات الجوية. تلك الأراضي تعود ملكيتها لأهالي حي المعضمية، الأمر الذي فسّر بالنسبة للكثيرين معنى اشتعال هذه البلدة بالتظاهرات بشكل مبكر ومتواصل.

دمشق هي النموذج الحي للمدينة المطوّقة. اعتقد حافظ الأسد أن من يملك دمشق يملك سوريا، لهذا كوّن علاقاتٍ جيدة مع البرجوازية الدمشقيّة ليكسب دعمهم.على المستوى الأمني، طوق حافظ الأسد دمشق بحزام من المخيمات العسكرية، وذلك لعزلها إذا ما قامت أعمال شغب في باقي سوريا. تطورت أحياء علوية على أطراف دمشق حيث يسكن العلويون، العاملون في الجيش، مصحوبين بعائلاتهم. استقر الموظفون المدنيون والمهاجرون الآخرون القادمون من الساحل بالقرب من هذه المساكن العسكرية حيث يتيح لهم التضامن العائلي والقروي تأمين السكن. قليلون هم الذين استقروا في الأحياء السنية، فضل الأكثر ثراء الأحياء المسيحيّة في باب توما والقصور. شكل الأحياء الدرزية المسيحية في الغوطة: جرمانا، جديدة عرطوز وصحنايا أماكن تجتذب العلويين. بالمقابل تتحاشى هذه الأخيرة المدن الصغيرة السنية مثل دوما وداريا "لأن المجتمعات فيها محافظة، ترفض الغريب وتفرض نمط حياة ذا طابع إسلامي"[20].

هذا التداخل في صورة العلويين، بين دور أمني وسياسي وتجاري، كما ظهر في حي السومرية، سيظهر بصور أخرى في أحياء المدينة. فسائق التاكسي غالباً ما يكون رجل أمن أو عسكري، حالي أو سابق، وهو إما علوي، أو أن علوياً ما سهل له تجارته، كما يحدث بالنسبة لأكشاك البيع على طرقات المدينة، التي تحتاج إلى رخصة أمنية لا تعطى لأي كان، وبالتالي باتت بيد من بإمكانه إصدار الرخصة. بات هناك هذا التصور، حتى لو لم يكن حقيقياً أحيانا، بأن كل ركن، كل تجارة في المدينة لا بد أن تخفي رجل أمن وراءها، شريكاً أو صاحب ملك. ورجل الأمن غالبا ما يكون علويا.

[20] فابريس بالانش- جغرافيا الثورة السورية- ترجمة: سارة يونس- نشر في مجلة المشكاة-

http://www.alsabahsyria.com/index.php/syrinworldseye/195-2012-02-12-16-04-01

تدهور الوضع الاقتصادي وإهمال الدولة لمناطق كبيرة في دمشق، مثل غوطة دمشق الشرقية والغربية، حيث جرى تدميرها بيئيا، ليحل محل غاباتها الزراعية، آلا فالمساكن غير النظامية وغير المدروسة تنظيميا وعمرانيا. بسبب الفساد الهائل والرشاوى المفضوحة في هذا الشأن، كل ذلك زاد من عداء الطائفة السنية للعلويين، الذين كان لهم كبرى الامتيازات بفضل تواجدهم في شبكة السلطة التي يهيمنون على الجهاز الأمني فيه، ولهم فيها تسهيلات لمناصب وقروض وأسبقية في المناقصات والمشاريع العمرانية. كل ذلك كان في وجدان الناس، ولا يمكن ظهوره إلى العلن، كان من المستحيل أن يعبر الناس عن كره وامتعاض علني لعلوي، مهما قل شأنه، حتى على سبيل المزاح، لطالما عوقب الناس هنا بسبب شتيمة، أو ما يبدو أنه شتيمة للعلويين، الأمر الذي لم يسر على شتائم مماثلة لطوائف أخرى، مهما عظمت. يمكن القول إن أبناء الطائفة السنية لطالما أهينوا عن عمد، وبشكل مجاني ومبالغ به، تحت ستار النظام العلماني. أشياء شبيهة بتلك، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، ولأسباب كثيرة أخرى، جعلت العلويين خارج نسيج المجتمع الدمشقي، مع العلم أن الأخير ليس سوى مجموعة من الهجرات المتتالية عبر التاريخ، انصهرت كلها عبر الزمن. لكن العلويين عزلوا أنفسهم في تلك المساكن العسكرية في محيط الأحياء والمدن، كما عزلوا أنفسهم في شرنقة فساد هائلة. والأهم من ذلك أنهم تصرفوا على الدوام وكأن حضورهم عابر ومؤقت في دمشق، فالضيعة (الساحلية) هي الملاذ الأخير، إذا ربح المرء واشتغل فمن أجل أن يبني بيتاً هناك، وإذا تقاعد فمن أجل أن يعود إلى هناك. يبدو في العمق أنهم كانوا يحسبون للحظة مثل هذه التي تمر اليوم بالبلاد.

أما عن الأثر الذي تركوه في المجتمع الدمشقي فيمكن العودة إلى فيلم سينمائي حققه مخرج يتحدر من الطائفة العلوية، ونعني فيلم "نجوم النهار" لأسامة محمد الذي ما زال ممنوعاً رقابيا على الرغم من مرور أكثر من عقدين على إنتاجه. الفيلم يصور ذلك الاجتياح الريفي (للعسكر العلويين) لمدينة دمشق، كيف احتلت ثقافة الريف الفضاء العام للمدينة. فجأة تجد المدينة نفسها ترزح تحت صورة مغن وحيد آنذاك (في سنوات الثمانينيات) هو المغني الشعبي فؤاد غازي. مغن شعبي جبلي ينال كل الحظوة والمجد الذي لن يحظى به سوى مغن شعبي آخر هذه الأيام هو علي الديك، لا لشيء إلا لأنه مغن ينتمي إلى طائفة النظام. على المستوى الثقافي يمكن القول إننا كنا أمام نبرة ريفية موارِبة شكلت موجة في الثقافة تحت عنوان "مدينة بلا قلب"، ولطالما تغنى مثقفو الريف تحت هذا العنوان بهجاء المدينة واحتقارها. مثقفو المدينة تلقفوا الرسالة بدورهم، لكنهم نادراً ما تجرأوا على الاعتراض على هذا التنكيل بمدينتهم. كانت دمشق أمام اجتياح مزدوج الطابع، ريفي وعسكري، بقي عموم العلويين يعملون في إطار واحد هو العمل العسكري، الأمني، أو في وظائف حكومية لم يكن أي كان يستطيع الوصول إليها، هذه التي كانت في معظمها تأتي بالمحسوبيات أو الرشوة. لم يكن العلويون من أصحاب المهن، وكل هذا سبباً آخر في عزلتهم. "المشكلة المركزية في هذه التراجيديا الحاصلة بأنه لا يوجد شيء اسمه «مجتمع علوي»، فهذا الشيء هو أكثر جزء مشوّش واغترابي في المجتمع السوري"[21].

لقد شهد العقد الأخير نوعاً من الانفتاح الاقتصادي دفع أثرياء النظام، والمقربون منه وبالتنسيق معه، نحو مجالات استثمارية جديدة، حيث احتكار وكالات الشركات الكبرى، على غرار ما فعله رامي مخلوف ابن خال الرئيس الذي كان من بين احتكاراته شركتي الخليوي الوحيدتين في البلاد، ما ولّد نقمة لدى التجار الذين عرفوا أن ليس بإمكانهم الحصول على صفقة أو مشروع أو وكالة إلا وشريكهم أحد أقطاب النظام، وكان الشعور السائد أن لا فكاك من النظام، وأنه نوع أمر واقع. غرض النظام ومواليه كان أبعد من الثراء، كان للابقاء على مفاتيح السيطرة الأمنية بيد السلطة. كذلك كان الأمر بالنسبة لتجارة المعلومات، ووسائطها، كما محطات التلفزة الخاصة التي احتكرتها السلطة بطريقة موارِبة لتبقى تحت السيطرة، حين دفعت بتجار كبار محسوبين على النظام، وبرجال مخابرات لتأسيس تلفزيونات خاصة، لا لتقول فقط ما يريده النظام، بل ما لا يقدر على قوله، من قبيل شن حملات على أنظمة عربية من دون مسؤولية حكومية، تحت غطاء حرية التعبير للقنوات الاعلامية الخاصة.

تحالف الأقليات

لكن ليست كل تلك الأسباب هي ما جعل احتجاجات السوريين تتمركز في الأحياء السنية فقط في دمشق. اللافت أنه رغم كل ما لديهم من أسباب كان السوريون جاهزين للتجاوز، ولوضع اليد مع الآخر. لقد تجلى ذلك بوضوح في تظاهراتهم، كرروا مرة تلو المرة "واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد"، ورفعوا على الأكتاف احتراماً وتبجيلاً كل معارض ينتمي إلى الأقليات، كانت الأسباب تتلخص في اشتغال النظام الهائل على الأقليات، وعلى رأسها العلويين. لقد عمل النظام بدأب لضمان تحالف للأقليات، بدءاً بتخويفهم بالبديل الإسلامي المتطرف، إلى تخويفهم بعدم الاستقرار والفوضى وتذكيرهم بالتجربة العراقية التي غصت بالقتل الطائفي الأعمى والخطف والتكفير. لم يكتف النظام السوري بالتلويح فقط، بل سرعان ما نفذ وعوده حين بدأت عمليات القتل أو الخطف المشبوهة لعلويين أو سواهم من الأقليات. كذلك فإن القتل والمجازر والتنكيل غير المسبوق لأحياء السنة رفع مستوى الحقد والكراهية، وأشعل رغبات بالانتقام، عند ذلك سيعود العلويون للتكتل من جديد والتكاتف باعتبارهم مستهدفين بشكل طائفي، وهكذا في دورة لا تنتهي من الكراهية ومن تدوال مشاعر طائفية.

فجأة تدفق مخزون هائل من الحكايا التي تسرد قصص الخطف والقتل، كما قصص التفجيرات، استنفر الجميع، وصار لكل طرف حكايته التي يتشبث بها حتى النهاية. هكذا صرت ترى زملاء العمل مقسومين إلى جهتين تتبادلان التخوين، جزء منهم صدق رواية النظام، فنزل إلى الشارع بأمر وظيفي لمحاصرة المتظاهرين رغم أن البداية اقتصرت على أيام العطل (الجُمع)، وكان عماد تلك المجموعات من الموظفين العلويين. ولأول مرة في تاريخ سوريا بات السؤال عن الطائفة حاسماً، أنت علوي إذاً مع النظام. لأول مرة يصبح السؤال عن طائفة الآخر ضرورياً ومكشوفاً إلى هذا الحد. هذا الانقسام سنجده أيضاً على مستوى النخب الثقافية، حيث غالبية المثقفين العلويين، ومعهم جزء من مثقفي الأقليات انضموا إلى ترديد أكاذيب النظام، خصوصاً أن بين هؤلاء معارضين تاريخيين للنظام، بل ومنهم من دفع جزءاً من عمره في معتقلات النظام. سنجد أن البعض انحاز للنظام تحت تمويهات أيدلوجية مختلفة، الوقوف مع الدولة السورية، الحفاظ على وحدة "الجيش العربي السوري"، وسواها من مزاعم.

الحال على جبهة الطائفة العلوية كما يبدو في قراهم يشبه اليوم معركة بقاء، لم يتزحزح العلويون عن تشبثهم بالنظام، فهو كلما أوغل بالقتل كلما بات، حسب تصوراتهم على الأقل، رأسهم مطلوباً كعلويين، في بحر من السكان "السنة" في مدينة يسكنها عدد من الملايين كدمشق. كمّ الاحتفاء بقتلاهم وصور القتلى، وارتفاع لغة التهديد إلى أقصاها يدل على أن لا رجعة في الوقوف وراء النظام، وأنه قد فات الوقت الذي يمكن أن يظهر في انشقاقات تذكر لدى أبناء الطائفة. أما في دمشق فيمكن القول إن أحياء العلويين فرغت تقريبا من حياة مدنية، كما فرغت من عناصر من غير العلوييين إن وجد، فإذا كان حي مزة 86مكوناً من أكثرية علوية، وقلة من الأكراد، فقد بات اليوم حكراً على العلويين. في النهاية عادت تلك الأحياء، خصوصاً في دمشق، إلى وظيفتها الأولية، كسياج حول الأحياء السنية، وكخزان سلاح يشهر وقت الحاجة في وجه الجيران.فرغت تلك الأحياء أولاً لأن أبناءها يشعرون دائماً بالتهديد، حتى قبل اندلاع الاحتجاجات،

[21] بيتر هارلنغ وسارة بيركي- مصدر سابق.

وهذا ما يفسر تعاملهم مع المكان كمؤقت وعابر، ومع قراهم الأصلية كملاذ أخير. وثانياً لأنه بعد مضي وقت من الاحتجاجات التي تحولت إلى العمل المسلح، وبعد تورط تلك الأحياء جرى فعلاً قصف بعض تلك الأحياء بقذائف الهاون، كما جرى لحي مزة 86.

وكمثال آخر، في بلدة سبينة جنوبي دمشق كان هنالك حي علوي يعرف سكان البلدة بـ "حارة النصيرية"، على مرّ العقود لم يشهد الحي اختلاطا بسكان البلدة، رغم أنه موجود في وسطه تماما لا على أطرافه، بعد اندلاع الاحتجاجات أخذ الحي قراره بالانضمام إلى معركة النظام، العائلات ذهبت إلى قراها، ولم يبق في الحي سوى المحاربين من "شبيحة" النظام. فيما بعد صار إيقاع المعارك بين الجيش الحر والنظام يعلو ويهبط حسب الاقتراب أو الابتعاد من ذلك الحي، حينما سحق الجيش الحر من تبقى في الحي راح الجيش النظامي يقصف البلدة بلا هوادة، حتى شرد كل من فيها. وفي حي التضامن، المحاذي لمخيم اليرموك الفلسطيني سكن خليط من الأقليات، بشكل أساسي دروز وعلويين جاؤوا من قرية عين فيت في الجولان المحتل، إلى جانب خليط أقل من ستّة تركمان، ومن إدلب ودير الزور وسواهم. سكن العلويون والدروز في شارع نسرين وهو ما شكل أثناء الاحتجاجات وما زال مركزا للشبيحة، واللجان الشعبية الموالية للنظام والتي شكلت سداً منيعاً بوجه أي مساعدات إغاثية لمخيم اليرموك والحجر الأسود ويلدا وسواها من أحياء محيطة. ويقول عدد من سكان هذا الحي أنه لم يشهد من قبل احتكاكات طائفية، رغم بعض الخلافات المسكوت عنها بخصوص عادات اللباس وبيع وتعاطي المشروبات الروحية علناً.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى مسألة الشبيحة، الذين لم يظهر الحديث عنهم في دمشق إلا بعد الاحتجاجات. قبل ذلك هم موجودون في الساحل السوري وجلّهم من عائلة الرئيس السوري بشار الأسد، أو من المستفيدين، وقد امتهنوا كل أشكال الخطف والسرقة والاغتصاب والتهريب وإذلال الناس في الشوارع. كانوا فوق القانون، وكنا نسمع بين الحين والآخر عن ردع رئاسي لهم، من بشار الأسد، أو من أخيه ماهر الأسد، كنوع من تبييض صورة الرئيس الشاب والتذكير بمحاولاته الإصلاحية الحثيثة. لكن في الواقع لم نسمع يوماً عن انقراض ظاهرة الشبيحة.مع بدء الاحتجاجات السورية انتقلت الظاهرة إلى دمشق، وبشكل مشرّع من النظام هذه المرة، إذ تحوّل العلويون من سكان التجمعات المحيطة بدمشق إلى شبيحة، سلّحهم النظام وأطلق عليهم اسم اللجان الشعبية، وباتوا سنداً قوياً لقوات النظام في كل خطوة. ويبدو أن النظام لم يُبدِ حرصاً على التنصل من شبهة الشبيحة، إذ بات هؤلاء أيضاً ورقة ترهيب بيده. لقد بلغ الأمر أن الجيش النظامي بات يهتف للشبيحة، بل إن الموالين راحوا يحيون الشبيحة علناً أثناء إلقاء الرئيس لخطاباته، كما حدث في خطاب الرئيس السوري الأخير في دار الأوبرا السورية حين راحوا يهتفون أمام سمع وبصر العالم المتابع للخطاب "شبيحة للأبد، لأجل عيونك يا أسد".

شيعة دمشق

تعتبر الجماعة الشيعية من "الأقليات" التقليدية المستقرة في أحياء دمشق التاريخية، ويعود حضورها إلى مئات السنين، حيث "يرجع جذور التشيع في بلاد الشام إلى القرن الأول الهجري. إلا أنه أخذ في الانتشار في القرن الحادي عشر، مع سيطرة الدولة الحمدانية (الشيعية) على حلب، واستمر خلال عهد الدولة الفاطمية الإسماعيلية، التي حكمت مصر، ومدت سيطرتها إلى بلاد الشام خلال القرن الثاني عشر. بيد أن التشيع أخذ ينحسر منذ تلك الحقبة، بسبب محاربته من قبل الدولة الأيوبية، والدولة العثمانية لاحقاً، إلى أن أصبح الشيعة الإمامية في سورية اليوم يمثلون أقلية صغيرة". ويعتبر حي الأمين من أبرز الأحياء التي يسكنها الشيعة في العاصمة دمشق. إلى جانب حي السيدة زينب (جنوبي دمشق)، حيث يقوم أحد أبرز الأضرحة الدينية الخاصة بالشيعة. وقد بنى الشيعة حول ذلك الضريح حسينيات وحوزات دينية، وتحول الحي في غضون عشرين عاماً إلى واحد من أبرز المناطق السياحية، للخليج والايرانيين واللبنانيين. وقد غير ذلك وأثر بحياة سكان الحي من نازحي الجولان السوري المحتل المقيمين هناك، والفلسطينيين الذي بنوا مخيمهم "قبر الست" الذي بنته الأونروا قريبا من المقام. ومنذ جرى الاهتمام بالمقام، وإعادة بنائه وترميمه وتحويله إلى وجهة سياحية دينية، ارتبطت حياة أهل الحي كلها بالحركة حول المقام، أخلى السكان بيوتهم طمعاً في استثمارها وتأجير الايرانيين والخليجيين والعراقيين، وتحول السكان إلى أدلاء سياحيين، وسائقين، وباعة مخصصين للسياح الجدد. إنها مفارقة كبيرة بالطبع أن يثور هؤلاء اليوم، الذين بنوا تجارتهم على وجود الشيعة حول المقام، وأن يتحولوا إلى أشد خصومهم اليوم، ويخوضوا معارك شرسة معهم.

الأقلية الشيعية التي لم تكن كبيرة العدد في سوريا، لم تستطع أن تشكل عصبية متميزة، لكنها بتحالف النظام السوري مع إيران بات لها دور وحضور وحصّة، إذ سنجد أن بإمكان هذه الطائفة قليلة العدد أن توصل إلى الحكم رجالاً مؤثرين مثل وزير الإعلام السابق مهدي دخل الله. وصائب نحاس، رجل الأعمال السوري الشيعي البارز. كذلك فإن وجود جالية إيرانية كبيرة عزز من قوة هذه الطائفة. بالإضافة إلى عدد كبير من الشيعة العراقيين الذين جاؤوا إلي سوريا واستقروا في دمشق في مراحل مختلفة.التحالف بين النظامين السوري والإيراني، وكذلك بين الطائفتين الشيعية والعلوية أفضى إلى محاولات حثيثة في تشييع السنّة السوريين، ولطالما جرى اتهام المستشارية الثقافية الإيرانية في دمشق بدور في ذلك.

منذ بداية الاحتجاجات في سوريا انخرط الشيعة إلى جانب العلويين في مقاومتها، ولطالما تحدثت تقارير صحفية عن مقاتلين عراقيين شيعة، بالإضافة إلى مقاتلين من حزب الله يقاتلون في السيدة زينب معتبرين إياه خطاً أحمر وملاذاً أخيراً. وبات أهل الحي يميزون بين أن شيعة الفوعة، وهم سكان قرية الفوعة في ريف إدلب شمالاً، وقد انضموا للقتال في حي السيدة زينب، وبين رجال الأمن أو الجيش النظامي، فمن شدة بطش شيعة الفوعة بات الناس يفضّلون الوقوع بين أيدي رجال الأمن. تحالف النظام مع الشيعة، وإيران طبعا، كان وثيقاً إلى ان النظام كان يمنع التعريض والمسّ بهذه العلاقة وتشريحها والكتابة عنها. لقد حدث بالفعل أن حُوكم كتاب وناشطون ورجال دين لمجرد إثارة موضوع التشييع أو الاعتراض عليه، بعد أن لفقوا لهم اتهامات حاضرة في جيب النظام. في الحديث عن الشيعة، لا يبدو أننا نتحدث عن مجرد "تحالف أقليات" بل يمكن القول إننا نتحدث عن "أصحاب الشأن" الحقيقيين في المسألة السورية.

بمثابة خاتمة

بعد نهر من الدماء، وأن تخيلنا الملايين الكثيرة من سكان دمشق جماعات وكتلة سكانية طائفية ومذهبية، تمتلك كل منها هوية ووعي وانتماء سياسيا متباينة، فأن كل هذه الجماعات قد استنفذت ما لديها من الحجج التي تسوّغ سلوكها تجاه الآخر، أو التي تبرر لماذا تتهم الآخر بالخيانة وتدرجه في إطار مخطط أجنبي. بعد حوالى سبعة وعشرين شهراً من بدء الاحتجاجات لم يعد بالإمكان أن يقنع طرفٌ الطرفَ الآخر بما لديه، فقد وصلت الأمور إلى انسداد، وبتنا أمام معضلة جديدة هي كيف يمكن لطرفين قتل كل منهما من الآخر عشرات الآلاف، بغض النظر عن أي منهما كان على حق، كيف يمكن أن يتعايشا معاً ويتحولا إلى شركاء في معركة العيش والبناء. كيف يمكن التعايش بين من يؤمن بأن معركته مع المحتجين ضد النظام هي معركة بقاء، وأن انتصار هؤلاء يعني إبادة لهم، وبين طرف يرى في الآخرين، كل الآخرين قتلة وقفوا مع النظام وارتكبوا مجازر إبادة، أو أنهم في أحسن الأحوال وقفوا على الحياد المنحاز ضمناً لمصلحة النظام؟

حين تنتهي الحرب ستترك لدى الجميع جروحاً وندباً عميقة، الجميع الذين يعيشون في مدينة كبرى واحدة كدمشق. وإذا نجت البلاد من خطر التقسيم، وخطر الحرب الأهلية المديدة وغير المنتهية، ينبغي التفكير أولاً بدولة المواطنة التي تشكل ضماناً لحياة لا غالب فيها ولا مغلوب، وكذلك من خطر المحاصصة الطائفية التي تعتبر شكلاً مريضاً من أشكال الديمقراطية. لكن ذلك يتطلب قدراً هائلاً من العمل المدني الذي لن تستطيع الدولة وحدها التصدي له، هي المشغولة بإعادة الإعمار يصعب أن تلتفت إلى ما تبقى في النفوس من جروح وأحزان، هنا بالضبط يقع عمل المنظمات الأهلية. ثمة من عليه أن يتصدى إلى وضع ذلك المجلد الضخم الذي يحمل عنوان "حيوات ضائعة"، والذي يضم قتلى الحرب من كل الأطراف، ليضمد جراح ذويهم، ويعتبر أنهم جميعاً، منتصرين ومهزومين كانوا ضحايا، وأن دمهم أهدر في المكان الخطأ. هذا بالتوازي مع ورشة نقاش كبيرة حول معنى المواطنة، وهل كان اضطهاد العلويين المزعوم يبيح لهم التمسك بالسلطة على هذا النحو، فإما السلطة وإما "حريق البلد". وهل يحق للمسيحيين الوقوف على الحياد كما لو أنهم ضيوف في هذه البلاد. لكننا نحسب أنه يمكن العثور على بذور التفاؤل منذ الآن، فمشاركة عدد من العلويين في الاحتجاجات ووقوفهم في وجه النظام رغم المخاطر الاستثنائية التي تحدق بهم، كما مشاركة عدد من المسيحيين هي نوع من نقاش مبكر حول المواطنة الحقة، التي ينتفي معها مصطلح الأقلية والأكثرية.

أكراد وعرب الشمال السوري:

السياسة في مواجهة المجتمع

رستم محمود

مقدمة

كانت الحالة الكردية السورية تشكل جزء تقليدياً من المسألة الكردية العمومية في المنطقة. فثمة دولة ونظام سياسي شمولي بوليسي، مرتكز في شموليه على ركيزتين رئيستين، الأولى أيدولوجية قومية عربية، لا تعترف بأي شكل من التنوع والتركيب في المجتمع السياسي والثقافي، والثانية مؤسسة أمنية عسكرية قامعة للحريات العامة والسياسية، تعتبر أية مساحة للخصوصيات خطر عليها، فتقمعها. ساهمت هاتان الركيزتان الجوهريتان للنظام السياسي السوري بعمق، طوال النصف الثاني للقرن العشرين، على قمع أي طموح سياسي أو حضور ثقافي لأبناء الأثنية الكردية في سوريا.

ضمت ذلك التشكل العمومي، ثمة الكثير من التفاصيل في الحالة الكردية السورية، ثمة العلاقة المعقدة مع المجتمع العربي المجاور، وثمة ألعاب النظام السوري في عهد آل الأسد على مسألة "الجماعات السورية" الطائفية والأثنية، وثمة التشابك في المسألة الإقليمية الكردية ..الخ. ما ستحاول هذه الورقة البحث به، هو تفكيك وتركيب العلاقة بين تلك المدخلات الكثيرة، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للمسألة الكردية في سوريا، وللعلاقة بين الأكراد والعرب في شمال سوريا.

الأسئلة

- كيف كانت أشكال العلاقات المجتمعية التاريخية التقليدية، والاقتصادية والثقافية اليومية بين هاتين الجماعتين، في هذا الإقليم الديموغرافي؟
- كيف كانت اشكال وأنماط التحولات السياسية للأكراد السوريين في تاريخ سوريا الحديث، ومتى وكيف ولماذا تكونت "المسألة الكردية" سياسياً في سوريا؟
- ما هي أشكال وتعينات هذه "المسألة الكردية" في العموم السياسي السوري؟
- ماذا جرى من تحولات في بنية الجماعتين في سنوات استقرار حكم آل الأسد، والتي امتدت لقرابة النصف قرن؟
- كيف تخلخلت العلاقة البينية، بأشكالها ومستوياتها المختلفة، بين هاتين الجماعتين في ظل التحولات العميقة في المجتمع السوري، خلال عامين من عمر "الثورة السورية"؟
- ما هي أفق حضور الأكراد سياسيا في سوريا، في ظل الظروف السورية الراهنة، وأشكال تحول المسألة الكردية في الإقليم؟
- ما هي أفق العلاقة بين العرب والأكراد في الإقليم الشمالي من سوريا؟

المنهج

تتقصد الورقة المنهج التوصيفي التحليلي، فيرصد أشكال وأسباب ومناخات التحولات الجوهرية في المخيلات والعلاقات بين هاتين الجماعتين. حيث ستبدأ الورقة بتحديد الشكل التقليدي للعلاقة التاريخية للجماعتين في هذا الإقليم، ومن ثم سيحاول رصد انعكاسات التحولات السياسية الحديثة في سوريا على تلك التوازنات والعلاقات والمخيلات المتبادلة بينهما، معتمدة على حضور الباحث المديد في بيئة البحث هذه.

تواريخ

1918: تكوين سوريا وانفصامها عن الإمبراطورية العثمانية. كانت الإمبراطورية العثمانية قد تحللت في عام 1918، وتحولت الكثير من ولاياتها إلى دول، فهذه العملية تسمى "إنفصام"، حيث لا يمكننا أن نسميها "إنفصال" لأن الأساس لم يعد موجوداً، الإمبراطورية العثمانية.

1920: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي.

1946: استقلال سوريا عن الانتداب الفرنسي.

1957: تأسيس أول حزب سياسي قومي كردي في سوريا، تحت مسمى "الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، البارتي".

1958: اعلان الوحدة بين سوريا ومصر، تحت مسمى "الجمهورية العربية المتحدة" بقيادة الزعيم القومي العربي جمال عبد الناصر.

1960: سلطات الأمن في سوريا تشهر أول حملة اعتقالات واسعة طالت جميع قيادات الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، البارتي.

1946-1963: تواتر الحياة السياسية السورية بين أشكال من وفترات من الديمقراطية البرجوازية، وعدد من الانقلابات العسكرية.

1963: انقلاب عسكري من قبل ضباط من الجيش السوري ينتمون لحزب البعث.

1966: انقلاب داخلي لضباط بعثيين "علويين" على زملائهم الانقلابين، وكان من بين الضباط العلويين الرئيس المستقبلي لسوريا، حافظ الأسد.

1970: انقلاب حافظ الأسد على زملائه الضباط العلويين، والاستفراد بالسلطة السياسية في البلاد.

1976: تحالف سياسي استراتيجي بين نظام الرئيس حافظ الأسد والحزبين الرئيسين في كردستان العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، اللذين كانا مناهضين لجناح حزب البعث الحاكم هناك.

1984: نظام الرئيس حافظ الأسد يبدأ برعاية حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا، ويستقبل زعيمه "عبدالله أوجلان" على أراضيها.

2000: موت الرئيس حافظ الأسد، وتقليد نجله "بشار الأسد" رئاسة البلاد.

2004: انتفاضة شعبية كردية تعم البلاد.

15-3-2011: اندلاع ثورة شعبية مناهضة لحكم آل الأسد في عموم البلاد.

تعين ديموغرافي

يشكل الأكراد السوريين ما نسبتهم 10 -12 % (لا يوجد مصادر دقيقة لتعداد السوريين ونسبهم، إنما جميع الأعداد والنسب العائدة للجماعات السورية، هي نسب تخمينية) من مجموع السكان، وتدين أغلبيتهم المطلقة بالإسلام (المذهب السني الشافعي) مع وجود نسبة قليلة منهم (ربما 0,5%) يدينون بالديانة اليزيدية. [1] ويشغل الأكراد جل الشريط الشمالي للحدود السورية – التركية، مع وجود منطقتي انقطاع شمال محافظة الرقة وفي المناطق الساحلية من البلاد. كما شكل الأكراد السوريين حضوراً تاريخياً تقليدياً في عدد من أحياء مدينة دمشق، وتضاعف عددهم في السنوات الأخيرة في العاصمة، بسبب الهجرة الاقتصادية الحديثة. كما أن الأكراد يشغلون عدد من الأحياء في مدينة حلب. ولهم وجود نسبي طفيف في كافة المدن السورية الباقية.

إن الوجود الكردي يقدر حالياً بحوالي 2,5 مليون، فأن نسبة 30 % منهم (حوالي 700 ألف) يوجدون في محافظة الحسكة الشمالية الشرقية، ويشكل أكراد منطقة عفرين (منطقة في الشمال الغربي من محافظة حلب) نسبة 25 % منهم (حوالي 500 ألف)، كما أن أكراد مدينة حلب وعين العرب (منطقة على نهر الفرات شرق مدينة حلب) يشكلون ما يقدر ب 20 % من مجموع الأكراد السوريين (حوالي 500 الف). كما أن عدد الأكراد الموجودين في مدينة دمشق يقارب 400 ألف نسمة، ويتوزع باقي الأكراد في باقي المناطق السورية. مع عدم وجود احصائيات دقيقة لكل ذلك، حيث تبقى كل الأرقام تخمينية، ونتيجة تسريبات من السلطات السورية، ومن بعض الأرقام التي تصدر عن بعض المؤسسات الدولية المهتمة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان).

تعين تاريخي: البداوة الثقافية والاقتصاد الزراعي

لا يقصد البحث هنا ب"تعين تاريخي"، النبش عن تاريخ وجود الأكراد في سوريا، بدءاً من تكون الدولة السورية الحديثة [2] وحتى الوقت الراهن. بل يحاول تعيين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكردي السوري، منذ تكون الدولة السورية. ومن ثم الكشف عن تأثير ذلك على العلاقة مع عرب الإقليم المجاورين لهم، ومدى تشاركهم مع عرب الإقليم بتلك الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

تاريخياً، يشكل نمط الإنتاج الزراعي المظهر الاقتصادي الأبرز الذي يمتهنه الأكراد السوريون. حيث تنتشر الزراعات السهلية (زراعة الحبوب والقطن بالذات) في مناطق التواجد الكردي في محافظة الحسكة ومنطقة عين عرب، بينما تنتشر الزراعات الشجرية، وبالذات شجر الزيتون، في منطقة عفرين. ذلك النمط يترافق مع وجود نسبي، ومتناقص مع التقادم التاريخي، لرعاية قطعان المواشي، في منطقتي الحسكة وعين عرب. طبعاً ذلك النمط كان يعتبر سائداً بشكل شبه مطلق في المراحل التاريخية الأقدم، وترافق مع أنماط إنتاجية أخرى في المراحل الأحدث، وإن بقي غالباً في المراحل كافة. كما أن الأكراد المقيمين في دمشق تاريخياً، كانوا يمتهنون المهن المدينية التقليدية.

ذلك النمط الاقتصادي الزراعي، كان مترافقاً مع تشكل قوي (بدرجة أكبر في منطقة عين عرب والحسكة) للروابط والتراتب العشائري، مع انتشار للطرق الصوفية والمشيخات الدينية التقليدية، على الصعيدين الاجتماعي والثقافي. لكن أكراد عفرين، يمتلكون نمطاً عميقاً من الولاء والترابط المناطقي القروي لسكان القرية الواحدة، حيث يعود ذلك بجزء منه، لطبيعة الاستقرار الدائم لسكان تلك القرى، متشابكاً مع ما يتطلبه نمط الزراعة الشجرية الجبلية من التضامن المناطقي الأضيق. بينما كان أكراد دمشق، الذين قدموا من بيئات مختلفة، ولا يجمع بينهم سوى الروابط اللغوية والأثنية المشتركة، كانوا يعيشون شكل التكافل الحاراتي (الانتماء للحارة الواحدة) في تنميط حياتهم المجتمعية.

لكن أبرز ملمح يساهم في فهم الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية التاريخية لمجتمع الأكراد السوريين، غياب المدن التاريخية الكبيرة، التي عملت تقليدياً كبوتقة لتكون مؤسسات الحياة المدنية وترسيخ ثقافتها. فالأكراد السوريون يمتدون على طيف ريفي واسع. ويبقى وجود بعض المدن "الصغيرة" و"الحديثة"، ذو تأثير طفيف في/على تحولات المجتمع الريفي التكويني، كونها لا تعتبر مدناً بالمعنى العميق؛ فجلّ سكانها من المهاجرين الريفيين، حيث تستمر روابطهم، شديدة العمق، بالريف وثقافته ونمط إنتاجه. وكون حجمها يبقى محدوداً (لا يوجد سوى مدينة واحدة يشكل الأكراد فيها أغلبية سكانية، يزيد سكانها عن 100 ألف نسمة، هي مدينة القامشلي)، فهي بشكل أصح، أقرب لنمط البلدات، أو حتى القرى الكبرى. كما أن تلك المدن المستحدثة، تفتقد لأي من الأنماط الاقتصادية المدينية، كالصناعات والبنوك والتجارة .. الخ.

كما يظهر من المعطيات السابقة، فأن البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأكراد السوريين، متطابقة إلى حد بعيد مع بيئة مجاوريهم من العرب السوريين، الريفيين العشائريين المعزولين عن المدن الكبرى ..الخ. لكن في المسيرة التاريخية الحديثة للكيان السوري، كان ثمة بعض العوامل التاريخية التي أثرت، وأحدثت تحولات، على بيئة الأكراد السوريين، ولم تحدث نفس الأثر على بيئة نظرائهم العرب في الشمال السوري.

- نزوح الكثير من النخب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الكردية من تركيا نحو سوريا. حيث بعيد فشل الثورة الكردية عام 1925 (ثورة الشيخ سعيد بيران)، مارست السلطات التركية وقتها نوعاً من العقاب القاسي بحق الطبقة الاقطاعية والبرجوازية والمدينية المتعلمة الكردية في تركيا. فقد كانت السلطات التركية تعتبر تآلف تلك الطبقات الكردية، هو السبب التكويني لاندلاع الثورات والتمردات في المناطق الكردية، فطبقت بحقها سياسات عقابية قاسية، الشيء الذي دفع بهؤلاء للنزوح نحو سوريا، التي كانت تشكل نوعاً من الحماية بالنسبة لهم؛ بسبب الوجود الفرنسي

---

[1] تعتبر الديانة اليزيدية امتداداً للديانة الزردشتية القديمة، التي تكونت ونشرت في الشمال الغربي من إيران في القرن السادس قبل الميلاد، كما أنها تتكون من تأُثير مركب من المانوية والمسيحية والإسلام. ويتجاور الأكراد اليزيديون بين نظرائهم الأكراد السنة، وفي فضاءات ثقافية ومجتمعية مختلفة، مدنية وريفية، في كافة مناطق تواجدهم الجغرافي. حيث يشكل ذلك دلالة على مستوى عال من روح التسامح التاريخية بين الأكراد المسلمين. يعود الفضل بجانب كبير منه للطبيعة الصوفية التي سيطرت على نمط التدين الكردي.

[2] كان ثمة نقاش تاريخي بائس وسياسوي ، مازالت له بعض الأثار الضعيفة في بعض الأوساط الثقافية والسياسية التقليدية. كان يتناول تاريخ الوجود الكردي في سوريا، ويذهب في بعض الأدبيات العنصرية نحو اعتبارهم مهاجرين محدثين من تركيا، يجب إعادتهم لمكان الأصلي، وتوطين مواطنين عرب من مناطق أخرى مكانهم، لأن هجرتهم تلك كانت مقصودة للاستيلاء على "الأراضي العربية" في المناطق الشمالية من سوريا. كانت مثل تلك الخطابات الأساس الذهني والفكري-السياسي لبعض المشاريع السياسية التي طبقت بحق الأكراد السوريين في ستينات القرن المنصرم (مشروع الحزام العربي، وسحب الجنسية من الأكراد السوريين ...الخ) ... يمكن قراءة ذلك بالتفصيل في الدراسة الشيقة للباحث السوري محمد جمال باروت المنشورة في اللموند دبلوماتيك ("كيف نشأت مشكلة أجانب تركيا في سوريا؟"، لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية، آب/أغسطس 2009، http://www.mondiploar.com/article2689.html). هي كانت، ومازال، نقاشات وخطابات عقيمة، لأنها لا تفتح ولا تبشر بأي أفق لتأسس الهوية الوطنية. وهي تفتح جدالات حول طبيعة الحدود والتنقلات التي رافقت انهيار الإمبراطورية العثمانية، كما يفتح الجدال حول طبيعة استقرار القبائل العربية في الشمال السوري، تلك العشائر التي تمتد بأصولها للعراق والأردن .. الخ. لكنها بالعموم تبدو الآن كنقاشات ماضوية.

وقتها. حملت تلك الطبقة ثقافتها المدينية، ومستوها التعليمي العالي نسبياً، والمتكونة تاريخياً في المؤسسات التعليمية العثمانية المركزية في اسطنبول. كما أنها كانت تملك أنماطاً معيشية وخيارات اجتماعية مختلفة وخاصة.[3] حيث أثرت بشكل كبير على المجتمع الكردي السوري الذي عاشت وسطه، اجتماعياً وثقافياً. وحددت فيما بعد الكثير من خياراته السياسية وتوجهاته.

- طبيعة اختلاط الأكراد مع أرمن وسريان الجزيرة السورية أثرت على المجتمع الكردي ووعيه بدور الحياة المدنية الحديثة وأهميتها. فالأرمن والسريان الذين كانت كنيستهم التاريخية، تشكل مؤسسة "معرفياً ومؤسساتياً" عميقة في مجتمعهم، لها نوادي رياضية [4] وفرق كشفية ومؤسسات كفالة اجتماعية وطبية .. الخ، كما كانت تشرف بشكل غير مباشر على عدد من الحلقات الفنية والثقافية. كانت لهذه المجاورة بين الأكراد والسريان والأرمن، تأثيراً على الأكراد في هذا المنحى.
- عدد من المؤسسات التقليدية الدينية التي كانت عميقة في المجتمع الكردي السوري "الريفي تاريخيا"، لكنها كانت أقل حضوراً تاريخياً في المجتمع العربي "البدوي" في الشمال السوري. تمثلت المؤسسات بجملة التكايا والمعاهد والمرجعيات الدينية الصوفية والتعليمية الشرعية. فهذه "التنظيمات" كانت تعتبر امتداداً تاريخياً طبيعياً لشكلها العثماني التقليدي. فالسلطة العثمانية كانت تعتبر تلك المؤسسات الدينية الصوفية أداتها لضبط الأمن وضمان الولاء. طبعاً، كان ذلك إلى جانب اعتمادها المباشر على القوة العسكرية، فالمناطق الكردية الوعرة، كانت تعتبر من أكثر مناطق الإمبراطورية العثمانية ممانعة للخضوع للسيطرة. الشكل التنظيمي لتلك التكايا والمعاهد، كان يختصر بمجمع صغير في إحدى القرى، حيث يقيم شيخ الطريقة، وعدد أصغر من التكايا في القرى الأبعد. حيث كانت تدرس في تلك المجمعات المركزية التدريسية جملة من العلوم الفقهية؛ ثم يوزع المتخرجون على القرى، ومن هناك يديرون الشؤون الدينية. لم يختصر دور الشيوخ والخريجين (الملالي) على الحيز الديني، بل كانوا جزءاً مهماً من اللعبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق، خصوصاً وأنه كان يعرف عنهم ولائهم المباشر للإقطاعية الزراعية الكردية في تلك المناطق، ومنذ بداية الأربعينات وحتى نهاية الستينات، تعزز الدور المباشر لتلك الزعامات الصوفية، بسبب صعود نفوذ الحزب الشيوعي السوري بين أكراد الجزيرة ومنطقة عفرين. كما أنها كانت دوماً تشكل حيزاً مضاداً للأفكار القومية الكردية، وهو الشيء الذي أتاح لها مجالاً أوسع في العقود الأخيرة من تاريخ سوريا السياسي. كان للكثير من العائلات التي قادت تلك الطرق الصوفية دور كبير في الحياة السياسية والاجتماعية للأكراد السوريين، ومازال لها بعض الدور، وإن لم يكن بذلك الزخم الذي كان، مثل عائلة الخزنوي وحقي وحجي موسى .. الخ. فالتصوف يعتبر الطريقة التعبيرية الأبرز في الممارسة الدينية لدى المجتمع الكردي السوري. لكن الدور السياسي لهذه التكايا كان أعمق في منطقة عفرين، خصوصاً في الفترة التي شهدت فيه حركة مسلحة ضد الفرنسيين، أو ما سميت بـ "حركة المريدين " فتلك الحركة تكونت لمواجهة القوانين الوضعية الفرنسية. حيث أوحت التكايا لمريديها بالخروج عن القوانين الوضعية للدولة. ولاقت دعماً من قبل بعض أعيان المنطقة في مواجهة السلطات الفرنسية. كانت الحركة مدعومة من تركيا، حيث تسبب الانقسام الاجتماعي والسياسي حول أهداف الحركة، بنشوب أول حرب أهلية على مستوى منطقة جبال عفرين، حيث قُتل العديد من المواطنين وهُجر الكثير من العوائل من المنطقة لحماية أفرادها من هذه الحركة. كانت للحركة في بدايتها، اتصالات مع ابراهيم هنانو وقادة الثورة في سوريا حتى انتهى الأمر بهم إلى الانضمام إلى الكتلة الوطنية، وتم نشر العديد من المقالات في الصحف الرسمية لتمجيد هذه الحركة، لكن فقدت هذه الحركة رويداً رويداً كل مؤيديها وبقيت دون أي قاعدة شعبية. لهذه الحركة ذكريات مأساوية في ذاكرة الكرد في مناطق عفرين.

بالنتيجة ثمة شبه تطابق في البنية الثقافية والمجتمعية والاقتصادية الانتاجية، بين أكراد الشمال السوري وعربه. أي؛ ليس ثمة جماعتان ثقافيتان أو اقتصاديتان أو مجتمعيتان منفصمتان ومتاركتان لبعضهما البعض. فمستوى الشرخ بين هاتين الجماعتين، باستثناء المستوى السياسي، هو الأقل تاريخياً، مقارنة بمستويات الشرخ بين جميع الجماعات السورية المتجاورة الأخرى، المذهبية والطائفية، حيث أن الفصام الديني والمذهبي في علاقات الجماعات السورية الأخرى، يؤسس لتفارق ثقافي واجتماعي واقتصادي ..الخ، وهو غير متوفر في الحالة الكردية العربية في الشمال السوري، حيث التطابق الديني والمذهبي يؤسس لأشكال التشابه الأخرى.

أكراد وعرب الشمال السوري، الشقاق السياسي: "المسألة الكردية" وتعيناتها (تعين يعني أشكال المظالم التي يظن الأكراد السوريين أنهم يتعرضون لها)

يمكن رد "المسألة الكردية" في سوريا إلى ما يسمى بـ " انحيازات العقد التأسيسي للدولة ". فالدولة السورية لم تكن ثمرة تفاعلات اقتصادية وثقافية وسياسية داخلية جيدة، مارسها المجتمع السوري الراهن على فترات زمنية طويلة أرسى بها قواعد عقد " دولاتي " (أقصد به العقد الذي ينظم العلاقة بين مختلف السكان عبر الدولة، أي الدستور) مشترك بين مختلف مكوناته. بل أن الدور الأكبر في تكون الدولة السورية يعود لتفاعلات القوى الدولية التي هيمنت على الشرق الأوسط، عقب انتصارها في الحرب العالمية الأولى في عشرينات القرن المنصرم. لذلك جاءت الدولة السورية غير متساوية المسافة من كل ساكنيها، فالشكل السياسي الأولي للدولة السورية ركز على المنطقتين الأكثر كثافة وتمدناً وقتئذ، العاصمة دمشق ومدينة حلب، لذلك صبغت الهوية السياسية السورية بالقومية العربية، النزعة السياسية والهوية الثقافية التي كانت أكثر هيمنة من غيرها في ذلك الزمن التأسيسي للكيان السوري الحديث.

فيما بعد، وبسبب غياب الأجواء الديمقراطية والدستورية، فأن الزمن التاريخي الطويل الفاصل بين تلك اللحظة التأسيسية للدولة السورية، في عشرينات القرن المنصرم، وبين اللحظة الراهنة، فأن ذلك الزمن لم يستطع تحوير الهوية السياسية للدولة السورية، والذي تمثل بالهوية القومية العربية. وقد كانت تلك الهوية السياسية القومية العربية في الدولة السورية لا تلاحظ بشكل مباشر في العهود الليبرالية في خمسينات القرن المنصرم، بسبب طبيعة النظام السياسي في ذلك الوقت، لكن بعد عهد الوحدة عام 1958 وحكم جمال عبد الناصر لسوريا، ومن ثم انقلاب حزب البعث عام 1963 في سوريا. حيث أن هذين التيارين السياسيين – الناصري والبعثي – هما الأكثر حدية في ممارسة الشكل الأيدلوجي السياسي المباشر للقومية العربية، فقد تحولت القومية العربية إلى

[3] تشكل السيرة الجمعية لعائلة "حاجو الهفيركي" نموذجاً لتأثير العائلات الاقطاعية النازحة على أنماط وسلوكيات البيئة التي نزحوا إليها. (نزحت تلك العائلة بشكل جمعي عام 1926 نحو منطقة القحطانية "تربسبية" شرق مدينة القامشلي، وكان لها تأثير بالغ على الحياة السياسية الكردية والسورية بشكل عام في خمسينات القرن المنصرم).

[4] شكلت المؤسسات الكنسيّة في الجزيرة السورية (محافظة الحسكة بالذات) ملمحاً بارزاً لتطور الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتكريس الاستقرار "العشائري "..الخ. لكنه تم تصفيتها بشكل شبه كامل بعيد عصر الوحدة 1958.

دين الدولة السورية في عهد الوحدة وما تلاها. إنعكس ذلك مباشرة على الأكراد السوريين، باعتبارهم المقابل المباشر لتلك الأيدلوجية القومية السياسية.

في الذاكرة الشعبية، وفي الوعي والعقل الجمعي الكردي السوري، كان يستصعب للغاية إيجاد فصام بين أيدلوجية وهوية وسيمياء (سيمياء كلمة عربية تعني منظومة القيم والرموز والتوجهات غير المادية في الفضاء العام للدولة، إسلامية أو ليبرالية أو يسارية أو قومية ..الخ) الدولة وبين المجتمع العربي المجاور والمخالط للأكراد في الشمال السوري. فمع سيطرة النزعتان السياستان القوميتان العربيتان الناصرية والبعثية على سيمياء الدولة السورية، وتحلل جميع النزعات السياسية السورية المتباينة معها، الشيوعية والليبرالية والقومية السورية والإخوانية الإسلامية، وصعود الوعي القومي الكردي في ستينات القرن المنصرم، وشبه تحلل باقي النزعات السياسية والثقافية المجتمعية في العموم الكردي السوري، كالنزعات اليسارية والليبرالية السياسية، وكذلك العشائرية والدينية المجتمعية. ترافق هذان الصعودان القوميان في ستينات القرن المنصرم، العربي والكردي، أسسا للشرخ السياسي/ المجتمعي الأولي بين أكراد وعرب الشمال السوري.[5]

التحولات السياسية وتأثيرها على العلاقات المشتركة

يمكننا تتبع تحولات علاقة الأكراد السوريين بالسلطة المركزية في الدولة السورية، حسب المراحل الرئيسية التي ميزت كل مرحلة منها، والتي سوف نعرض الملامح العامة لكل مرحلة منها باختصار:

1) منذ الاستقلال إلى الوحدة: كان لطبيعة الحمال السياسي (الحمال السياسي يعني الأساس الذي استخوذت به على الشرعية للحكم، وشكل السياق التاريخي الذي تأثرت به)، الذي قامت عليه المؤسسة السياسية في الدولة السورية عقب التحرر من الاستعمار الفرنسي، والذي تثوب بالرداء الليبرالي في الحكم عدم تهميش أي مكون من مكونات الدولة السورية، ومنهم الأكراد الذين شاركوا في رسم الحياة السياسية العامة في البلاد، من خلال الأحزاب السورية العمومية وقتئذ (الكتلة الوطنية وحزب الشعب). حيث كان للعائلات الإقطاعية والبرجوازية الكردية دور فعال في تلك التكتلات السياسية. كما أن طبيعة ذلك النظام السياسي سمح للكثير من السياسيين الأكراد من خارج سوريا باللجوء إليها، فقد كان الكثير من قادة الحركة الكردية في العراق وإيران يقيمون في دمشق بصفة لاجئين، مثل جلال الطالباني وعبيد الله الذبيحي .. الخ. وهذه الأجواء مجتمعة ساعدت على تكوين أول حزب سياسي قومي كردي سوري في 14 حزيران 1957 تحت تسمية "الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا – البارتي" دون أية ملاحقة قانونية أو أمنية لقيادته أو منتسبيه.

كانت السياسة (؟) طوال ذلك شبه معزولة وغير مؤثرة على المجتمع، فالطبقة الوحيدة التي كانت تندرج وتمارس الفعل السياسي، كانت طبقة أعيان العائلات الاقطاعية والبرجوازية، الكردية والعربية، والتي كانت تنتمي عموماً إلى تيار سياسي واحد، هو الكتلة الوطنية "الليبرالية" السورية، برئاسة السياسي السوري المخضرم شكري القوتلي. فالتصارع والمكائد والتوافقات السياسية التي كانت تتم بين أعيان هذه العائلات، كانت تفصل عبر علاقات عابرة وغير مهتمة بخطوط الفصم القومية بين الجماعتين. فالكثير من الأعيان العرب كانت تربطهم علاقات وتحالفات مع أعيان كرد، أمتن وأشد من علاقتهم مع نظرائهم من الأعيان العرب، والعكس صحيح. كما أن العامل الآخر المؤثر على عدم توتر العلاقة بين أكراد وعرب الشمال السوري في تلك الحقبة الزمنية، يعود إلى عدم تمدد الصراعات السياسية الأيدلوجية بشكل بنيوي إلى مجتمع تلك المنطقة، بسبب رداءة التعليم وسوء وسائل النقل والاتصالات ..الخ. فالصراع المستديم بين الحركة الشيوعية والقومية السورية والقومية العربية البعثية والإسلامية ..الخ، والذي ساد باقي المناطق السورية، وتشكل على بعض الأسس الدينية والمذهبية والمناطقية في تلك الحقبة، لم يصبغ شكل الحياة العامة في مناطق الشمال السوري، حيث بقيت الحياة العامة هناك أميل للشكل الفطري منه للوعي السياسي الأيدلوجي المدرك لنفسه.

2) مرحلتي الوحدة والحكم الأول لحزب البعث: كانت الوحدة بين سوريا ومصر بالشروط التي تمت، تعني نهاية الحياة الديمقراطية في الدولة السورية. حيث حلت الأحزاب وتوقفت الصحف عن الصدور ..الخ. مضاف إلى ذلك الطبيعة القومية للنظام السياسي الذي تشكل في البلاد. كل ذلك شكل تحدياً كبيراً للحركة القومية الكردية في سوريا. حيث أودع الكثير منهم في السجون، وهرب البعض الآخر إلى العراق الذي كان يشهد فترة ود بين الحركة السياسية الكردية وحكم عبد الكريم قاسم وقتئذ، أما باقي السياسيين الأكراد فقد عاشوا سنوات من التخفي عن أعين الأجهزة الأمنية في دولة الوحدة. وقد كانت فترة الوحدة السورية من أقسى الفترات التي عانى منها الأكراد السوريين من تضيق على حياتهم العامة. (كان ثمة تشابه كبير في شكل حكم البلاد أثناء الفترتين، بالنسبة للأكراد السوريين، ففي الفترتين كان هناك حكم مطلق للأجهزة الأمنية "المكتب الثاني" وكان هناك سيطرة تامة للنزعة القومية العربية على عموم سلطة البلاد.)

في عهد الانفصال حصل بعض الانفراج النسبي بين ذلك الحكم والأكراد، حيث استقبل رئيس الجمهورية وقتها، بعض السياسيين الأكراد ليعرضوا مطالبهم في القصر الجمهوري. لكن الإحصاء الاستثنائي الذي نفذته السلطات السورية في عهد الانفصال في محافظة الحسكة، والذي جرد عشرات الآلاف من الأكراد من جنسيتهم السورية، والمنافسة الشديدة بين مرشحي السلطة ومرشحي الحركة الكردية في الانتخابات النيابية التي جرت في ذلك العهد، أعاد الحساسية إلى سابق عهدها. أما في الفترة الأولى لحكم حزب البعث (1963–1970) فلم تختلف العلاقة بين الأكراد والمركز السياسي عن العلاقة في العهد السابق في ظل الوحدة مع مصر. حيث كان التيار القومي العروبي الحاكم، يثبت عروبته باضطهاد الأكراد، حسب المقولة الشهيرة لأوصمان صبري أحد القادة التاريخيين للحركة السياسية الكردية في سوريا.

في تلك الحقبة، ثمة حدثان سياسيان مؤسسان، شكلا البذرة الأولى للفصام الاجتماعي الكردي/ العربي في الشمال السوري: تمثل الأول بصيغة وردّة فعل أجهزة نظام الوحدة السورية المصرية على رفض الحزب الشيوعي السوري لتلك الوحدة، حيث مارست تلك الأجهزة شكل البطش الأمني السياسي الأول في تاريخ سوريا الحديث، والذي طال قاعدة الحزب الشيوعي، الذي كان يتشكل بقسم واسع منه من الأكراد السوريين.

الحدث الآخر تمثل ب "ثورة الشواف" في الموصل وطريقة قمعها عام 1959. فحين شهدت الموصل هبة شعبية في ذلك العام، مناهضة لحكم الرئيس عبد الكريم قاسم، فإن أداة القمع المركزية لتلك الهبة تمثلت بالمسلحين الأكراد العراقيين، حلفاء عبد الكريم قاسم، المناهض بدوره لحكم الرئيس عبد الناصر لسوريا وقتئذٍ. المثير في تلك الحادثة، والتي راح ضحيتها المئات من المنتفضين، أن جلّ الموصليّين كانوا يرتبطون بصلات قرابة عائلية وعشائرية متينة مع عرب الشمال السوري، وحين قمعت هبتهم من قبل

[5] ثمة ما يشبه "الأسطورة السياسية" في ذهن النخبة السياسية الكردية السورية حول أساس تشكل النزعة القومية الكردية السورية، حيث يردونها دوما إلى المنعكس الشرطي على صعود التيارات السياسية القومية العربية، الناصرية والبعثية. وهذا محض تخيل سياسي غير حقيقي، لأن تشكل أول حزب قومي كردي في البلاد يعود إلى عام 1957، إي في عز التجربة السياسية الليبرالية التي لفت سيمياء العالم السياسي لسوريا، كما أن مشاركة الأكراد السوريين لنظرائهم "القوميين" في البلدان الأخرى يعود إلى ثلاثينات القرن المنصرم، خصوصا في عبر الأشكال التضامن والدعم المتنوعة التي بذلوها في سبيل أقرانهم من أكراد تركيا.

مسلحين أكراد عراقيين، فأن ذلك خلق نوعاً من الشقاق الاجتماعي الأولي بين الجماعتين.

3) في عهد الرئيس حافظ الأسد: منذ أن أعلن جلال الطالباني تكوين الاتحاد الوطني الكردستاني من دمشق عام 1975، وصولاً إلى عبوره الشهير من الأراضي السورية إلى شمال العراق في آذار 1992 أثناء الانتفاضة الكردية عقب حرب الخليج الثانية، طوال تلك الفترة كانت الورقة الكردية أهم أدوات الجناح السوري من حزب البعث في ضبط العلاقة مع الجار العراقي، الذي كان في المقابل يسعى للاستحواذ على ولاء القبائل البدوية السورية (السنية) في المنطقة الشرقية من البلاد، والدخول في عمق المعادلة الداخلية السورية أثناء فترة الأحداث العنيفة في سورية (1979-1982) عبر دعم جماعة الإخوان المسلمين. لكن الاستخدام السوري للورقة الكردية خارجياً لم يتوقف عند الحدود العراقية. فاللون السوري في حزب العمال الكردستاني كان واضحاً في التكوين والتمركز والنشاط منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، بهدف إقامة توازن مقبول مع الجار التركي الذي كان يستحوذ على ملفات المياه والانتماء لحلف الناتو..الخ.

ذلك التناغم بين النظام السوري وأكراد سوريا، لم يكن ببعيد عن التوازنات الداخلية. فالنظام في سوريا وعلى رغم عدم منحه أية حقوق علنية للأقلية الكردية في البلاد، فقد كان يمارس سياسة التقرب إليهم، خصوصاً بعد أحداث حماه. فعمد النظام مع بداية تلك الأحداث مباشرة إلى إطلاق سراح جميع أعضاء المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردي المعتقلين في ذلك الوقت، واعترى ذلك ملمح واضح في سماء المعادلة السياسية السورية: "الأكراد أقرب للنظام من المعارضة". طبعاً لا بد من ذكر، أن النخبة السياسية الكردية في سوريا لم تكن تسقط التعاون السوري مع التيارات الكردية في العراق وتركيا من حساباتها الداخلية في التواتر بين النظام والمعارضة.

طوال سنوات حكم حافظ الأسد، تحولت الورقة الكردية السورية إلى محض ملف إقليمي، حيث أن النخب الكردية السورية قد سلّمت بالشرعية النسبية لنظام الأسد، استناداً إلى دعمه السياسي والمادي المباشر للأكراد في كل من تركيا والعراق. على نفس المنوال، فأن القبائل العربية في الشمال السوري، كانت أميل بحساسيتها السياسية لخيارات ونهج نظام صدام حسين في العراق. هذا الاستعمال الثنائي من قبل النظامين المتخاصمين للجماعات المحلية في الدولة الأخرى، دفع لخلق التنابذ المتبادل بين أكراد وعرب الشمال السوري، بناء على ذلك الشرخ بين نظامي البعث في سوريا والعراق، وتعويلاً على استخدام نظام الأسد للورقة الكردية إقليمياً.

4) عهد بشار الأسد: انقلبت المعادلة السياسية تماماً في عهد بشار الأسد، الشيء الذي أحدث انقلاب في العلاقة بين الجماعتين في الشمال السوري. عاملان مركزيان ساهما في تحول المعادلة السياسية التي كانت تربط الأكراد السوريين بمركز السلطة السورية:

- فما إن أبدى العهد الجديد "عام 2000" في سوريانوعاً من الانفتاح على القوى السياسية الداخلية، راح الأكراد يكتشفون مساحات جديدة من المطالب والآمال السياسية الممكنة التحقق. فشارك الأكراد بكثافة في كل الفعاليات السياسية المعارضة التي ظهرت في سوريا عقب رحيل الرئيس حافظ الأسد، والتي بدأت بالمشاركة في المنتديات السياسية واستمرت في المظاهرات التي كانت تجرى في المناسبات السياسية المختلفة، إلى أن وصلت إلى قمة التحالف السياسي بين الأكراد والقوى المعارضة السورية في نهاية عام 2005 حين تم التوقيع على "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي". ما جرى على الصعيد الداخلي السوري في تلك السنوات الأولى لحكم بشار الأسد، أن المؤسسة الأمنية للنظام اكتشفت أن الأكراد السوريين يشكلون كتلة سكانية سورية متماسكة على مستوى الهوية والتنظيم السياسي، وثمة رابط عميق بين نخبتها السياسية ومجتمعها الشعبي، ومنخرطة في أشكال مختلفة من الاهتمام بالشأن العام، الشيء الذي لم يكن يتوفر في أية جماعة سورية أخرى على الإطلاق. هذا الاستشعار الأمني بخطورة الحالة الكردية السورية على استقرار النظام، دفع النظام لتكوين ضغوط سياسية واقتصادية معيشية على الجماعة الكردية السورية بشكل استثنائي، ودفع باتجاه تقوية نفوذ وحضور العرب السوريين في الشمال السوري في الحياة العامة في تلك المناطق، وبالذات في المؤسسات البيروقراطية.
- الأمر الآخر في تبدل العلاقة بين النظام والأكراد السوريين تمثّل بتغير العلاقات السياسية الداخلية في العراق بعيد حرب عام 2003. فسقوط نظام صدام حسين، حول حساسية عرب الشمال السوري ليكونوا مناهضين للنظام السياسي الجديد في العراق، وليشتركوا في ذلك التوجه مع النظام السوري المناهض للمشروع الأمريكي في العراق وقتئذٍ. ومن ثم ليعتبر الطرفين "النظام السوري وعرب الشمال السوري" أن الاكراد العراقيين يشكلون رأس الحربة في ذلك المشروع الأمريكي في العراق، وبالتالي يعتبرون الأكراد العراقيين الخصم السياسي المباشر. مخاصمة الأكراد العراقيين هذه، انعكست بشكل حاد على علاقة النظام وعرب الشمال السوري مع أكراد سوريا. حيث تصاعدت التوترات بين الطرفين، إلى أن وصلت للحظة التفجر في أحداث القامشلي (12/ 3/ 2004). حيث شهدت جلّ المناطق ذات الأغلبية الكردية في الشمال هبة شعبية مناهضة للنظام السوري.

في عهد حكم بشار الأسد، تماهت صورة العربي تماماً مع صورة وسلوك النظام الحاكم، في ذهن الفرد الكردي، وحتى في كتابات وخطابات النخب السياسية والثقافية الكردية السورية.

تعينات المسألة الكردية

طوال هذه السنوات الطويلة، فأن "المسألة" الكردية في سوريا قد تمثلت بثلاث قضايا متعينة، شكلت بطبيعة حساسيتها متن العلاقات اليومية بين عرب وأكراد الشمال السوري.

1) قضية المجردين من الجنسية:

أصدرت الحكومة السورية بتاريخ 28/ 8/ 1962 القانون رقم 93 والقاضي بإجراء إحصاء إستثنائي في محافظة الحسكة دون غيرها من المحافظات السورية. وقد بدأت إجراءات تنفيذ ذلك القانون صباح 5/ 10/ 1962. حيث تم بموجبه تجريد الآلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم السورية. وعددهم حسب الأحزاب الكردية كان وقتها يقارب 120 ألف نسمة، وقد وصل سنة 2005 حسب نفس المصادر إلى أعداد تتراوح بين 200 – 300 ألف نسمة. لكن الرقم الذي قدمته الحكومة السورية لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان قسم الشرق الأوسط "هيومان رايتس ووتش"، بتاريخ 11/ 9/ 1996 هو142,465 أجنبي، و75,000 مكتوم القيد (رقن قيدهم من السجلات). وقد نعت هؤلاء بداية الأمر بـ (أجانب أتراك) ثم عدلت التسمية إلى (أجانب سوريا) ثم إلى (أجانب الحسكة). وقد كانت لتصريحات وزير الخارجية التركي آنذاك أثر في تغير المسمى الأول لهم (أجانب أتراك) إلى المسمى الثاني (أجانب سوريا). والوزير التركي كان قد قال وقتها: "أن حدود تركيا الجنوبية تصل إلى حدود جبل سنجار وجبل عبد العزيز وقلعة جعبر على نهر الفرات..الخ".

لقد كانت المعايير والضوابط والقواعد التي وضعت لتحديد المُجنّس من المُجرّد وقتها، بالغة الاعتباطية والشخصانية

والعمومية، تعتمد في أغلب الأحيان على مزاجية الموظف المكلف بتغطية المنطقة المحددة له، وللعدد المطلوب تجريده من قبل الدوائر العليا. لقد كان الوضع القانوني للمجردين الأكراد من الجنسية السورية بالغ الأسى. فهم لم يكونوا يتمتعون بحق التملك والتعاقد والإيجار والانتخاب والترشح والسفر خارج البلاد؛ وأيضاً لم يكن يحق لهم الادعاء أمام أصغر الهيئات القضائية، ولا يحق لهم فتح حساب مصرفي خاص في البنوك الحكومية أو الخاصة، ولا يحق لهم شراء خط هاتف خاص، ولا يحصلون على رخص مهنية، ولا يحق لهم التحزب ولا الانتماء للنقابات ... وسواها من سلة الحرمانات التي طاولتهم. وكانوا حتى فترة قريبة ممنوعين من الإقامة أو السفر داخل البلاد إلا بإذن خاص. وهم حتى الآن لا يحصلون على الوظائف الحكومية إلا بموافقة أمنية خاصة. ولاعتبارات تتعلق بوضعهم القانوني والسياسي الخاص هذا، فإن المجردين من الجنسية الذين كانوا يشكلون نحو 10 في المئة من الأكراد السوريين، كانوا يحيون وضعاً اجتماعيا خاصاً بهم، وضعاً يتسم بالفقر المادي بسبب الحرمان من عمليات الإصلاح الزراعي، والتشتت العائلي بسبب الحرمان من تملك العقارات (عدم الاستقرار). ورفض الكثير من العائلات تزويج بناتهم من الشباب المجرّدين من الجنسية (لا مستقبل لهم في العرف الاجتماعي) الأمر عينه يحصل مع الشبان الراغبين بالزواج من فتيات مجرّدات من الجنسية السورية..الخ. الحالات والمعاملة الخاصة التي كان يواجهها المجردون في الدوائر الحكومية وفي الوسط الاجتماعي راكم في ذاكرتهم كمية من الاضطرابات النفسية التي تؤثر على مجمل نظرته لنفسه وللمجتمع وللآخرين. وبذلك يكون المجرّد أكثر قلقاً في صحته النفسية بسبب قلق حالته الموضوعية. ويتمتع كذلك بمستوى تفاعلي سلبي تجاه القضايا العامة، وبروح انتقامية عالية، وأكثر استعداداً - مقارنة بغيره- للدخول في المشاريع التي تتطلب مستوى من المخاطرة. هذا التشكل النفسي والقانوني للمجرّد الكردي من الجنسية، كان عاملاً مركزياً لتشكيل الحساسية الاجتماعية الكردية العربية المتبادلة في كثير مناطق الشمال السوري، وخصوصاً في الجزيرة.

2) قضية ال"لا مساوة" في المواطنة السورية:

يرى الأكراد السوريين أنفسهم كجزء مكوِّن من الدولة السورية، تاريخاً وراهناً. وهم يعتبرون القومية الثانية في البلاد من حيث الحجم الديموغرافي الخاص بهم، والذي يتراوح بين 8- 12 بالمائة من مجموع السكان. لكن بالرغم من ذلك لا يحصلون على أي اعتراف دستوري خاص بهم. فعلى سبيل المثال لا توجد مدارس، خاصة أو عامة على حد سواء تدرس اللغة الكردية في أي مستوى تعليمي، كما لا توجد أي كلية جامعية تهتم باللغة والأدب والفكر الكردي، ولا تبث وسائل الإعلام السورية بكل أشكالها أية أنواع ثقافية خاصة بالقومية الكردية، لا الرقصات ولا الأغاني والمسارح ولا الأفلام السينمائية .. الخ، ولا توجد أحزاب أو نقابات أو جمعيات أو نوادي كردية خاصة أبداً في سوريا. لذا فالأكراد السوريين يطالبون برفد الثقافة السورية بمثل تلك الممارسات لتتحقق المساواة بالمواطنة الثقافية. أو على الأقل ليحصلوا على بعض ما يحصل عليه أبناء الأقليات القومية الأخرى في سوريا، مثل الأرمن والسريان والكلدان.

يتوجب على الكردي السوري كل الذي يتوجب على قرينه السوري من غير الأكراد، ومع ذلك ما زال الطرح والدعوة إلى حيز خاص بالثقافة الكردية في سوريا، وبرعاية مالية وقانونية من الدولة السورية، مازال من التابوهات السياسية والثقافية، التي يخشى طرحها حتى من قبل بعض المثقفين العرب خارج السلطة. لذا فالمطالبة بحق باقي السوريين بالتعرف على شخصية شركائهم في الوطن من الأكراد السوريين، حق بثوب أضعف الأيمان لكل السوريين وليس لأكرادهم فقط. لأنه يساعد على توحيد الذاكرة الجمعية لمواطني الدولة الواحدة، هذا الذي – توحيد الذاكرة الجمعية – يكون بدوره من أقوى الأدوات في إرساء السلم الاجتماعي في كل المجتمعات على طول عمرها. فما بالك ببلد متنوع ومتخالف وغير متعارف على مكوناته تاريخياً كدولتنا السورية. والشيء الذي يطال المساواة في الثقافة لا بد أن يطال كل الأجواء العامة الأخرى، لتتحقق المواطنية السورية، أو بقول آخر: "لا مواطنية صحية بدون مساواة المواطنين في تكوينها".

ما يقصد هنا، أن جزءاً مهماً من حالة توتر العلاقات اليومية الحياتية بين أكراد وعرب الشمال السوري، ناتج عن حالة الاغتراب المتبادل بين الطرفين، فخارج التصور النمطي المتبادل لكل منهما عن الآخر، لا توجد أية مؤسسات أو مساحات عمومية مشتركة يمكن أن تشكل منطقة تقارب بين الطرفين.

3) قضية الحزام العربي الذي طبق في المناطق الكردية:

تعتقد النخبة السياسية والثقافية الكردية السورية بعمق، أن جهاز الدولة السورية الأمني والعقائدي، منذ عهد الوحدة السورية يتخوف من التواصل الديموغرافي بين الأكراد السوريين وأقرانهم الأكراد في تركيا. لذلك قررت الفصل بينهم وبين أقرانهم من خلال شريط من القرى التي سكنت بها العشائر العربية التي غمرت أراضيهم بمياه نهر الفرات، الذي بني عليه سد البعث في بداية عهد الرئيس حافظ الأسد عام 1971. وقد بلغ طول ذلك الشريط حوالي 275 كم ممتد من أقصى الشرق حيث الحدود السورية العراقية، إلى أقصى الغرب حيث آخر حدود محافظة الحسكة، وبعرض بلغ بين 10 إلى 20 كم. حيث تم تكوين 36 قرية في هذه المساحة. وبلغ مجموع مساحة الأراضي التي منحت لهؤلاء المستقدمون من محافظات الرقة وحلب، حوالي 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة. تلك الأراضي التي صُدرت من مزارعين وفلاحين أكراد بالأساس. (مجلة قنديل السياسية، العدد 27، على الرابط : http://www.pcdk.org/kurdi/uploaded/27-29.pdf)

يرى الأكراد في تلك الممارسة ما هو غير طبيعي، لأنها من جهة جاءت عقب المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث عام 1971 والذي أوصى في فقرته الثانية عشرة بـ "العمل على إصلاح الخلل القائم في التوزيع السكاني في القطر وبما يحقق الإنتاج الزراعي والاقتصاد والأمن القومي بشكل عام". كما أنه من جهة أخرى كانت المساحات التي تم الاستيلاء عليها والتي خصصت لمزارع الدولة في محافظة الحسكة كبيرة مقارنة مع باقي المحافظات السورية، مثلاً دمشق 614 هكتار، حلب 167 هكتار، اللاذقية وطرطوس 300 هكتار، مجموع هذه المساحات والمخصصة لمزارع الدولة هو 1081هكتار، أما في الحسكة وحدها فبلغت 138,853هكتار، أي ما يساوي 130ضعف مجموع مساحات مزارع الدولة في المحافظات الأربعة. مما يثبت الجانب السياسي الذي كان ينطوي وراء مصادرة تلك الكميات الهائلة من الأراضي في تلك المنطقة بالخصوص ومن إعادة توزيعها، بما يناسب ترتيبات سياسية معينة.

ويستند المثقفون والسياسيون الأكراد في ملاحظتهم للبعد السياسي غير الخفي في توجهات الدولة السورية من وراء إسكان العرب المغمورين في المناطق السورية ذات الأغلبية الكردية إلى إحدى النشرات الصادرة عن حزب البعث قبيل تلك العملية بفترة قصيرة. حيث جاء في نشرة «المناضل» الصادرة عن مكتب الدعاية والإعلام في التوجيه القومي لحزب البعث (وهي نشرة داخلية طبعا)، جاء في العدد 11 منها الذي صدر في شهر كانون الثاني 1966 تحت عنوان «تقرير لخطة إنشاء مزارع حكومية في محافظة الحسكة» ما يلي: "إن المخاطر التي واجهت وتواجه شعبنا العربي في شمال العراق، والتي خلقت من قبل المبريالية، بدأت تهددنا أيضاً منذ بضعة أعوام أخيرة في محافظة الحسكة، أهملتها الحكومات السابقة، ولكن اليوم تحتاج إلى حل جذري

سليم... إن أفراداً غير عرب وأغلبهم أكراد، قد هاجروا إلى هذه المنطقةمن تركيا والعراق وفقاً لخطة تؤيدها وتشجعها الامبريالية ولازالت... والأكراد استوطنوا في هذه المنطقة الخصيبة والتي هم غريبون عنها... بسبب وجود الإقطاعية في المنطقة ووجود عناصر غير عربية وغالبيتهم من الأكراد والذين يحاولون جاهدين أنيؤسسوا بلداً قومياً لهم في حدودنا الشمالية بمساعدة الامبريالية، ولأن المنطقة واقعة بالقرب من الحدود التركية والعراقية المأهولة بالأكراد وهم مطلوبون للمؤامرات والجاسوسية التي تحاك ضدنا في منطقة الحدود، فمن العاجل جداً أن نتخذ الإجراءات الضرورية لكي ننقذ العرب في المنطقة.. يمكن القول أنه إذا بقيت الأشياء كما هي فإن الهجرة الكردية ستزداد في المنطقة وستشكل خطراً على حدود أمتنا، إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية المنطقة زراعياًوصناعياً وبخاصة بعد اكتشاف البترول..". وهكذا صدر القرار المذكور (رقم 521 لعام 1974م) في عهد الرئيس حافظ الأسد وتم استقدام عشرات الآلاف من المغمورين من محافظتي الرقة وحلب وكانت السلطات تتهيأ منذ أوائل عام 1973 لاستقدام هؤلاء وشكلت لهذا الغرض لجنة برئاسة محمد جابر بجبوج الأمين القطري المساعد لحزب البعث الحاكم وعبد الله الأحمد عضو القيادة القطرية للحزب المذكور وهذان الرجلان هما مهندسا مشروع الحزام العربي أساساً. وقد شهدت تلك الفترة موجة من السخط الشعبي في الأوساط الكردية، وخصوصاً بعدما عمدت الدولة على اعتقال كل من دهام ميرو سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا – البارتي والقياديين كنعان عكيدا ونذير مصطفى ومحمد أمين هوري وخالد مشايخ وعبد الله ملا علي وحميد سينو. وقد قضى كل منهم ما يقارب الثمانية أعوام في السجن.

شكلت قضية "الحزام العربي" تماهياً في ذهن الفرد الكردي بين النظام الحاكم وأجهزته وممارساته وبين الفرد العربي المجاور، سواء كان من العرب المستفيدين من مثل هذه الإجراءات الاستثنائية، أو من الأفراد العاديين، ففي الذهن العمومي الكردي، القومي منه تحديداً، ثمة تماهي بين صورة النظام الحاكم والفرد العربي، جرّاء ممارسات مثل هذه.

نتيجة

كان لفهم حالة الغبن السياسي التي يعاني منها الأكراد السوريون، شكلاً مركباً من التأثير على علاقتهم بمجاوريهم من عرب الشمال السوري. حيث كان ذلك الفهم المركب يعتمد على إحدى ركيزتين أساسيتين: الأولى تعي ذلك الغبن وكأنه امتداد ثقافي وسياسي لغبن تاريخي مديد. فحسب هذه القراءة كان الأكراد في سوريا يتعرضون لاضطهاد ثقافي وسياسي دائم، كانت تمارسه الأغلبية العربية بحق أبناء القوميات غير العربية في البلاد. وهذا ما يسمى بـ "الفهم الثقافوي". حيث أن الحل لـ "المسألة" حسب هذه الرؤية، يتطلب أما فصاماً بينها وبين جماعة الأغلبية القومية في البلاد، أو منح أبناء الأقليات ضمانات دستورية وقانونية وسياسية، حافظة لحقوقهم المغبونة من قبل هذه الأغلبية. فيما تذهب الرؤية الثانية، لفهم القضية باعتبارها إحدى منتجات "الاستبداد الحديث" فحسب. فطبيعة النظام الشمولي الحديث في منطقتنا، حيث يشكل النظام السوري نموذجاً نمطياً لهذا الاستبداد، حسب هذه الرؤية، استطلب هذا الاستبداد أشكالاً من القمع على كافة المستويات. وقمع هذه الأنظمة لجميع أشكال التعبير والمعارضات السياسية، جر قمعاً للتعبيرات الثقافية والسياسية الناطقة والمعبرة عن تطلعات وحقوق الأقليات الدينية والطائفية والقومية. حيث يسمى هذا الشكل من الفهم بـ "الفهم السياسوي" لل "المسألة الكردية". حيث يظن المعتقدون به، بأن مشاكل الأقليات المختلفة، يمكن حلها مباشرة بمجرد نهاية حقبة الاستبداد السياسي في منطقتنا.

تعاني المخيلة الثقافوية من قصور معرفي أصيل، حين تذهب لفهم التاريخ بصورة ستاتيكية. فحسبها كان التاريخ الاجتماعي والسياسي لمنطقتنا، تتابعاً لصور وأشكال متعاقبة ومتماثلة من سياقات الغبن التي لحقت بأبناء الجماعات الأقلوية على أكثر من مستوى. حيث أن تلك الرؤية، بالإضافة لافتقارها لسند وكشف تاريخي أصيل وعميق، بجذور التحولات السياسية-الاجتماعية الكبرى، التي طرأت على كل البنى والأيدلوجيات في فترات التاريخ المختلفة في منطقتنا. وبالإضافة لعدم هضمها لتبدل وتغير دلالة وطريقة علاقة (أقلية - أغلبية) سياسياً واجتماعياً، في حقب زمانية متخالفة من تاريخ مجتمعاتنا. بالإضافة لذلك، فأنها تحضن كموناً أيدلوجياً بالغاً، تشكل الراديكالية السياسية جوهره (من السمات الجوهرية للراديكالية السياسية، فهمها التاريخ بصفاء بالغ، وكأنه حدث واحد غير منتهي التكرار والتوالد)، وهي المخيلة التي تغالب أبناء الأقليات على الأغلب الأعم. على الجهة الأخرى، فأن المخيلة السياسوية، تتعمى عن فهم تاريخي عميق لتأثير التراث والجذر الهوياتي، على طبيعة الأشكال السياسية المعاصرة ومنتجاتها، في مجتمعاتنا الحديثة. ومنها منتج الغبن الذي تلاقيه الأقليات. كما أن تلك المخيلة تتغاضى النظر عن فكرة رئيسية بالغة الدلالة في تجاربنا السياسية الحديثة، حيث أن تغير الكثير من الأنظمة السياسية الشمولية، لم تؤدي إلى تحسن وتحول في قضايا الأقليات، في أحيان كثيرة كان "القيح الأقلوي" يزداد مرضاً ولا يندمل، حينما كانت تجري تلك التحولات في بنية السلطة في بعض الدول. وربما التجربة الكردية العراقية خير دليل على ذلك. المخيلة السياسوية لتصور مشكلة الأقليات، بالعموم، مخيلة "إرادوية" (أي أنها مخيلة مبنية على الرغبة الثقافية بالمساواة، وليست نتيجة برامج وسياسيات للطبقات السياسية التي تبحث عن حلول لأزمات بلادها، فهمّ النخب هو إيجاد شعبية لطروحاتهم بين مختلف تشكيلات الشعب ومنهم الأقليات، فيطرحون ما يجب أن يغدو عليه وضع الأقليات في هذه الدول، ولا يطرحون ما يمكن أن يغدو عليه) تُتبنى من قبل النخب المعارضة في دول الاستبداد، لتشكل صلة مع القواعد الاجتماعية لأبناء الأقليات، ولتشكل تفارقاً سياسياً مع بنية الاستبداد.

أكراد وعرب الشمال السوري: اللعبة الإقليمية والثورة

اللعبة الإقليمية

كما كانت تقليداً، فأن الحالة العراقية تشكل تأثيراً مركزياً على الأوضاع في الشمال السوري، نقصد بالتحديد تأثير الحالة العراقية على العلاقة الكردية العربية في الشمال السوري. بسبب التشابه في البنية الديموغرافية وحساسية العلاقة السياسية التاريخية التي تربط بين المجتمعين السياسيين الشماليين، السوري والعراقي. يبقى الظرف الكردي في تركيا، بالرغم من أهميته البالغة التأثير على مجمل الحالة الكردية في المنطقة، يبقى هامشي التأثير على العلاقة العربية الكردية في الشمال السوري.

يتناظر ضمن المشهد العراقي موقفان وقراران سياسيان متباينان، بسبب هشاشة الوضع الداخلي العراقي وانشطاره الحاد بين المركزين السياسيين لمحوري المنطقة المتناقضين، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فأن السمة العامة لتعاطي الحكومة المركزية العراقية مع المسألة السورية، كانت أشبه بحالة "النأي بالنفس". فالكثير من التراوح السياسي بين الموقفين الأمريكي والإيراني كان يغالب مجموع تعاطيها مع المسألة السورية. فمن رفض العراق لقرار الجامعة العربية [6] إلى دور عراقي فعّال لإقناع الجانب السوري بالقبول بالخطة العربية لنشر المراقبين العرب في سوريا، إلى تغاض العراق عن نقل الملف السوري لمجلس الأمن والهيئة العامة للأمم المتحدة، وليس انتهاءً بقبول العراق بقاء قطر كرئيس للجنة الوزارية العربية المسؤولة عن الملف السوري، حتى بعد تسلمه رئاسة القمة عقب اجتماع القمة الأخير الذي عُقد في بغداد.

---

[6] لمزيد من القراءة حول تجميد عضوية سوريا بمجالس واجتماعات الجامعة العربية وموقف العراق من ذلك.
http://www.iraqhurr.org/content/article/24390788.html

على العكس تماماً، فأن الوضع الجيوسياسي للإقليم الكردي العراقي المحاط ب"الجوار اللدود" من كل طرف، أجبر قياداته على الانخراط الفعّال والمباشر مع المسألة السورية. فالمصلحة الاستراتيجية العميقة والمديدة للأكراد العراقيين، تتوافق وتتطلب كسر الطوق الإقليمي المحاط بها، بسبب وجود القضية الكردية في تلك البلدان، وإحراز الأكراد في أي من تلك البلدان، موقعاً وحضوراً سياسياً سيادياً، سيخفف من آثار ذلك الطوق الإقليمي على الأكراد العراقيين. فالنظام السوري الذي كان الأكثر جفاءً مع الوضع السياسي للأكراد العراقيين، مقارنة مع الموقفين التركي والإيراني، حيث سيشكل التحول في شكل النظام السياسي في سوريا، وإحراز الأكراد السوريين مكانة في النظام الجديد، سيعتبر بمثابة متنفس إقليمي للأكراد العراقيين. يضاف لذلك الموجبات التي تفرضها المصارعات السياسية الكردية البينية، فالساحة الكردية السورية المنقسمة تاريخياً بين أكراد سوريين موالين للسلطة القومية الرمزية لعائلة البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) وتيار سياسي آخر موال لحزب العمال الكردستاني (PKK)، مع وجود تيار سياسي ثالث أصغر وأقرب لسياسيات حزب الرئيس العراقي جلال الطالباني. فمع الحضور الكثيف والفعّال لمناصري حزب العمال الكردستاني في الساحة الكردية السورية، منذ بدء الأحداث في سوريا، فأن ذلك يغري أكراد العراق للاستحواذ على المزيد من الحضور في الساحة الكردية السورية.

الدقيق، أن التقارب السياسي العام الذي يبديه الأكراد العراقيون مع المحور (الخليجي-التركي)، بسبب تصارعهم مع الأطراف السياسية العراقية المتناقضة مع هذا المحور، والمتمثل برئيس الوزراء نوري المالكي وحلفائه. هذا الوضع المتشكل من "مركب سياسي" داخلي عراقي خاص، قائم على أساس البنى السياسية الإقليمية. فالمالكي، وجلّ الكتل السياسية "الشيعية" تنزلق بالتقادم لتتحول إلى أشكال شبيهة بحزب الله اللبناني، نقصد في علاقتهم مع إيران. الشيء الذي يدفع لتأسس تشكيل مقابل من القوى المعارضة لهم، مكوّن من الأكراد العراقيين، بالتحالف مع قوى القائمة العراقية برئاسة السياسي العراقي إياد علاوي. والاندفاع هذا التشكل المقابل لتيار رئيس الوزراء نوري المالكي في الحدث السوري، مع جهة المعارضة السورية، حيث يشكل الأكراد السوريون جزءاً تكوينياً من جسمها العام، بغض النظر عن علاقة الأحزاب الكردية السورية مع المجلس الوطني السوري، يعد بمثابة الخطوة الإجبارية لخلق مسافة متباينة سياسياً مع ذلك التوجه للقوى "الشيعية" العراقية، وخلق جو من الوئام مع المحور "الخليجي-التركي". فإحداث هشاشة في المحور "الإيراني-السوري" سيؤدي مباشرة، إلى لجم اندفاع الخصوم السياسيين الداخليين للأكراد العراقيين، رئيس الوزراء نوري المالكي وحلفائه.

ما نتج عن هذه الحالة المعقدة من التجاذبات الداخلية العراقية، حيث يقف رئيس الوزراء العراقي وحلفائه من القوى الشيعية على مسافة قريبة من خيارات النظام السوري وحليفه الإيراني، بينما يحضر الأكراد العراقيون كجزء من المحور التركي الداعم لخيارات المعارضة السورية. يشكل هذا الاتساق في الخيارات السياسية الكبرى، الإقليمية والداخلية، أول توافق "تاريخي" بين أكراد وعرب الشمال السوري، فكلاهما مناهض لخيارات المحور الإيراني وتحالفاته الإقليمية. وهو ما قد يشكل مدخلاً لدفء في العلاقة المتبادلة بين الطرفين في المستقبل المنظور.

الثورة

على عكس ما هو متصور، فأن الأكراد السوريين ليس لهم موقف سياسي واحد من الأحداث في سوريا منذ اندلاعها. خصوصاً مع تطيّف الحالة السوريّة على أكثر من مستوى بعد شهورها الأولى، داخلي وإقليمي ودولي. فالمجتمع السياسي الكردي السوري كان موزعاً على خيارات سياسيّة عديدة، متباينة ومتناقضة في أحيان كثيرة. غير أنه مع التقادم، خصوصاً بعد الشهور الستة الأولى من الثورة، كان ثمة طرفان رئيسان في الساحة السياسيّة الكردية. أولهما المجلس الوطني الكردي في سوريا، الذي يضم ثلاثة عشر حزباً كردياً سورياً، أغلبهم كان منضوياً من قبل ضمن تجمع "إعلان دمشق" للتغيير الديمقراطي (2005). وعلى ذلك الأساس انضموا إلى المجلس الوطني السوري فيما بعد. والطرف الآخر هو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

يتساوى الوزن الجماهيري والتنظيمي لكلا الطرفين، هذا لو وضعنا الكتلة الكردية السورية غير المنتظمة حزبياً جانباً. فالمجلس الوطني الكردي أكثر حضوراً وتنظيماً في المناطق الكردية من محافظة الحسكة الشرقيّة، بينما يمتاز حزب الاتحاد الديمقراطي بتلك الميزة في منطقة عفرين الكرديّة الشمالية الغربيّة من البلاد. ويتساوى الوزن النسبي للطرفين في باقي مناطق الوجود الكردي، في منطقة "عين عرب" ومدينتي حلب ودمشق.

المجتمع الكردي السوري كان يشهد ركوداً سياسياً بالغاً، بسبب وضع الحريات والحالة السياسية العامة في البلاد. غير أنه يشهد نشاطاً وتصارعاً سياسياً، بين هاتين القوتين، منذ بدء الأحداث في سوريا. ففي حين حسم المجلس الوطني الكردي السوري خياراته السياسية المعارضة، بشكل جذري، للنظام السوري وضرورة تغيره بشكل تام. تبقى مسألة علاقته بالمجلس الوطني السوري ثانوية بالنسبة لذلك الخيار، فقطيعته مع النظام السياسي السوري باتت حاسمة بغض النظر عن تلك العلاقة مع المجلس الوطني السوري. فأن علاقة حزب الاتحاد الديمقراطي، ومن خلال عموم أفعاله على الأرض، وجوهر فعله السياسي من خلال تحالفه مع قوى هيئة التنسيق الوطنية المعارضة، فأن خياره النهائي من مسألة تغيير النظام، يبدو غير حاسم وجذري في هذا المجال.

يسعى حزب الاتحاد الديمقراطي للسيطرة المحكمة على المجتمع الكردي السوري وخياراته السياسيّة، حيث في باطن تصوره السياسي يتخيل أن ذلك قد يكون سنداً ورافعة لمسألته المركزيّة، قضية الأكراد في تركيا. وفي سبيل ذلك يسعى، خصوصاً في الشهور الستة الأخيرة، يسعى لتأسيس مؤسسات مجتمعية وثقافية وشبابية وأمنية شعبية محكمة، في مختلف مناطق الوجود الكردي في سوريا (ثمة اتحادات نسائية وجمعيات ثقافية وتنظيمات شبابية وإصدارات إعلامية ولجان للحماية الشعبية، مسلحة بالحد الأدنى ..الخ). مؤسسات تراتبية ومرتبطة عصبوياً فيما بينها، يغلب عليها الفضاء السيمائي لأفكار حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبدالله أوجلان. فحضور الحزب العميق في الساحة الكردية السورية، الممتدة على طول عدة مئات من الكيلومترات مع الحدود التركية، سيمنحها شرفة انطلاق، وإن ليس بالمعنى العسكري المحض. يفعل الحزب بالضبط، شيئاً شبيهاً بما حاول حزب العمال الكردستاني فعله في شمال العراق، عقب انهيار السلطة المركزيّة واندلاع الانتفاضة الكردية هناك عام 1991، الشيء الذي كان مدخلاً لصراعه المسلح مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني عام 1993.

على نقيض ذلك، فأن الأحزاب الكردية المنضوية في المجلس الوطني الكردي، تفضل استرخاءً سياسياً في الساحة الكردية، يبنى على أساس الاستفادة من تجذر "تفهم المسألة الكرديّة" في عموم البلاد، من قبل قطاعات سياسيّة وشعبية واسعة من غير الأكراد، وبالتالي الحل على أساس الاعتراف الدستوري وأشكال من المساواة في الحقوق الخاصة والعامة بين المواطنين السوريين. يظهر ذلك بجلاء في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الكردي، وجلّ ممارساته وخطابه السياسي. حيث تفضل هذه الأحزاب تحقيق أهداف سياسية كردية بزخم وتوافق وطني سوري، ومنح المسألة الكرديّة السورية نوع من الاستقلالية عن باقي تفاعلاتها في باقي الدول الإقليمية.

من طرف آخر، يتأثر حزب الاتحاد الديمقراطي، بطبيعة إعادة التموضع مع النظام السوري، التي يرغب بها حزب العمال الكردستاني في المعادلة الإقليمية. فهذا الحزب الذي كان قد مارس "خطيئة" سياسية عقب مواجهته للمحورين الإقليميين الرئيسيين سوية، مع بداية الألفية الجديدة. فأنه يريد راهناً، أن يعيد بناء نوع من الترابط مع المحور السوري الإيراني، مستفيداً من تفاقم الانشقاق بين الطرفين التركي والإيراني عبر خلافهما على الأزمة السورية. فالحزب الذي دخل مرحلة من فقدان التوازن الإقليمي، عقب إلقاء القبض على زعيمه السياسي عبدالله أوجلان 1999، واتفاقية أضنة الأمنيّة بين الجانبين السوري والتركي، والتي وضعت به الحزب المذكور في مواجهة مباشرة مع المحورين الإقليميين (المحور الإيراني- المحور التركي الأمريكي).

بين غموض علاقة حزب الاتحاد الديمقراطي مع الثورة والنظام السوري من خلال اندراجه في هيئة التنسيق الوطنية السورية المعارضة، وتشكيكه بطبيعة العلاقة والتشابك بين المجلس الوطني السوري والخيارات السياسية التركية، غير القابلة بأية حقوق قومية حقيقية للأكراد السوريين مستقبلاً، حسب وجهة نظره، وبين خيارات أكراد المجلس الوطني الكردي وقطعيتها مع النظام السوري، مع حفظ مسافة مع المجلس الوطني السوري، تدور رحى معركة غير مكشوفة على ولاء المجتمع الكردي السوري لكسب ولائه وتابعيته. وهو ما يشكل دافعاً أو كابحاً، لخيارات أكراد المجلس الوطني السوري في علاقته مع المجلس الوطني. فكلا الطرفين الكرديين يريدان الإيحاء للشارع السياسي الكردي السوري بأنهما الأكثر مثابرة ومدافعة عن الحقوق الكردية السورية، وأن خيارتهم وتحالفاتهم السياسية يمكن أن تحقق له ذلك.

يشكل ذلك التصارع بين القطبين فضاء لغياب الخيارات والاستراتيجيات السياسية الواضحة المعالم التي يمكن أن تشكل رابطاً سليماً بين المجتمع الكردي السوري ونخبته السياسية. فمزيد من الشحن والشعبوية السياسية وتبعية السياسي لخيارات الشارع، لا العكس، هي ما تسم ذاك الجو. حيث ضمنها توضع أهم حسابات العلاقة الضابطة بين المجلس الوطني الكردي مع نظيره السوري، خصوصاً وأن المجلس الوطني الكردي، مقارنة بحزب الاتحاد الديمقراطي، يعتبر الأقل قدرة على ضبط شارعه الكردي، فحداثة ممارسة أحزاب المجلس الوطني الكردي للأشكال الحديثة للنشاط السياسي الراهن، وتوزعهم على طيف حزبي واسع ومتباين، وشحاحة مواردهم المادية والمالية، تشكل بنيان ضعفهم التنظيمي وغير القادر على فرض أي خيار على قاعدتهم الجماهيرية، مقارنة بالقدرات المتباينة، التي يستحذوها حزب الاتحاد الديمقراطي. لذا فأن ميزان قياس العلاقة بين المجلس الوطني الكردي ونظيره السوري، تمر بموازين أكثر دقة وحساسية، بغير الأريحية التي يتمتع بها حزب الاتحاد الديمقراطي في علاقته مع هيئة التنسيق الوطنية. فاختيار التلاقي أو التخالف مع المجلس الوطني السوري، ليس مجرد خيار بسيط وممكن للمجلس الوطني الكردي، ففي الأمر الكثير من الحسابات البينية الكردية السورية.

لكن الثورة السورية قد أحدثت تحولات مهمة في الذهن السياسي والثقافي للأكراد السوريين، بالرغم من ذلك الشرخ العميق في بنية التنظيمات السياسية الكردية، تحولات سوف تكون بالغة التأثير على علاقتهم بمجاوريهم من العرب السوريين:

أولاً: نهاية القبول بالرؤية القطاعية (أي أن النظام كان يتعامل مع كل مجموعة أهلية سورية على حدا، وتفصل كل منها عن الشأن العام السوري، فهي تتعامل مع المسيحيين وتحل قضاياهم دون أن تسمح لهم بالتدخل أو الحديث عن الشأن العام السوري، وهكذا مع الأكراد وباقي الجماعات السورية .. العقل السياسي الكردي السوري لم يعد يقبل بهذا ..الخ) من قبل السلطة لمجموع مكونات الشعب السوري، ومنهم "القطاع" الكردي. فمجموعة سلوكيات التنظيمات السياسية والوسط الاجتماعي الكردي في سوريا أثناء فترة الانتفاضة، كانت تعطي الأولوية المطلقة لمستقبل الظرف والشكل السياسي الذي يجب أن تكون به سوريا المنظورة، وليس وضع الأكراد وظرفهم. وكان ذلك الرفض الكردي، للشكل الذي أرادته السلطة في التعاطي مع مكونات المجتمع السوري، مدخلاً قوياً لإعطاء الصبغة الوطنية العامة للانتفاضة في سوريا. فانتشار الاحتجاجات في المناطق الشمالية ذات الأغلبية السكانية الكردية، رفع الحجة التي ترفع بأن طبيعة الاحتجاجات مناطقية وذات شعارات مطلبية مناطقية غير سياسية. وربما في المكان نفسه، فأن ذلك كان إشارة إلى عمق الخيار الوطني لرؤية النخبة السياسية الكردية، تلك الرؤية التي ترى أن "القضية الكردية" في سوريا يكمن حلها ضمن الإطار الوطني السوري العام، وغير ذات تشابك كبير بتطور القضية الكردي في باقي الدول المحيطة . وطبعا في ذلك ما يسجل للكثير من الأطر السياسية المعارضة السورية، حيث استطاعت بروح عالية القبول بوجود قضية سياسية كردية في سوريا ولا بد من الاعتراف بها والاستشراف بحلها.

ثانياً: كان التفاعل الخجول من قبل الأطراف الكردية غير السورية، بمثابة القطيعة لمنطق "الرومانسية السياسية" التي كانت تخالج ذهن من الأطراف الكردية السورية. فالأكراد العراقيون، بممثليهم السياسيين في جهاز الدولة المركزي، والمتمثل برئيس الجمهورية والوزراء، أو القيادات الرسمية والحزبية ضمن الإقليم الكردي، لم يصدر عنهم أي موقف دافئ قريب من تطلعات الأكراد السوريين وتحركاتهم وتطلعاتهم طوال فترة الأزمة، فجملة مواقفهم السياسية والإعلامية التي كانت أقرب للعدمية السياسية، والتي تشابكت مع أفعال مشابهة لها من قبل التيارات السياسية الكردية- التركية؛ خلقت في باطن وعي الأكراد السوريين إحساساً بنهاية الأحلام القومية العابرة للحدود. وهم، أي الأكراد السوريين، كانوا قد حملوا على عاتقهم الوزر الأكبر للثورات التي كان قد قام بها الأكراد في العراق وتركيا. وقد كان ظاهراً في هذا الشأن، التراجع الواضح لشعبية الأحزاب الكردية السورية التي تحمل أيدولوجيات سياسية رديفة لتيارات سياسية كردية كبرى غير سورية، مقابل ظهور شخصيات وتيارات سياسية لا تبني أيدولوجيتها وشكلها التنظيمي على أي أساس رديف لأي تنظيم سياسي كردي غير سوري. فالوعي الذي كان تسرب إلى ذوات الأكراد العراقيين والأكراد في تركيا منذ سنوات عديدة، والذي تمثل بهشاشة الترابط الذاتي لقضيتهم مع باقي المناطق، وذلك بفعل جملة "الانتصارات" التي حققوها على المستوى الوطني، تسرب بفعل هذه الانتفاضة إلى ذوات الأكراد السوريين.

ثالثاً: أثبت جملة الأحداث الطبيعة المركبة للمجتمع السياسي الكردي في سوريا، حيث كان سائداً قبلها، إحساس بأن الأكراد السوريين كتلة صماء متآلفة ومتصالحة مع ذاتها وبعضها البعض. لكن الأحداث أثبتت تباين وتفارق وتداخل الآراء والمواقف السياسية الكردية فيما بينها. فمن طرف كانت المواقف السياسية على درجة متباينة من قراءة الحدث ومستوى التفاعل الذي يجب أن ينخرط به الجانب الكردي، ومن طرف آخر كان ثمة شعور عميق بأن جملة التفاعلات الإقليمية مع القضية الكردية تتكاثف في شأن الأكراد السوريين، فقد عاش الأكراد السوريين تموضعاً شبيها بالحالة اللبنانية في الشرق الأوسط. فموقف العراقي الرسمي بأكراده، كان أقرب للسلطة في سوريا منه للانتفاضة، وعلى النقيض تماما كان الموقف الرسمي التركي أقرب للانتفاضة منه للسلطة السورية، وهما موقفان عمقا التشتت بين التيارات السياسية الكردية، فلكل منها سند أخلاقي وسياسي لخياراته. لكن الأبرز كان قدرة تيار شبابي حيوي جديد وغير تقليدي من اجتراح طريق للعمل والنشاط السياسي، فجملة التيارات السياسية الكردية التقليدية أثبتت تشابكها البنيوي مع طبيعة النظام السياسي، بالرغم من تباينهما الظاهر، وبذلك شكل الحدث أداة عميقة لكشف مدى جهل المجتمع التنظيمي السياسي الكردي بمجتمعه وخيارات أجياله

الجديدة من طرف، ومن طرف آخر مدى تكاثف التباينات الإقليمية على الساحة الكردية في سوريا.

لم تُحدث كتلة التحولات في الوعي السياسي الكردي تلك، أية منجز في العلاقة العربية الكردية في الشمال السوري، دون اجتراح حلول واقعية وعملية وطنية لمجمل "المسألة الكردية" في سوريا، في المدى المنظور وعبر التحولات الشديدة التي يشهدها الملف السوري.

مستقبل العلاقة العربية الكردية في الشمال السوري

في العمق، ثمة معضلة مركزية في قراءة الطرفين لجوهر هوية البلاد السياسية، إذ لا يميز الطرف العربي بين المنجزية "من منجز" الكيانية المطلقة والنهائية للدولة السورية، وبين "المنجزية" الهوياتية لها. فالدولة السورية بحدودها الجغرافية وبداهة تشكلها ككيان محدد ومنجز، لا يجب أن يربط بشكل محكم ونهائي مع أي تعريف وتحديد وحيد لهوية هذا الكيان، أي أن تبدل الهوية مستقبلاً، لا يعني التشكيك بالكيان أو كسره أو تحويله. ففي العمق يجب التميز بين الدولة التي يجب أن لا تُمس وبين هويتها التي يجب أن تكون في تطور تاريخي متعاقب. فلو ربطنا كل دعوة ونقاش عن هوية البلاد العميقة، بالنوايا الكامنة للداعين بالتشكيك بـ"المنجز" الكياني للدولة، فأن ذلك سيدفع باتجاه إغلاق محكم للكلام العام والحريات السياسية، وسيعيدنا إلى عصور ما قبل الثورة، حيث كان الاستبداد البعثي نفسه، يقمع معارضيه، بحجة الدفاع المطلق عن منجزية الكيان السوري، بينما لم يكن المعارضون وقتها يمسون ذلك، بل يمسون شكل هوية البلاد التي حددها المستبد نفسه، والمتمثلة بالشمولية السياسية وقتها.

فالربط الميكانيكي هذا، يعيد كبح انعتاق الفضاء العام السوري، وهو نكوص عميق لعصور ما قبل الثورة. وعلى نفس سوية عدم التفريق بين الكيانية السورية وبين هوية الكيان السوري، لا يتم التميز بين وحدة المجتمع السوري التي تعني سلامه الاجتماعي فحسب، وبين وحدة المجتمع السوري التي تعني واحديته. فما يجب أن يصان هو "السلام" المجتمعي الضامن لوحدة المجتمع السوري، وليس واحديته الثقافية والمجتمعية واللغوية.. الخ. حيث ما يفرضه ويفترضه الطرف العربي هو واحدية المجتمع السوري "العربي"، تحت ستار الحفاظ على "سلامة" المجتمع السوري "سلامه المجتمعي".

على سوية مقابلة، يغرق الطرف الكردي في اغتراب سياسي غريب عن الحساسية الوطنية السورية، فمجرد تبني خطاب "المطالبة" يحيله لدفة شعورية وذهنية تعتقد بمركزية العنصر العربي في تشكيل الدولة السورية، وطرفية الآخر الكردي. فبالرغم من نضالات الأكراد التي لا يمكن غض البصر عنها، خصوصاً في مرحلة الاستبداد الأكثر حداثة، في عهد الأسد الإبن، حيث كان نصف السجناء السياسيين السوريين تقريباً من الأكراد، وكانت المسألة الكردية بالإضافة للمسألة اللبنانية، رافعتين سياسيتين لمواجهة حالة الاستعصاء السورية. رغم ذلك، لم تستطع النخبة السياسية الكردية السورية تحويل المسألة الكردية من "مطالب كردية" إلى مسألة وطنية عامة. حيث لا يكفي التحجج بالتكلس (يعني يكفي الحديث عن طبيعة الحالة السياسية السورية التي كانت تعاني من توقف للحياة السياسية والحريات العامة في البلاد، لتبرير حالة الجمود التي تعاني منها القضية الكردية) السياسي والأدلجة الذهنية القومية التي تعاني منها النخب السياسية السورية العربية. فما لم يخاطب بـ"الكم والكيف" الكافيان من الطرف العربي، من قبل النخبة السياسية الكردية، لم يكن المجتمع السياسي السوري، بل بالأحرى، المجتمع العمومي السوري، الثقافي والاقتصادي ...الخ. هذا الاغتراب السياسي الكردي، يعد نكوصا عن روح الثورة السورية، التي فاجأت الكثيرين بعمق روحها العامة، من خلال تمركزها على خطاب "الحرية". ما يجب أن يدرك في الوعي السياسي للنخب الكردية السورية، أن ما يجري في سوريا ليس انقلاباً سياسياً شبيهاً بالتحولات التي كانت تجري في العراق لحقب متعاقبة، وأن الأكراد أما أن يحصلوا على حقوقهم كاملة، في لحظة التشكل هذه، أو أنهم لن يستطيعوا أن يحققوا أي شيء فيما بعد! فلعلاج "الاغتراب الكردي" لا بد من الإيمان بأن مسألة الحقوق الكردية في البلاد ستكون في عملية انتاج وتدفق مستمرة، مضمونة ومرتبطة دوماً بحيوية المجتمع الكردي في سوريا وفاعليته في العموم الوطني، حيث يكفي في اللحظة التأسيسية الاعتراف الصادق بالشراكة.

ما يجب أن تمر به سوريا في مرحلة تاريخية قادمة هو "علمنة القومية العربية"، القومية العربية التي كانت بمثابة دين الدولة لفترات تاريخية طويلة.

فبغض النظر عن الممارسات الرعناء التي مارستها النظم السياسية تحت يافطة هذا الفكر القومي، لكن بالمقابل، ولأسباب تاريخية مجتمعية، وسياسية إقليمية، تتعلق بطبيعة تكوين الدولة السورية وتنوعها المذهبي والطائفي والمناطقي والإقليمي (يسمي أحد المؤرخين سوريا الحديثة "لمّ ما تبقى" من أجزاء الأقاليم العثمانية المختلفة) فسوريا المتخالفة والمتشاكلة والمتنوعة في ذاتها، كانت القومية العربية اللاصق المجتمعي والسياسي الوحيد، الذي استطاع أن يشكل نوعاً من الترابط السيميائي بين الجماعات السورية، منذ فترة الاستقلال الأول وإلى الوقت الراهن، أو بقول آخر، كان الرابط الأكبر الذي يٌعرف الكتلة الكبرى من السوريين هويتهم السياسية بدلالته. والشيء الباقي من روح العلمنة في الدولة السورية، وعدم الاندراج المباشر للمجتمع السوري في صراعات طائفية ومذهبية دستورياً وقانونياً وفعلياً، يعود الفضل في جزء منه لرضى كتلة كبيرة من السوريين بالقومية العربية كأيدلوجية لعقيدتهم السياسية.

مع الإقرار المسبق بالطبيعة التسلطية لاستخدام الأيدلوجية العربية في سوريا، حيث تنوعت ضحاياها بين أفراد همشوا وطردوا من المجال العام، بسبب عدم إقرارهم بدين الدولة القومي، وبين ثقافات أثنية كبرى تم إفراغها من وهجها ومخزونها الثقافي واللغوي والمجتمعي. فإن بقاء الأيدلوجية القومية العربية بشروطها الراهنة، سيبقي كتلة كبيرة من السوريين غير العرب، أو بالأحرى، من غير القوميين العرب، خارج الاعتراف بالأهليّة السياسية والوطنية، وبذلك ستختل فكرة المساواة في المواطنة وأمام القانون والحقل العام بين عموم السوريين. وبذلك سيستمر استنزاف الثقافات والحساسيات غير العروبية في اللوحة السورية.

الأفضل أن تُعرف سوريا دستورياً وسياسياً وقانونياً بدلالتها الكيانية كوطن نهائي للسوريين بغض النظر عن كل انتماءاتهم المجتمعية والسياسية، وبغض النظر عن كتلتهم العددية والنسبية. لكني بالمقابل ثمة شعور دفين بخطورة أن تعرف سوريا بدلالة التضاد مع أيٍّ من الأيدلوجيات التي يمكن أن تلم مجموعة كبيرة من السوريين، ومنها العروبة. وللأسباب التاريخية والمجتمعية التي ذكرت سابقاً. وأدرك أن الخطابات التقريرية والتقريعية، في خطاب غير القوميين العرب، لا تجدي نفعاً في إيجاد حل لهذه المعضلة.

يجب إعادة تعريف ومعنى وموقع العروبة السياسي من هيكلة الدولة، أي تخليص العروبة من شكلها السلطوي السياسي المحض، أي علمنة الدولة تجاه العروبة، فالعروبية يمكن لها أن تشغل فكر تيارات مجتمعية وسياسية، لكن لا أن تكون مالكة الدولة. هذا الشيء الذي لا يمكن أن يتم بدون إعادة الاعتبار للعروبة الثقافية واللغوية والمجتمعية والتاريخية. أي الجنوح لعروبة أمين معلوف والخلاص من عروبة ميشيل عفلق. وهي مهمة يجب أن لا تترك للعروبيين وحدهم. فهم كما الإسلاميين، حينما يستفردون بقضية مجتمعية كبرى لوحدهم، ينجزونها بأكثر أنماطها سوءاً.

نبذة عن الكتّاب

راتب شعبو

- مواليد 1963.
- ماجستير بالطب البشري– اختصائي في جراحة الحنجرة .
- معتقل من 1983 حتى 1999 بسبب الانتماء لحزب العمل الشيوعي، منها ثلاث سنوات ونصف في سجن تدمر العسكري السيء الصيت.
- كاتب وصحفي في عدد من الصحف الإقليمية، الحياة، السفير، المستقبل .

صدر له :

- (دنيا الدين الإسلامي الأول - الدين نافذة إلى الدنيا)، عن دار شرق وغرب - دمشق - 2013.
- (رزنامة المسجون - سيرة سورية)– كتاب سيرة ذاتية عن مسيرة السجن الطويلة .

راشد عيسى

- مواليد 1968.
- إجازة في النقد والأدب المسرحي من المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق.
- عضو الجمعية العمومية في مؤسسة "المورد الثقافي"- القاهرة.
- مراسل ثقافي لجريدة "السفير" اللبنانية من دمشق منذ العام 2001 وحتى العام 2013.
- مراسل ثقافي لوكالة الصحافة الفرنسية من دمشق وبيروت.
- محرر في القسم الثقافي في جريدة "المدن" الالكترونية.

خلدون النبواني

- مواليد 1975
- ماجستير فلسفة معاصرة جامعة السوربون. باريس 1.
- دكتوراة فلسفة معاصرة جامعة السوربون. باريس 1.
- مدرس جامعي في المعهد الوطني للتراث ـ السوربون ـ باريس.

مؤلفات وترجمات باللغة العربيّة:

- مفارقات الحداثة وما بعدها، دار المدى للثقافة والفنون، بيروت، لبنان، 2011 .
- ثيودور أدورنو من النقد إلى الإستطيقا (مقاربات فلسفية)، منشورات الإختلاف، بيروت، 2011.

ترجمات:

- بورادوري، جيوفانا، الفلسفة في زمن الإرهاب ـ حوارات مع يورغين هابرماس وجاك دريدا، ترجمة خلدون النبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر2010.
- جوستين غاردر، سر الصبر، ترجمة خلدون النبواني، دار الفرقد، دمشق، سورية، 2008.

نبذة عن المحرر

رستم محمود

- مواليد 1982
- لسانس في الإعلام من جامعة دمشق .
- كاتب في الصفحات السياسية والثقافية في صحف الحياة المستقبل السفير وموقع الأوان والمدن منذ عدة أعوام .
- باحث في مشروع "سوريا 2025" لدراسة تحولات المجتمع السوري .
- باحثفي مؤسسة الفكر العربي ببيروت.
- مخرج ومعد لسلسلة من الأفلام الوثائقية عن واقع "المهمشين" سياسياً في مناطق الشرق الأوسط.

كاوه حسن

منسق "برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا" في منظمة هيفوس الهولندية. يتركز اهتمامه في قضايا العمليات الإنتقالية والتحول الديمقراطي ومساعدات المانحين في منطقة الشرق الأوسط. عملسابقاً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي عدد من المنظمات الدولية في سريلانكا وهولندا. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية – التخصص في مجال العلاقات الدولية – من جامعة أمستردام في هولندا، ودرس اللغتين الإنجليزية والألمانية في جامعة المستنصرية في بغداد، العراق.

المزيد من منشورات البرنامج المعرفي للمجتمع المدني في غرب آسيا يمكن معاينتها على الموقع:

www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

منشورات باللغة العربية

أوراق عمل:

منظمة هيفوس / منظمة فريدا / منتدى البدائل العربي للدراسات
التمويل الأجنبي لعمليات التحول الديمقراطي في تشيكيا وسلوفاكيا: أي دروس للعالم العربي؟ ، لوتشيا ناشلوفا، 2013.
التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير: "الواقع والتحديات والمعايير"، مجمد العجاتي ومجموعة من الباحثين، 2013**.**

منظمة هيفوس / صفحة معلومة
لجان التنسيق المحلية في سوريا: حرية، كرامة، مساواة، عامر أبو حامد، تموز / يوليو 2013.

منظمة هيفوس / جامعة أمستردام
النظام التسلطي والقضاء في سوريا، راينود ليندرز، كانون الأول / ديسمبر 2010.
كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظرية سياسية حول المجتمع المدني و الديمقراطية، مارليس غلاسيوس، كانون الأول / ديسمبر 2010.
علاقات الدولة وقطاع العمال في المغرب، فريد بو سعيد، كانون الأول / ديسمبر 2010.

نشرات خاصة:

منظمة هيفوس
1. أساطير وواقع العلاقات بين الجماعات الأهلية في سوريا: ماض مسالم ومستقبل مجهول، المحرر: رستم محمود، أيلول / سبتمبر 2013.

كتب:

منظمة هيفوس / منتدى البدائل العربي للدراسات
كتاب ثورات الكرامة العربية، رؤى لما بعد النيوليبرالية، مجموعة باحثين، آب / أغسطس 2012.

English Publications

Working Papers:

Hivos /FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:
Al-Qaeda's Resurgence in North Africa? Anouar Boukhars, August 2013
Syria's Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant, Steven Heydemann, May 2013
From Prison to Palace: the Muslim Brotherhood's challenges and responses in post-revolution Egypt, Ibrahim El Houdaiby, March 2013

Hivos /FRIDE/Arab Forum for Alternatives (AFA):
Civil society and foreign donors in Libya, Barah Mikail, July 2013
Foreign funding in post-revolution Tunisia, Kristina Kausch, May 2013
Foreign Funding in Egypt, after the revolution, Mohamed Elagati, April 2013
Foreign Democracy Assistance in the Czech and Slovak Transitions: what lessons for the Arab world, Lucia Najslova, February 2013

Hivos:
22.Labour activism and democracy in Iran, Sina Moradi, June 2013
21. Syrian Civil Society Scene Prior to Syrian Revolution, Wael Sawah, October 2012

Hivos/University of Amsterdam:
20. So Many Similarities: Linking Domestic Dissent to Foreign Threat in Iran, Maaike Warnaar, March 2011
19. The First Lady Phenomenon in Jordan, Felia Boerwinkel, March 2010
18. The Political Implications of a Common Approach to Human Rights, Salam Kawakibi, 2010
17. Authoritarianism and the Judiciary in Syria, Reinoud Leenders, December 2010

16. Civil Society in Iran: Transition to Which Direction?, Sohrab Razzaghi, November 2010
15. Re- rethinking Prospects for Democratization: A New Toolbox, Stephan de Vries, November 2010
14. Dissecting Global Civil Society: Values, Actors, Organisational Forms, Marlies Glasius, November 2010
13. Non-Democratic Rule and Regime Stability: Taking a Holistic Approach, Stephan de Vries, November 2010
12. The Uncertain Future of Democracy Promotion, Steven Heydemann, November 2010
11. The Private Media in Syria, Salam Kawabiki, July 2010
10. Internet or Enter-Not: the Syrian Experience, Salam Kawakib, July 2010
9. East European and South American Conceptions of Civil Society, Marlies Glasius, June 2010
8. Package Politics, Aurora Sottimano, June 2010
7. Civil society and Democratization in Jordan, Curtis R. Ryan, June 2010
6. State-Business Relations in Marocco, Farid Boussaid, June 2010
5. Democratization through the Media, Francesco Cavatorta, April 2010
4. The Downfall of Simplicity, Stephan de Vries, November 2009
3. Civil Society and Democratization in Contemporary Yemen, Laurent Bonnefoy and Marine Poirier, November 2009
2. Civil Society Activism in Morocco:'Much Ado About Nothing'?, Francesco Cavatorta, November 2009
1. Moth or Flame: The Sunni Sphere and Regime Durability in Syria, Teije Hidde Donker, November 2009

Special Bulletins:

Hivos:
3. Seizing the State or Democratizing Society, edited by Shervin Nekuee, July 2013
2. Syrian Voices from Pre-Revolution Syria: Civil Society Against All Odds, edited by Salam Kawakibi, April 2013
1. Iranian Shia Clergy and Democratic Transition: Insiders' Perspectives, edited by Shervin Nekuee, December 2012

Policy Briefs:

Hivos/FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:
Refugee in the MENA region: what geopolitical consequences?, Barah Mikail, July 2013
Europe's Gulf dilemma, Ana Echagüe, June 2013

Briefing Notes:

2. Dignity Revolutions and Western Donors: Redefining Relevance, Kawa Hassan, July 2012

Policy Papers:

Hivos/Syrian Research and Communication Centre (SRCC):
Health Care Policy in Future Syria, Safwan Kassas, September 2013
Electoral System in Future Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, June 2012

Hivos/University of Amsterdam:
3. Regional Perspectives on the 'Dignity Revolutions', Kawa Hassan, November 2011
2. Resilient Authoritarianism in the Middle East, Steven Heydemann and Reinoud Leenders, March 2011
1. Re-thinking Civic Activism in the Middle East: Agency without Association? Kawa Hassan, March 2011

Hivos/NIMD:
Beyond Orthodox Approaches: Assesing Opportunities to Democracy Support in the Middle East and North Africa, March 2010

Policy Analysis Articles:

Hivos/SRCC:
Health Insurance System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012
Quality Assurance Challenges in Health Care Reform in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012
Health Information System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012
Syria's Electoral Reforms, Myths and Facts, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012
A New Quota System for Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012
The Relevance of a Presidential Electoral System in Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

Newsletters:

Hivos/University of Amsterdam:
4. The Syrian Uprising and The Power of Stories, October 2011
3. Understanding-Not Appropriating- Revolution, April 2011
2. 'Democratization Industry' and Challenges faced by Civil Society Concept, January 2010
1. Blogoshpere in Authoritarian States, October 2009

حول برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا

أنشأ برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا في عام 2008 بمبادرة مشتركة بين منظمة "هيفوس" وقسم العلوم السياسية في "جامعة أمستردام"، واستمرت هذه الشراكة العملية والأكاديمية لغاية عام 2011، حيث استطاعت خلالها تقديم رؤى حول دور الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والممولين الغربيين في مسارات الدمقرطة في سوريا وإيران. ومنذ شهر كانون الثاني / يناير 2012 قامت منظمة "هيفوس" بالاستمرار بهذا البرنامج من خلال تعاونها مع مراكز أبحاث وخبراء وناشطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الاتحاد الأوروبي. فتم من خلال هذا التعاون إنتاج أوراق وموجزات سياسات وأوراق أعمال ونشرات خاصة تقدم منتجات فكرية ورؤى معمقة حول ثورات الكرامة (الربيع العربي) وتحديات المراحل الانتقالية والدور المرافق للممولين الغربيين لهذه المسارات الانتقالية، بناء على معلومات مطلعة بهذه البلدان.

لمزيد من التفاصيل:

كاوه حسن
منسق برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا
منظمة هيفوس الهولندية

P.O. Box 85565
CG The Hague The Netherlands 2508
www.hivos.net

E-mail: khassan@hivos.nl

Contact

Humanist Institute for Cooperation
with Developing Countries (Hivos)

Raamweg 16, P.O. Box 85565, NL-2508 CG
The Hague, The Netherlands
T +31-70 376 55 00 | **F** +31-70 362 46 00
info@hivos.net | www.hivos.net